



شَرْحُ الْعَوَامِلِ الْمُنْتَهِيَةِ لِأَيُّوبِي زَادِهِ مِصْطَفَى الْبُوسْنُويِ دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

2022

رسالة الماجستير

العلوم الإسلامية الأساسية

BILAL MOHAMMED BASHA HAMA WND

Danışman

Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ

شَرْحُ الْعَوَامِلِ الْمُنْتَهِيَةِ لِأَبِي زَادٍ مُصْطَفَى الْبُوسْنَوِيِّ دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

جامعة كاروك

معهد الدراسات العليا

أطروحة لنيل درجة الماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

BILAL MOHAMMED BASHA HAMAWND

Danışman

Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ

كاروك

2022/OCAK

المحتويات

1.....	المحتويات
7.....	صفحة الحكم على الرسالة.
9.....	تعهد
10.....	إهداء
11.....	شكر وثناء
12.....	ملخص
15.....	معلومات تسجيل الأرشيف
18.....	الاختصارات
19.....	المقدمة
27.....	خطة البحث
29.....	القسم الأول: القسم الدراسي
30.....	المبحث الأول: الإمام الجرجاني، حياته ومسيرته العلمية
30.....	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه
31.....	المطلب الثاني: مولده ونشأته
33.....	المطلب الثالث: أشهر شيوخه وتلاميذه
34.....	المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه
35.....	المطلب الخامس: مذهبه العقدي والفقهي
36.....	المطلب السادس: مؤلفاته وكتبه
48.....	المطلب السابع: وفاته رحمه الله
39.....	المبحث الثاني: أيوبي زاده البوسنوي حياته ومسيرته العلمية
39.....	المطلب الأول: اسمه وولادته
40.....	المطلب الثاني: نشأته ورحلته في طلب العلم
41.....	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
42.....	المطلب الرابع: أخلاقه وثناء العلماء عليه
43.....	المطلب الخامس: مذهبه الفقهي والعقدي والنحوي
46.....	المطلب السادس: مؤلفاته وكتبه
47.....	المطلب السابع: وفاته رحمه الله

48.....	المطلب الثامن: عصر المؤلف
56.....	المبحث الثالث: دراسة المخطوط
52.....	المطلب الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف
53.....	المطلب الثاني: منهج أيوبي زاده في كتابه
55.....	المطلب الثالث: منهج أيوبي زاده في الاستدلال
58.....	المطلب الرابع: وصف المخطوط
61.....	المطلب الخامس: نماذج من صور المخطوط
65.....	القسم الثاني: تحقيق المخطوط
66.....	النص المحقق
76.....	العوامل السماعية
77.....	النوع الأول: حُرُوفُ تَجْرُؤِ الإِسْمِ الْوَأَحَدِ
80.....	العامل الأول: الباء
82.....	العامل الثاني: مِن
87.....	العامل الثالث: إلى
89.....	العامل الرابع: في
90.....	العامل الخامس: اللام
92.....	العامل السادس: رَبَّ
95.....	العامل السابع: على
97.....	العامل الثامن: عَنْ
98.....	العامل التاسع: الكاف
100.....	العامل العاشر: مُذَّ وَمُنْذُ
102.....	العامل الحادي عشر: حَتَّى
105.....	العامل الثاني عشر: وَأَوِ الْقَسَمِ
105.....	العامل الثالث عشر: بَاءِ الْقَسَمِ
105.....	العامل الرابع عشر: تَاءِ الْقَسَمِ
107.....	العامل الخامس عشر: حَاشَا
107.....	العامل السادس عشر: عَدَا
107.....	العامل السابع عشر: حَلَا

- 109.....النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْحَبَرَ.
- 110.....العامل الثامن عشر: إِنَّ.
- 110.....العامل التاسع عشر: أَنَّ.
- 111.....العامل العشرون: كَأَنَّ.
- 112.....العامل الحادي والعشرون: لَكِنَّ.
- 113.....العامل الثاني والعشرون: لَيْتَ.
- 114.....العامل الثالث والعشرون: لَعَلَّ.
- 117.....النَّوْعُ الثَّلَاثُ: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبَانِ الْحَبَرَ.
- 117.....العامل الرابع والعشرون: مَا.
- 117.....العامل الخامس والعشرون: لَا.
- 120.....النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْإِسْمَ الْمَفْرَدَ.
- 120.....العامل السادس والعشرون: الْوَاوُ.
- 121.....العامل السابع والعشرون: إِلَّا.
- 121.....العامل الثامن والعشرون: يَا.
- 121.....العامل التاسع والعشرون: أَيَّا.
- 121.....العامل الثلاثون: هَيَّا.
- 122.....العامل الحادي والثلاثون: أَيُّ.
- 122.....العامل الثاني والثلاثون: الْهَمْزَةُ.
- 125.....النَّوْعُ الْخَامِسُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ.
- 125.....العامل الثالث والثلاثون: أَنْ.
- 123.....العامل الرابع والثلاثون: لَنْ.
- 126.....العامل الخامس والثلاثون: كَيْ.
- 126.....العامل السادس والثلاثون: إِذَنْ.
- 128.....النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ.
- 128.....العامل السابع والثلاثون: إِنْ.
- 128.....العامل الثامن والثلاثون: لَمْ.
- 128.....العامل التاسع والثلاثون: لَمَّا.
- 129.....العامل الأربعون: لَأْمُ الْأَمْرِ.

- 129.....العامل الحادي والأربعون: لا لِلنَّهْيِ
- 130.....التَّوَعُّ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ تَجْزُمُ الْأَفْعَالَ عَلَى مَعْنَى: (إِنْ)
- 130.....العامل الثاني والأربعون: مَنَ.
- 130.....العامل الثالث والأربعون: أَيَّ.
- 130.....العامل الرابع والأربعون: مَا.
- 131.....العامل الخامس والأربعون: مَتَى.
- 132.....العامل السادس والأربعون: أَيْنَ.
- 132.....العامل السابع والأربعون: أَنَّى.
- 131.....العامل الثامن والأربعون: حَيْثُمَا.
- 131.....العامل التاسع والأربعون: مَهْمَا.
- 132.....العامل الخمسون: إِذْمَا.
- 132.....التَّوَعُّ الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نَكَرَاتٍ.
- 132.....العامل الحادي والخمسون: الْعِدَدُ.
- 136.....العامل الثاني والخمسون: كَمْ.
- 136.....العامل الثالث والخمسون: كَأَيِّنَ.
- 137.....العامل الرابع والخمسون: كَذَا.
- 137.....التَّوَعُّ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ.
- 138.....العامل الخامس والخمسون: رُوَيْدٌ.
- 139.....العامل السادس والخمسون: دُونَكَ.
- 139.....العامل السابع والخمسون: عَلَيْكَ.
- 139.....العامل الثامن والخمسون: هَا.
- 140.....العامل التاسع والخمسون: حَيْهَلٌ.
- 140.....العامل الستون: هَيْهَاتَ.
- 141.....العامل الحادي والستون: شَتَّانَ.
- 141.....العامل الثاني والستون: سُرْعَانَ.
- 141.....التَّوَعُّ الْعَاشِرُ: الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ.
- 142.....العامل الثالث والستون: كَانَ.
- 144.....العامل الرابع والستون: صَارَ.

- 144.....العامل الخامس والستون: أَصْبَحَ.
- 144.....العامل السادس والستون: وَأَمْسَى.
- 145.....العامل السابع والستون: أَضْحَى.
- 145.....العامل الثامن والستون: ظَلَّ وَبَاتَ.
- 146.....العامل التاسع والستون: مَا زَالَ.
- 146.....العامل السبعون: مَا بَرِحَ.
- 146.....العامل الحادي والسبعون: مَا فَتَى.
- 146.....العامل الثاني والسبعون: مَا انْفَلَكَ.
- 147.....العامل الثالث والسبعون: مَا دَامَ.
- 148.....العامل الرابع والسبعون: لَيْسَ.
- 150.....النَّوْعُ الْحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ.
- 150.....العامل الخامس والسبعون: عَسَى.
- 151.....العامل السادس والسبعون: كَادَ.
- 152.....العامل السابع والسبعون: كَرَبَ.
- 152.....العامل الثامن والسبعون: طَفِقَ.
- 153.....العامل التاسع والسبعون: أَوْشَكَ.
- 153.....النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.
- 153.....العامل الثمانون: نَعِمَ.
- 153.....العامل الحادي والثمانون: بَنَسَ.
- 154.....العامل الثاني والثمانون: حَبَّأَ.
- 155.....العامل الثالث والثمانون: سَاءَ.
- 155.....النَّوْعُ الثَّلَاثَ عَشَرَ: أَفْعَالُ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ، وَتُسَمَّى: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ.
- 156.....العامل الرابع والثمانون: عَلِمْتُ.
- 156.....العامل الخامس والثمانون: وَجَدْتُ.
- 156.....العامل السادس والثمانون: رَأَيْتُ.
- 156.....العامل السابع والثمانون: ظَنَنْتُ.
- 157.....العامل الثامن والثمانون: حَسِبْتُ.
- 157.....العامل التاسع والثمانون: خَلْتُ.

156.....	العامل التسعون: زَعَمْتُ.
156.....	العامل الحادي والتسعون: حَسِبْتُ.
158.....	العوامل القياسية.....
158.....	العامل الثاني والتسعون: الْفِعْلُ.
159.....	العامل الثالث والتسعون: اسْمُ الْفَاعِلِ.
159.....	العامل الرابع والتسعون: اسْمُ الْمَفْعُولِ.
160.....	العامل الخامس والتسعون: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.
161.....	العامل السادس والتسعون: الْمَصْدَرُ.
162.....	العامل السابع والتسعون: الْمُضَافُ.
164.....	العامل الثامن والتسعون: الْإِسْمُ التَّامُّ.
164.....	العوامل الْمَعْنَوِيَّةُ.....
165.....	العامل التاسع والتسعون: رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.
165.....	العامل المئة: رَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.....
167.....	الخاتمة وما توصل إليه الباحث.....
168.....	المصادر والمراجع.....
177.....	فهرس الآيات.....
180.....	فهرس الأحاديث.....
180.....	فهرس الأعلام.....
180.....	فهرس الأبيات الشَّعْرِيَّةُ.....
181.....	السيرة الذاتية.....

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب بلال محمد باشا هماوند " شَرْحُ الْعَوَامِلِ الْمِيَّةِ
لأيوبي زاده مصطفى البوسنوي دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ " في برنامج العلوم الإسلامية الأساسية هي مناسبة
كرسالة ماجستير .

Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVI

.....

مشرف الرسالة ، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول من قبل لجنة المناقشة بالإجماع بتاريخ
2022.01.27

التوقيع	لجنة المناقشة
.....	Dr. Öğr. Üyesi: Sehil DERŞEVI (KBÜ)
.....	رئيس اللجنة
.....	Dr. Öğr. Üyesi: Mohammad Nader ALI (KBÜ)
.....	عضوا
.....	Dr. Öğre. Üyesi. Hikmetullah ERTAŞ(KBÜ)
.....	عضوا

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة
معهد الدراسات العليا في جامعة كرابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

مدير معهد الدراسات العليا

.....

TEZ ONAY SAYFASI

"**BİLAL MOHAMMED BASHA HAMAWND**" tarafından hazırlanan "**EYYÛBÎZÂDE MUSTAFA EL-BOSNEVÎ'NİN ŞERHU'L-'AVÂMİLİ'L-MİE ADLI YAZMA ESERİNİN TAHKİK VE DEĞERLENDİRİLMESİ**" başlıklı bu tezin Temel İslam Bilimleri olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ

.....

Tez Danışmanı, Temel İslam Bilimleri

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği Seçiniz ile Temel İslam Bilimleri Anabilim alanında Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir 2022.01.27 .

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu)

İmzası

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ (KBÜ)

.....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Mohammad Nader ALİ (KBÜ)

.....

Üye : Dr. Öğre. Üyesi. Hikmetullah ERTAŞ(KBÜ)

.....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

.....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

التعهد

كتبت هذا العمل، الذي قدمته كرسالة ماجستير، دون استخدام أي طريقة تتعارض مع الأخلاق والتقاليد العلمية، وإنني كنت أعرف الاقتباسات التي يمكن وصفها انتحالاً أثناء إجراء بحثي، وأنني لم أقم بتضمين أي قسم يمكن عدّه سرقةً أدبيةً في بحثي، وأن الأعمال التي استخدمتها تتكون من تلك الموضحة في الببليوغرافيا، أصرح بموجب هذا أنه تم الاستشهاد به بشكل صحيح.

أقبل أن أتحمّل جميع التبعات الأخلاقية والقانونية التي ستنشأ في حال تم تحديد موقف مخالف لهذا البيان الذي أدليت به بخصوص رسالتي من قبل المعهد، بغض النظر عن وقت محدد.

Adi Soyadi: **BILAL HAMAWND**

Imza:

BEYAN BELGESİ

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntılarım intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığımı beyan ederim. Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adi Soyadi: **BILAL HAMAWND**

Imza:

إهداء

إلى سيّد الدعاة وإمام الأنبياء، سيّدنا ونبيّنا محمد ﷺ، وإلى ورثة الأنبياء، العلماء الربّانيّين، والدعاة الصادقين، أخصُّ منهم الإمام (أيوبي زاده مصطفى البوسنوي) الذي قضيتُ أكثر من سنة من عمري لخدمة كتابه. وإلى من قرن الله رضاه برضاهما، وأمرنا بطاعتها (والدين الكريمين) وإلى زوجتي وأولادي جميعاً الذين سلبتُ الوقت منهم لإتمام دراستي، وقدموا لي كلّ ما أحتاج إليه، وإلى إخوتي الذين أعتزُّ بهم، وإلى الإخوة والأخوات، والأحبّة والأصدقاء.

أهدي هذا الجهد اليسير إليهم جميعاً.

شكر وثناء

أبدأ الشكر لله، فله الحمد كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله. ثم أثنى بالشكر الجزيل والثناء الجميل لصاحب الفضيلة الأستاذ المساعد الدكتور (سهل الديرشوي)، الذي أكرمني بالإشراف على هذا العمل، وعلى ما عاملني به من لطفٍ وتوجيه وإرشاد، مما كان له الأثر البالغ في إتمام هذه الرسالة، فله من الله المثوبة والتوفيق في الدارين. والشكر موصولٌ سلفاً للأساتذة الأفاضل (أعضاء لجنة المناقشة)، الذين سيتحملون عناء قراءة هذه الرسالة، راجياً من الله تعالى أن يأخذ بأيديهم ليكونوا عوناً لي على تجنب العثرات وتصحيح الهفوات؛ لتقديم كلِّ ما هو نافع ومفيد. ثم أشكر (إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك) على ما تبذله من جهود في ميدان البحث والتحقيق، متمثلة بعميدها ومعاونيه ورؤساء الأقسام والمدريسين والموظفين. ولا يفوتني أن أشكر وأثنى على من بذل الغالي والنفيس التدريسي في كلية الإمام الأعظم (الدكتور خالد الزاهدي)، ثم إخواني الكرام الذين وقروا لي جميع وسائل الراحة، ولَبُّوا جميع متطلباتي من أجل إتمام الدراسة عموماً، وهذه الرسالة خصوصاً، فلهم منِّي جميعاً الدعاء بظهر الغيب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الملخص

تقدّمتُ بهذه الرسالة المسماة: "شرحُ العوالمِ المئمةِ لأبيي زاده مصطفى البوسنوي دراسةً وتحقيقاً"، في سبيل نيل درجة الماجستير، في قسم العلوم الإسلامية الأساسية، في جامعة كارابوك، وقد قسمت الرسالة بعد المقدمة والدراسات السابقة وعناصرها إلى قسمين، فالقسم الأول للدراسة، قمت بدايةً بترجمة مختصرة للشيخ الجرجاني، شملت أهم العناصر التي توضح سيرته الذاتية والعلمية، وذلك في المبحث الأول، ثم جاء المبحث الثاني لعرض ترجمة وافية للشيخ أبيي زاده، بيّنت فيها اسمه ونشأته ورحلاته، وشيوخه وتلاميذه، وأخلاقه وثناء العلماء عليه، ومذهبه الفقهي والعقدي والنحوي، ومصنّفاته، وأخيراً: تاريخ وفاته، وفي المبحث الثالث درستُ المخطوط، وبيّنت ما يتعلّق به من نسخ المخطوطة، والمقابلة بين نُسخها، وتوثيق اسمها ونسبتها إلى المؤلف، ثم عرضتُ منهج المؤلف ومصادره فيها، ثم وصفتُ النسخ المعتمدة في التحقيق.

وأما القسم الثاني من الرسالة فهو لتحقيق المخطوطة، وهو متضمن لشرح العوامل السماعية والقياسية، وهي مئة عاملٍ، نظّمها الإمام الجرجاني في سلك رصين، فأقبل عليه العلماء بالشرح والتوضيح، وكان منهم أبيي زاده، فقامت بدايةً بتحقيق المتن تحقيقاً علمياً؛ من ضبط النص بالشكل المهم، وتمييز المتن من الشرح بالأقواس واللون الغامق، وضبطه حرفياً، ثم عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبويّة، وترجمة الأعلام، وتوضيح الألفاظ الغامضة، وتوثيق النصوص المنقولة من مصادرها، وإخراجه بصورة سليمة خالية من الأخطاء والتحريفات، وإضافة العناوين الموضحة لل فقرات، وإثبات علامات التّقييم المزيّلة للغموض، وذيّلت الرسالة بالفهارس اللاّزمة لها، فأولها فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الأعلام، وفهرس الأبيات الشعريّة، وختمتُ بالخاتمة المتضمنة للنتائج، ساعياً إلى إخراج هذا الكتاب القيّم إلى النور، وجعله متداولاً بين أهل العلم وطلّبه، ومقبولاً في الدنيا والآخرة.

الكلمات المفتاحية: تحقيق، شرح، العوامل، المئة، البوسنوي.

ÖZET

“Eyyûbîzâde Mustafa el-Bosnevî'nin *Şerhu'l-'Avâmil*'l-mie Adlı Yazma Eserinin Tahkik Ve Değerlendirilmesi” başlıklı bu tez Karabük Üniversitesi Temel İslam Bilimleri Ana Bilim Dalı'na yüksek lisans tezi olarak sunulmuştur.

Tezi giriş ve onunla ilgili kısımlardan sonra iki bölüme ayrıldı. Birinci bölümde öncelikle Şeyh Cürcânî'nin şahsi ve ilmî özelliklerini kapsayan kısa bir biyografisi verildi. Devamında Şeyh Mûstârî'nin kapsamlı bir biyografisini ortaya koyabilmek için onun adı, yetiştiği ortam, seyahatleri, hocaları, öğrencileri, ahlakı ve alimlerin onun hakkındaki övgüleri; fıkıh, akide ve nahivdeki mezhebi, eserleri ve son olarak da vefat tarihi yazıldı. Bu bölümün sonunda yazma eser üzerinde bir değerlendirme yapıldı. Bu yazmanın farklı nüshaları birbirleriyle karşılaştırılarak aralarındaki benzerlik ve farklılıklar açıklandı. Eserin müellife aidiyetinin doğruluğu ortaya konuldu. Sonra müellifin eserdeki yöntemi ve kaynakları açıklandı. Son olarak da tahkikte değerlendirilen nüshaların özellikleri açıklandı.

İkinci bölüm üzerinde çalışılan yazma eserin tahkiki hakkındadır. *Şerhu'l-'avâmil* adlı eser semâî ve kıyâsî amillerin açıklamasını içermektedir. Bunlar yüz âmildir. Bunları İmâm Cürcânî net bir çerçeve içerisinde düzenlemiştir. Alimler de çeşitli şerhler ve açıklamalar yaparak bu esere ilgi göstermiştir. Bunlardan biri de Mûstârî'dir. Öncelikle metnin tahkiki ilmi bir tahkik olarak yapılmıştır. Eserin metni şerhinden, parantezlerden, koyu kırmızı renkten düzgünce temyiz edilip metni doğru şekilde ayrıldı. Sonra Kur'an ayetlerinin geçtiği yerler, hadislerin tahriri, özel isimlerin ve anlaşılması zor ifadelerin açıklaması, alıntı yapılan ifadelerin alındıkları kaynağın tespiti ve bu alıntıların doğru şekilde nakli yapıldı. Metne açıklayıcı başlıklar ekleyip uygun şekilde paragraflara ayrıldı. Noktalama işaretleri eklendi ve sayfalar numaralandırıldı. Esere birkaç fihrist eklendi. Bunlar: Kaynakça, ayetler fihristi, hadisler fihristi, özel isimler fihristi ve şiir beyitleri fihristi şeklinde eklendi. Çalışmanın sonunda araştırmacının tez hakkındaki değerlendirmeleri yer aldı. Bu değerli kitabı gün ışığına çıkararak, Yüce Allah'tan ilim ehli ve talebeleri arasında yayılmasını, dünyada ve ahirette kabul edilmesini niyaz ederiz.

Anahtar Kelimeler: Şerh, `Avâmil, Mie, Cürcânî, Eyyûbîzâde

ABSTRACT

The researcher submits this thesis under the name (Achieving and Evaluating the Explanation of the Hundred Factors, by Ayoubizadeh Mustafa Al-Bosnawi), in order to obtain a master's degree, in the Department of Basic Islamic Sciences, at the University of Karabuk. After the introduction and previous studies and its elements, the thesis is divided into two parts. The beginning is with a brief translation of Sheikh Al-Jurjani, which includes the most important elements that illustrate his biography and science, in the first chapter. The second chapter presents a comprehensive translation of Sheikh Ayoubi Zadeh, in which is showed his name, upbringing, his travels, his sheikhs and students, his morals and the scholars' praise of him, and his jurisprudential, creed and grammar doctrine, his works, and finally: the date of his death. In the third chapter, the researcher studies the manuscript, and explains the related copies of the manuscript, the contrast between its copies, documenting its name and attributing it to the author, then the researcher presents the author's approach and sources in it, then the researcher describes the copies adopted in the investigation.

The second section of the treatise is to verify the manuscript, which are one hundred factors, organized by Imam Al-Jurjani in a sober wire. The researcher comes to him with explanation and clarification, and among them is Ayoubi Zadeh, so the researcher first investigates the text as a scientific investigation; From adjusting the text in the important way, distinguishing the text from the explanation with brackets and dark red color, controlling it literally, then attributing the Qur'anic verses, extracting the prophetic hadiths, translating the flags, clarifying ambiguous words, documenting the texts transmitted from their sources, extracting it in a sound manner free from errors and distortions, adding titles, the clarification of the paragraphs, and the confirmation of punctuation marks that remove ambiguity. The thesis is appended with the necessary indexes for it, the first is an index of sources and references, then an index of verses, an index of hadiths, an index of flags, and an index of poetic verses. After that, the thesis is concluded by the results trying to bring this book to the light and make it accessible to the people and its seekers and acceptable in the world and the hereafter

Keywords: investigation, evaluation, explanation, factors, percent, Bosnian

معلومات تسجيل الأرشيف

عنوان الرسالة	"شرح العوامل المئة، لأيوبي زاده مصطفى البوسنوي دراسة وتحقيق"
اسم الباحث	بلال محمد باشا هماوند
اسم المشرف	د. سهل الديرشوي
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	2022/01/27
تخصص الرسالة	اللغة العربية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك
عدد صفحات الرسالة	181
الكلمات المفتاحية	تحقيق، شرح، العوامل المئة، الجرجاني، أيوبي زاده.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	"Eyyûbîzâde Mustafa El-Bosnevî'nin Şerhu'l-'Avâmili'l-Mie Adlı Yazma Eserinin Tahkik Ve Değerlendirilmesi"
Tezin Yazarı	BILAL MOHAMMED BASHA HAMAWND
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	2022/01/27
Tezin Alanı	Temel İslam Bilimleri
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	181
Anahtar Kelimeler	Tahkik ve Değerlendirme, Şerh'l Avâmil Mie, Cürcânî, Eyyûbîzâde.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	"Investigation and evaluation of the manuscript explaining the Hundred Factors of Ayoubizadeh Mustafa Al-Bosnawi"
Author of the Thesis	BILAL MOHAMMED BASHA HAMA WND
Advisor of the Thesis	Dr. Öğr. Üyesi. Sehil DERŞEVİ
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	2022/1/27
Field of the Thesis	Basic Islamic sciences
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	181
Keywords	Investigation and evaluation, manuscript explaining the Hundred Factors, jurjani, Ayoubizadeh.

الاختصارات

ت: توفى

تح: تحقيق

ج: عدد الأجزاء

ج: الجزء

ص: الصفحة

ن: دار النشر

هـ: هجري

م: ميلادي

ط: طبعة

د.ط: دون طباعة

د.ن: دون نشر

ف: فصل

"المقدمة"

" الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى صَاحِبِ الْخُلُقِ الْعَظِيمِ سَيِّدِنَا وَحَبِيبِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ

الطَّيِّبِينَ ، وَصَحْبِهِ ، وَبَعْدَ

إِنَّ إحياء التراث الإسلامي العربي من واجبات طلبة العلم؛ لما فيه لهم من علم وثقافة وزهد، وقد أَلَّفَ العلماء قديماً مؤلِّفاتٍ كثيرة في أمور العِلْمِ واللغة والمعارف وغيرها، وإنَّ إيصالها من الماضي إلى الحاضر إنما يكون في إحيائها بالدراسة والتحقيق، والنشر على منهج القواعد العلمية في تحقيق التراث ونشره إلى العالم للانتفاع بها، وأيضاً الخوف عليها من عوامل النسيان والفقدان.

وكان للغة العربية كثير من المؤلِّفات في جميع جوانبها، من النحو والصرف والبلاغة والمعاجم، وأقبل المحققون وطالِب العِلْم على تحقيقها ونشرها ودراستها، ومع ذلك هناك مجموعات كثيرة من هذا التراث المخطوط في خزائن الكتب يجب تحقيقها ونشرها؛ لكي يستفيد الجميع منها.

ولأهميَّة المخطوطات أردتُ المشاركة في إحيائها، فقمْتُ أسأل أهل الاختصاص، أخصُّ منهم مشرفي على الرسالة، حتَّى اهتديتُ بفضل الله إلى تحقيق وتقييم شرح العوامل المئة لأبي زيد البوسنوي؛ ليكون بحثاً لرسالة ماجستير.

الدراسات السابقة :

لما شرع الباحث في اختيار موضوع كتابة بحثه لنيل درجة الماجستير؛ تريت كثيراً وأمعن النظر فيما يكتب فيه، وكان حرياً به أن ينظر فيما تقدم عليه من الكتابة في هذا الفن اللامع، الذي يهد الطريق للمتشوقين إلى معارف القرآن، ويوضح معاني السنن والبيان، فقد وقع نظره على شرح الشيخ القاضي أيوبي زاده مصطفى بن يوسف البوسنوي 1119هـ (رحمه الله تعالى) على كتاب: العوامل المثة، وأراد بهذا التأليف أن يحل ألفاظ المتن، ويذلل صعابه، ويكشف عباراته ومعانيه، ويخرج للمتذوق لبابه، وقد أخذ الباحث الشوق والوله للعربية فطالع مراراً مخطوطاته كاملة، ورغب في إخراجه إلى النور كي يستفيد منه طلبة العلم.

ولدى البحث في الدراسات السابقة على الكنز الدفين، وجد الباحث أن أحد طلبة العلم وهو (راسم فرات يلسن) قد سبقه إلى تحقيق هذه المخطوطة كرسالة ماجستير تقدم بها إلى قسم اللغة العربية بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة إسطنبول تحت عنوان (مصطفى المستاري وشرح عوامل الجرجاني - متن وتحقيق سنة 2013م) وبعد الاطلاع على مجهود هذا الباحث وعمله ظهر لي قصور شديد في الدراسة وأخطاء كثيرة في النص المحقق تستوجب إعادة تحقيق المخطوط بشكل أدق ودراسة أشمل تليق بأهمية الكتاب ومكانة المصنف وتخرج المخطوط سليماً معافاً من الأخطاء و السقط.

وبناء عليه قام الباحث بدراسته هذه بسد الفجوات التي غفل عنها الباحث السابق وتعقب الأخطاء التي ارتكبها أثناء عمله، ففي القسم الدراسي تناول الباحث جوانب حياة المؤلف، وكتاباته، وحياته، وعصره، و شيوخه، وعلماء عصره، وطلابه، وأسرته العلمية ومؤلفاته، وتعقبه نسخ المخطوط فعثر منها على أربع منها نسخة كتبها تلميذ المصنف، وهي التي جعلها الباحث النسخة الأم، وعزز الباحث ذلك بالصور للمخطوطات، وبين مراجعها ووصف كلا منها، في حين اقتصرت الدراسة السابقة في المقابلة على نسختين فقط مجهولتي التاريخ واسم الناسخ، فكان أن كثر السقط وانتشرت الأخطاء الإملائية وضعف الاعتناء بالشكل، فما كان من الباحث إلا أن تعقب تلك الأخطاء بالتصحيح، وأثرى النص المحقق بالتعليقات المفيدة من غير إطالة ولا إهمال لما يحتاجه النص من بيان وتبيان في الشرح والتعريف بالمصطلحات، ورفده بالشواهد، وذكر بعض الآراء لأهل اللغة، كما وقد قام الباحث بعزو

الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث الشريفة من مظاهها، و الأبيات الشعرية لقائلها مع بيان ميزان كل بحر، وضبط الباحث الإملاء بحسب قواعد الإملاء الحديثة، وقد قام الباحث بتحقيق هذا الكتاب مستنداً إلى المصادر من أمّات الكتب والمراجع من ألباهما، لرفد هذه الدراسة بأسس متينة وقواعد رصينة، والله الحمد والمنة.

وفيما يلي مقارنة لهذا العمل بالدراسة السابقة عليه:

الدراسة السابقة	دراستنا
اعتمد على نسختين عنده ولا يوجد فيه تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.	اعتمدت في تحقيقي على أربع نسخٍ حصلتُ عليها، وجعلتُ أقدمها نسخةً هي نسخة الأصل؛ لكونها أقرب النسخ إلى زمن المؤلف وفيها تاريخ يعود (1140هـ). واسم الناسخ.
لم يتلزم الرسم الإملائي في جميع النص منها صور موثقة. تعالي، الي، علي، حتي	التزمت بالرسم الإملائي المعاصر، ومن ذلك مثلاً: تعالي، الي، على، حتي
لم يتلزم بعلامات الترقيم المناسبة للنص في كثير الاحيان.	مراعاة علامات الترقيم المناسبة
لم يحافظ على ألفاظ النسخة التي اعتمد عليه	محافظاً على ألفاظ النسخة (أ) على ما هي عليه، وما كان من سقط أو اختلافٍ مع بقية النسخ وضعته بين قوسين معكوفين هكذا: [.....]، وأثبت ما هو الصواب
أخطأ في نقل الآيات	أثبت الآيات القرآنية مضبوطة بين قوسين مزهرين ذكراً اسم السورة ورقم الآية، وفي حال كون النص القرآني جزءاً من الآية أقول: (من الآية كذا) بعد ذكر اسم السورة
لديه سقط في الآيات القرآنية،	اثبت سقط الآيات، وكلمات، من نسخة مخطوط

، وفي الكلمات من النص .	(أ) قال تعالى (رجل مؤمن من آل فرعون)60
نقص في تخريج اوحكم على الأحاديث كما في حديث (كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ بسم الله فهو أبتَر) مع	تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المخطوط عند أوّل ذكر لها،
لم ينسب الابيات الشعرية الى قائلها، او ذكر بحورها.	نسبتُ الابيات الشعرية الى قائلها، مع ذكر بحورها
لم يوثق أقوال وآثار الأئمّة والعلماء الواردة في المخطوط من مصادرها الأصلية	وثقتُ أقوال وآثار الأئمّة والعلماء الواردة في المخطوط من مصادرها الأصلية.
لم يذكر المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في النص	وضعتُ مطلباً خاصاً بأهمّ المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف وأساليبه في ذلك.
لم يعلق ولم يتطرق لأيّ خلافات المذكورة في المخطوط	علقت على الخلافات في المخطوط
اعتمد على مصادر حديثة في ترجمة حياة الشارح	اعتمدت في القسم الدارسي على ترجمة حياة الشارح على مخطوط يعود لتلميذ له
لم يوضح العبارات الغامضة مثل (الابتداء على نوعين: حقيقيّ وإضافيّ ...) (نوعين: حقيقيّ وإضافيّ ...)	وضعت العبارات الغامضة مثل (الابتداء على نوعين: حقيقيّ وإضافيّ ...) وهو من اساسيات التحقيق كما في
اعتمد في التحقيق على 20 مصدر	اعتمدت في التحقيق على 95 مصدر
القسم الدارسي 9 صفحات	القسم الدارسي 50 صفحة
لم يذكر عصر المؤلف (الاجتماعية، والعلمية، والاقتصادية، والسياسية)	ذكرت عصر المؤلف (الاجتماعية، والعلمية، والاقتصادية، والسياسية)

ولا ينسى الباحث جهود أستاذه المشرف وإرشاداته وتوجيهاته الذي تفضل بها حتى خرج هذا الكتاب محققاً بهذه الحلة، داعياً المولى عز وجل القبول، وأن يكون الباحث قد وفق في هدفه، ونال رضاه، وأخرج النص على ما أراده مؤلفه بشكل ينتفع به قارؤه، ويبحث عن علمه فاقده، والحمد لله رب العالمين.

أسباب اختيار الموضوع:

إحياء كتب التراث، وإرداف المكتبة الإسلامية وإغناؤها بالكتب؛ خدمة لهذا الدين العظيم.
خدمة اللغة العربية وعلومها، وذلك لأن كتاب (شرح العوامل المئة) يعدُّ من أجلى الكتب المؤلفة في النحو العربي.
إبراز القيمة العلمية لهذا الشرح، والاستفادة من الفوائد العلمية المختلفة التي رصَّعها المؤلف فيه.

محبتي للغة القرآن، وبما أن هذا الشرح يعدُّ من الشروح الجميلة الواسعة، ويتميز بالمسائل النحوية، واختلاف المذاهب، وكثرة الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب؛ فكان سبباً إلى تحقيقه.

منهجية التحقيق

"من المعلوم أنَّ الغرض من تحقيق أيِّ مخطوط: هو إخراجُه وإبرازه على النحو الذي يريدُه مصنِّفه، وأن يصل المحقِّق بالكتاب إلى أفضل صورة ممكنة، "حتَّى يستفاد منه، على أحسن وجهٍ وأفضله".

وهذا يستلزم خدمة الكتاب من حيث تحقيق نصِّه، وتوثيق النصوص الواردة فيه، والالتزام بمنهجه في الكتاب، وهذا ما حاولتُ السير عليه في تحقيق مخطوطة (شرح العوامل المئة).

وتلخّص منهجي في خدمته في الأمور الآتية:

أولاً: النسخ والمقابلة:

1- اعتمدتُ في تحقيقي على أربع نسخٍ حصلتُ عليها، وجعلتُ أقدمها نسخةً هي نسخة الأصل؛ لكونها أقرب النسخ إلى زمن المؤلف، ورمزْتُ لها ب(أ)، وأمّا النسخة الثانية التي اعتمدتُ عليها فقد رمزت لها ب(ب)، وأمّا النسخة الثالثة فقد رمزت لها ب(ج)، وأمّا النسخة الرابعة فقد رمزت لها ب(د).

2- قمتُ بعملية نسخ النسخة (أ)، ملتزماً الرسم الإملائي المعاصر، ومن ذلك مثلاً: قلب الهمزة ياء (كوسايل وسائل) فإني أثبتها، وإثبات الألف الممدودة في مثل: (سفيان و سفين) مع مراعاة علامات الترقيم المناسبة، ومن ثمّ قمتُ بمقابلتها مع النسخة (ب) و(ج) و(د)، محافظاً على ألفاظ النسخة (أ) على ما هي عليه، وما كان من سقط أو اختلافٍ مع بقية النسخ وضعته بين قوسين معكوفين هكذا: [.....]، وأثبتُ ما هو الصواب، سواء كان في النسخة (أ) أم في بقية النسخ؛ لمناسبة السياق، سعياً للوصول إلى إخراج النص كما يريد المؤلف ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

3- ميّزتُ متن الشيخ الجرجاني، حيث جعلته بالخط الغامق وحصرته بين قوسين هكذا: (.....).

4- قمتُ بترقيم أوراق نسخة المخطوط (الأصل) حيث أشرتُ إلى نهاية كلّ صفحة من صفحات المخطوط، معتمداً على نسخة (الأصل) حيث رمزتُ للوجه الأيمن برقم (1/و) وللأيسر برقم (1/ظ)، ووضعتُ رقم الصفحة ورمزها داخل معكوفين، وبينهما خط مائل، هكذا مثلاً: [2 / و] و [2 / ظ] للورقة (اللوحة) رقم 2 الوجه الأيمن، والأيسر على التوالي.

ثانياً: التخريج:

5- أثبت الآيات القرآنية مضبوطة بين قوسين هكذا ﴿﴾، ذاكراً اسم السورة ورقم الآية، وفي حال

كون النصّ القرآني جزءاً من الآية أقول: (من الآية كذا) بعد ذكر اسم السورة.

6- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، وأتبعْتُ فيه ما يأتي:

أ- إيراد المصادر الحديثية في الهامش مرتبة على حسب الترتيب الذي استشهد به المؤلف؛ اعتماداً على لفظ الحديث أو الأثر الذي ذكره، فإن لم يذكر المؤلف تخريجها؛ خرّجتها من: (صحيح البخاري، صحيح مسلم)، فإن لم يرد فيهما؛ خرّجته من بقية كتب السنن والمصادر الحديثية؛ كالمعجم والمسائيد والمصنّفات الحديثية المسندة، وإذا لم يرد الحديث أو الأثر في كل ما سبق؛ خرّجته من التفاسير والكتب التي أصحابها معتبرون من أهل الحديث.

ب- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المخطوط عند أول ذكر لها.

ج- التزمّت في التخريج إيراد الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، من خلال الاعتماد على المصادر المشتملة لذلك، وأما غير المشتملة على ذلك أذكر منها ما هو موجود فيها من جزء وصفحة، مع رقم الحديث إن كان مرقماً.

د- الحكم على الأحاديث أو الآثار -من غير «الصحيحين»- نقلاً عن أهل الاختصاص من كتب التخريج، فإن لم أجد الحكم في كتب التخريج، فمن باقي الكتب، من كلام أئمة الحديث المتقدّمين؛ كابن حجر والذهبي، حتى ولو في غير كتب الحديث، فإن لم أجد حكماً لهم؛ ذكرته حكم المتأخّرين، فإن لم أجد توقّفته.

هـ- تقوية الأحاديث والآثار الواردة في المخطوطة بالشواهد والمتابعات في الكتب الحديثية.

7- توثيق أقوال وآثار الأئمة والعلماء الواردة في المخطوط من مصادرها الأصلية، وغالباً ما أعزوها إلى مصنّفاتهم إن وجدت، دون الاكتفاء بورودها في بعض كتب الأولين ممن استشهد المؤلف بأقوالهم أو آثارهم، أو ممن نقلها عنهم.

8- أثبت النصوص التي نقلها المؤلف عن الأئمة والعلماء، وجعلتها كما هي في الهامش، وذلك في حالة نقل المؤلف لها ضمناً أو بالمعنى، أو بتصرّف قد يذهب بعض المعاني، أو لزيادة فوائد علمية لم ينقلها المؤلف...، وغير ذلك.

9- المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف أو ورد ذكرها في الهامش، أذكر اسم الكتاب ومؤلفه مع رقم الجزء والصفحة، وأرجأت بقية المعلومات عن الكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع.

10- وضعت نصوص الأحاديث النبوية بين قوسين هكذا: ((...)).

- 11- ترجمتُ لجميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط.
- 12- نسبت جميع الأشعار الى من قالها
- 13- وضعتُ نماذجٍ من ورقات المخطوط للنسخ المتوفرة لديّ، الصفحة الأولى والأخيرة، وواجهة كلّ نسخة، والصفحة الأولى والأخيرة من عملي.
- 14- وضعتُ قائمة للمصادر والمراجع.
- 15- وضعتُ مطلباً خاصاً بأهمّ المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف وأساليبه في ذلك.
- 16- وضعتُ قائمة بالفهارس الفنية واشتملت على:

فهرست الآيات القرآنية.

فهرست الأحاديث النبوية.

فهرست الأعلام.

ثالثاً: ما يتعلّق بالأقواس والرموز المستخدمة في الرسالة:

وفيما يأتي ما يوضّح ذلك:

القوسان المزهران: ﴿﴾ لحصر الآيات القرآنية.

الأقواس الهلالية المزدوجة: ((.....)) للأحاديث النبوية.

الأقواس الهلالية بالخطّ الغامق: (.....) لمتن الشيخ الجرجاني.

المعكوفتان: [.....] لما يضاف إلى الأصل من النسخ الأخرى واختلاف الألفاظ، مع

الإشارة إلى ذلك في الهامش، وترقيم لوحات المخطوط.

الأقواس الصغيرة "....." لحصر النصوص المنقولة نصّاً من المصادر والمراجع.

أهم الصعوبات التي واجهتني في التحقيق:

- 1- كثرة الاختلافات النحوية التي يستشهد بها المؤلف، ويكتفي فيها بموطن الشاهد تارةً، أو يذكرها بالمعنى تارةً أخرى، فعند تخريجها وإيرادها بتمامها وبلفظها تطول الرسالة وتثقل كاهل الهامش.
- 2- أشكال بعض الحروف والكلمات، حيث إنَّ الناسخ كتبها بالطريقة القديمة (طريقة إبدال الهمز ياء)، حتى استشكل عليَّ فهمها، ممَّا أخذ منِّي جهداً لمعرفتها.
- 3- الأوضاع الصحية التي تمرُّ بها البلاد والعالم -مرض كورونا - التي لا تخفى على القاصي والداني، وأسأل الله تعالى أن يفرِّج عَنَّا وعن جميع بلاد المسلمين، إِنَّه نِعَم المولى ونِعَم النصير.

خطة البحث:

جاءت خطة هذه الرسالة مقسّمة إلى مقدّمة وقسمين رئيسيين؛ الدراسي والتحقيق، وخاتمة. فالمقدّمة اشتملت على: التعريف بالموضوع وأهمّيته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهم الصعوبات التي واجهتني في التحقيق، وخطة البحث.

وأما القسم الأوّل (القسم الدراسي) فاشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الإمام الجرجاني، حياته ومسيرته العلمية، وفيه ثمانية "مطالب":

المطلب "الأوّل": "اسمه"، "ونسبه"، "ولقبه".

المطلب "الثاني": "مولده"، "ونشأته".

المطلب "الثالث": "شيوخه، وتلاميذه، ووفاته".

المطلب "الرابع": "ثناء العلماء عليه".

المطلب "الخامس": "مذهبه العقدي والفقهية".

المطلب "السادس": "مؤلّفاته وكتبه".

المطلب "السابع": "وفاته".

المبحث "الثاني": "ترجمة الشارح أيوبي زاده البوسنوي، وفيه ثمانية "مطالب":

المطلب "الأوّل": "اسمه"، "وولادته".

المطلب الثاني: "نشأته، ورحلته في طلب العلم".

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: "أخلاقه وثناء العلماء عليه".

المطلب الخامس: "مذهبه الفقهي"، والعقدي، والنحوي.

المطلب السادس: مؤلفاته وكتبه.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الثامن: عصر المؤلف.

المبحث الثالث: "دراسة المخطوط"، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبه إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج أيوبي زاده في كتابه.

المطلب الثالث: منهج أيوبي زاده في الاستدلال.

المطلب الرابع: وصف المخطوط.

المطلب الخامس: نماذج من صور المخطوط.

القسم الثاني: النص المحقق: ويشتمل على: (26 لوحة).

الخاتمة: وقد سجّلت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه.

وألحقت في آخر الرسالة فهارس علمية على النحو الآتي:

"المصادر والمراجع".

"فهرس الآيات".

"فهرس الأحاديث".

"فهرس الأعلام".

"فهرس الأبيات الشعريّة".

وختاماً، فإنّي لم أدخر وسعاً أو جهداً في إخراج هذا العمل بالصورة المرضية، مع علمي بأنّي لم أوفِ هذا المخطوط حقّه، ولأنّ عمل البشر دائماً محفوفٌ بالخطأ والتقصير، ومع هذا الجهد فهو جهدٌ مقلٌّ وعملٌ بشريّ معرّضٌ للخطأ والنسيان، أعاذنا الله وإياكم، وجزى الله خيراً من قَوْمٍ لي خطيئتي وأرشدني إلى الصواب، أو ما هو أحسن، ورحم الله من أهدى إليّ عيوبي.

القسم الأول

القسم الدراسي وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الإمام الجرجاني، حياته ومسيرته العلمية

المطلب الأوّل: اسمه، ونسبه، ولقبه:

أوّلاً: اسمه: "هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ"⁽¹⁾، الأديب والنحوي، مؤس علم البلاغة، وشيخ العربية ولم يزد المؤلّفون الذين تكلموا على حياة الأعلام في نسبه فوق جدّه (محمد)، " ولم يتوغّلوا؛ "قيد أمّلة فوق ذلك"⁽²⁾.

ثانيًا: نسبه: هو فارسيّ النسب، من "جرجان"؛ المدينة الفارسية العريقة التي تقع بين طبرستان ومدينة خراسان .

ثالثًا: لقبه: لُقّب الجرجانيّ باللقاب تدلُّ على علوّ كعبه ومنزلته العلمية الفاخرة، ومن هذه الألقاب: أمير المؤمنين في علم البيان، شيخ العربية، مؤسس علم البلاغة العربية⁽³⁾.

-
- (1) جرجان: تقع مدينة جرجان حالياً في الزاوية الجنوبية الشرقية من بحر قزوين. ينظر: د سهل ديرشوي إسهامات علماء جرجان في علوم البلاغة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: من أواسط آسيا إلى الأناضول.
- (2) ينظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005م)، 188/2.
- (3) ينظر: شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، سير أعلام النبلاء، (القاهرة: دار الحديث، 2006م) 432/18.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

وُلد الإمام الجرجانيُّ -على ما رجَّحه غير واحدٍ مِنَ المؤرِّخين - في سنة (471هـ) الموافق (1081م) في مدينة جرجان؛ وهي مدينة فارسية وتقع بين طبرستان ومدينة خراسان، وينتسب إليها كثير من أهل العلم والأدب والحديث والفقہ، يقول عنها ياقوت الحموي: "أما مدينة حسنة تقع على وادٍ عظيم في ثغور مدن السهل والجبل والبر والبحر، ويكثر فيها الزيتون والجوز والرمان والنخل وقصب السكر والأترج"⁽⁴⁾.

ثمَّ تحوَّلت جرجان بعد الفتح الإسلامي إلى مركز علمي وحضاري، أسهم في النهضة الحضارية الإسلامية، ورفد العالم بعددٍ كبير من العلماء، فما أكثر ما تصادفنا نسبة "الجرجاني" في كتب التراجم والتاريخ، حتى إنَّ حمزة بن يوسف السهمي المتوفى سنة 427هـ قد تتبع فضلاء هذه المدينة، فأفردهم بمؤلف أسماه "تاريخ جرجان" أحصى فيه 1194 علماً من فضلائها في عملٍ قيِّمٍ وعظيم يعطينا صورة واضحة للمكانة العلمية المتميزة التي كانت تشغلها المدينة⁽⁵⁾.

وكانت أسرته رقيقة الحال، قليلة المال، وقد نشأ الجرجانيُّ ولوعاً بالعلم، محباً للأدب، "فأقبل على الكتب يلتهمها، وخاصَّة كتب النحو والشعر والأدب"، ولم يخرج هذا العلامة الجليل من مدينة جرجان لضعف الحال، وإنَّ "حظَّ هذه المدينة من العلم لم يكن أقلَّ" شأناً من حظِّ غيرها من المدن التي كثُرَ ذكرها، فقد غصَّت بالعلماء "والفقههاء"، قال السهميُّ ذاكراً جرجان وحال العلم فيها: "أما بعد: فلبيّ لما رأيتُ كثيراً من البلدان تعصَّب أهلها، وأظهروا مفاخرها، بدخول الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- بلادهم، وكون الخلفاء، والأمراء، وجماعة من العلماء عندهم، حتَّى أرخوا لذلك

(4) شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، 1995م)، 2/120.

(5) د. سهل ديرشوي، إسهامات علماء جرجان في علوم البلاغة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: من أواسط آسيا إلى الأناضول.

تواريخ، وصنّفوا فيها تصانيفَ على ما بلغهم، ولم أرَ أحداً من مشايخنا -رحمة الله عليهم - صنّف في ذكر علماء جرجان تصنيفاً، أو أرخ لهم تاريخاً، على توافر علمائها، وتظاهر شيوخها وفضلائها، فأحببتُ أن أجمع في ذلك مجموعاً على قدر جهدي وطاقتي، مع قلة بضاعتي" (6).

ولكنَّ الله تعالى سخرَ له من يعلمه العلوم التي يحتاجها في بلده، فاعتمد على اثنين من علماء بلده، هما: "أبو الحسين بن الحسن بن عبد الوارث الفارسيّ النحويّ" (7)، وقاضي جرجان أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجانيّ" (8)، وبقية المشايخ في بلده آنذاك.

وقد تأثر تأثراً كبيراً بشخصية أستاذه أبي الحسين الجرجانيّ، كما تأثر بكتب وآثار علماء النحو أبناء الحاضرة العربية؛ كسيبويه، و"الجاحظ"، وأبي عليّ الفارسيّ"، و"ابن فُتَيْبة"، وغيرهم، ودليلُ ذلك كثرة نقله في كتبه لأرائهم (9).

مع ما ذكرته عن الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، فإنَّ علماً مثله قلما تكون كتب السير حافلةً بذكر سيرته، إلاَّ أنَّها لم تدوّن شيئاً عن أسرته وظروف نشأته

(6) حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي، السهمي، تاريخ جرجان، (بيروت: عالم الكتب، ط4، 1998م)، ص3.

(7) أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث النحوي، ابنُ أخت أبي عليّ الفارسي (ت: 377 هـ)، وقد أخذ عنه النحو واللغة، وكان نحوياً فاضلاً. ينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (الأردن: مكتبة المنار، ط3، 1985م)، ص251.

(8) هو علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني، أبو الحسن، عالم موسوعيّ وأديب ناقد، من أعلام القرن الرابع للهجرة، قاض من العلماء بالأدب، كثير الرحلات، له شعر حسن، ولد بجرجان وولي قضاءها، ثم قضاء الرّيّ، فقضاء القضاة، وتوفي بنيسابور وهو دون السبعين، فحمل تابوته إلى جرجان ودفن هناك سنة 392 هـ في عهد الخليفة العباسيّ القادر بالله تعالى. ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ) الزركلي، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002 م)، 300/4.

(9) ينظر: عبد الرحيم البار، عبد القاهر الجرجاني، حياته ومؤلفاته ومنهجه اللغوي، مجلة إشكالات، (جامعة محمد خيضر، الجزائر، مج 6، العدد 3، 2017م)، ص242.

وحياته الخاصّة، ممّا جعل شيئاً من الغموض على حياة العلامة الجرجانيّ، لا سيّما علاقته بأهل عصره.

المطلب الثالث: أشهر شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

سبق أن ذكرت أنّ الإمام الجرجانيّ لعُسر الحال ورقتّه وقلّة المال مع شغفه بالعلم وهمتّه لدراسته وكثرة مطالعته لكتب العلماء؛ جعلته حالته الماديّة محبوساً في بلدته جرجان، فأخذ العلم من علمائها، وارتشف الحكمة من أفواههم، ومن أهمّ أساتذته:

1- أبو الحسين محمّد بن الحسين وهو "ابن أخت الأستاذ أبي عليّ الفارسي، وكان معجبا به كثيراً؛ لأنّه لم يلق شيخاً مشهوراً في علم العربية غيره" (10).

2- أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجانيّ، قاضي جرجان، قال ياقوت الحموي: "وكان الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ قد قرأ عليه واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخّج به، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه" (11).

ثانياً: تلاميذه:

لما بزغت شمس سعده، وارتفع ذكره وعلا شأنه؛ أخذت المطايا تُشدُّ إليه، يقصده طلبة العلم من كلّ حدب وصوب، حتّى تتلمذ على يديه كثيرٌ من الطلبة ممّن اشتهروا من بعده، ومن أهمّهم:

(10) ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح، إبراهيم السامرائي، (الأردن: مكتبة المنار الزرقاء، ط3، 1985م)، 264/1.

(11) الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح، إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م)، 14/6.

1- "عليُّ بنُ مُحَمَّد بن عليٍّ، أَبُو الحَسَن بن أبي زَيْدٍ "النحويُّ، المعروف بالفصيح (12).

2- يحيى بن عليٍّ بن الحَسَن بن مُحَمَّد بن موسى بن بسطام، الشيباني الخطيب، أبو زكريَّا (13).

3- "أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميميُّ الجرجانيُّ" (14).

4- أحمد بن عبد الله المهابذي الضرير (15).

5- أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري (16).

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه:

برع عبد القاهر الجرجانيُّ في علوم شتى، حيث يعدُّ من علماء "النحو"،
والصرف"، والبلاغة، والنقد، والأدب، وذاع صيته، وكان ذا مكانة عالية في

(12) قرأ النحو على عبد القاهر الجرجاني وبرع فيه حتى صار من أعيان النحاة، واستوطن بغداد، ودُرِّس النحو بالنظامية، وأخذ عنه الناس، توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وخمس مئة. ينظر: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، (بيروت: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417هـ)، 303/15.

(13) من أهل تبريز، سافر في طلب علم الأدب إلى الأقطار، قرأ على عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني وأبي سعيد الحسين بن الحسين البيضاوي، وانتهت إليه الرئاسة في فنه، وأتفقت الألسن على تفردّه في وقته، توفي مساء يوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى الآخرة سنة اثنتين وخمس مئة، ودفن بباب أبرد وهو في عشر التسعين. ينظر: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1986م)، 5/4.

(14) الفضل بن إسماعيل التميمي، أبو عامر الجرجاني، كان أديباً أريباً فاضلاً، مليح الخطِّ، صحيح الضبط، حسن التأليف، له نظمٌ ونثر، قرأ على عبد القاهر، وسمع من أبي نصر بن رامش، وأبي القاسم النوقاني، وورد نيسابور. ينظر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تج، محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان: المكتبة العصرية)، 244/2.

(15) أحمد بن عبد الله المهابذي نحوي (ت بعد 471هـ)، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، نسبته إلى مهابذ، قرية بين قم وأصفهان، كان ضريباً، له (شرح اللمع لابن جني). ينظر، الزركلي، الأعلام: 158/1.

(16) أحمد بن إبراهيم بن محمد السجزي، أبو نصر، أحد الأديباء الفضلاء، ذكره القفطي بلقب الشجري، أمّا الحموي فذكره بلقب السجزي. ينظر، القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء: 190/2، الحموي، معجم الأديباء: 187/1.

كلّ هذه الفنون، وذلك ثمرة لثقافته الواسعة وإطلاعه الكبير؛ لذلك كان محطّ اهتمام العلماء وطلبة العلم، فأثنى عليه غير واحد من العلماء.

قال الأنباريُّ عنه: "أمّا أبو بكرٍ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيُّ النحويُّ، فإنّه كان من أكابر النحويّين" (17).

وقال الذهبيُّ: "شيخ العربية أبو بكرٍ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيُّ" (18).

وقال الشيخ الياضيُّ: "وكلامه في المعاني والبيان يدلُّ على جلالته وتحقيقه، وديانته وتوفيقه" (19).

المطلب الخامس: مذهبه العقدي والفقهّي:

كان عبد القاهر "الجرجانيُّ": "شافعيّ" المذهب، "متكلِّماً على طريقة"، "أبي الحسن الأشعريّ"، وفيه دينٌ، "كما كان ورعاً قانعاً".

"دخل عليه يوماً سارقاً وهو كان في الصلاة، فأخذ جميع ما في البيت ولم يقطع صلاته، وكان إماماً في الأدب" (20).

(17) كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 1/264.

(18) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 13/505.

(19) عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان الياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تح، خليل المنصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، 3/78.

(20) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، تح، بشّار عوّاد معروف، (دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م)، 10/332. ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثمّ الدمشقي (ت: 774هـ)، طبقات الشافعيّين، تح، أحمد عمر هاشم/ محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1993م، ص465.

المطلب السادس: مؤلفاته وكتبه:

ألف الإمام عبد القاهر الجرجاني كتباً كثيرة في علوم شتى، وأهم مؤلفاته ما يأتي:

أولاً: في النحو:

- 1- "المعني"، وهو كتاب مُتَّسِع جعله في ثلاثين مجلدة، شرح مبسَّط فيه لكتاب: "الإيضاح في النحو" لأبي عليّ الفارسي، المتوفى سنة 377هـ، وهو كتاب مَقْسُوم بين "النحو والصرف".
- 2- "المقتصد": ويقع في ثلاث مجلِّدات أو أقسام، وهو ملخَّص لكتاب "المعني"، وقد أمَّه "الجرجاني"، بخطِّ يده في رمضان سنة 454هـ.
- 3- "التكملة" أو "التتمة": قيل: "إنَّ الجرجانيَّ قد زادَ إلى كتاب "الإيضاح" جُزء "المسائل النحوية".
- 4- "الإيجاز" وهو مختصر لطيف لكتاب "الإيضاح"، وقد ذكر حاجي خليفة عدداً كبيراً من الشروح التي اهتمت بكتاب "الإيضاح" تتجاوز العشرات.
- 5- "الجمل" -وسمِّي: "الجرجانية" - مختصر في علم النحو، وضعه في خمسة فصول، ذكرها حاجي خليفة كما يلي: 1 - في المقدمات. 2 - في عوامل الأفعال. 3 - في عوامل الحروف. 4 - في عوامل الأسماء. 5 - في أشياء منفردة. وذكر لكتاب عدداً كبيراً من الشروح لكثير من علماء العصور اللاحقة، "إلى منتصف القرن الثامن الهجري".
- 6- كتاب العوامل المئة أو: "العوامل المئة في النحو"، أو مئة عامل، وهو شرح لكتابه (العوامل) حصل فيه على عاداته في إختصار، وشرحه بكتابه الموسوم (التلخيص) ينادى أيضاً بالجرجانية، أقبل عليه القراء والعلماء، فشرحوه

وبسّطوه، وعلّقوا عليه، وكثر التأليف حوله وذكر منهم حاجي خليفة ما بين شارح ومترجم وناظم ومُعرب ومعلّق ومختصر (21).

ثانياً: في إعجاز القرآن الكريم وتفسيره:

1- "المعتضد"، شرح مبسوط لكتاب "إعجاز القرآن" للشيخ عبد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة 306هـ.

2- شرح "الإعجاز" الصغير، ذكره حاجي خليفة، كما أنبأ شرحه الأوّل: المعتضد.

3- "الرسالة الشافية"، مؤلف خاص في ("بيان ضَعْفَ العرب عن معارضة القرآن، وإدعائهم وعلمهم أنّ الذي سمعوه من آي الذكر الحكيم فائتٌ للقوى البشرية، ومتجاوز للذي يتّسع له دَرْعُ المخلوقين").

4- "درج الدرر"، في تفسير القرآن، ذكره بروكلمان، وأشار إلى مخطوطين له في كلّ من الأسكوريال والقاهرة، كما ذكره حاجي خليفة على وجه الظنّ (22).

(21) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص265، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1982م)، 189/2، ابن قاضي شهبه، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، طبقات الشافعية، تح، د. الحافظ عبد العليم خان، (بيروت: عالم الكتب، 1407 هـ، ط1)، 271/1، ابن العماد، شذرات الذهب: 309/5.

(22) ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء: ص265، الذهبي (ت: 748هـ)، العبر في خبر من غير، تح، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 330/3، اليافعي، مرآة الجنان: 78/3؛ السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح، د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلوة، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ)، 150/5، الفيروز آبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (دار سعد الدين، ط1، 1421هـ-2000م)، ص186.

ثالثاً: في علوم البلاغة:

- 1- دلائل الإعجاز، العلامة الفارقة في نتاج الرجل وعصره الإمام الجرجاني، والأثر الأنفس بين كتب ومصنّفات البلاغة، من قبل ومن بعد، وذكر فيه نظرية في "النظم" ونظريته.
- 2- أسرار البلاغة، وهو الكتاب البارز الثاني للشيخ عبد القاهر الجرجاني ذكر فيه، بعلمّي: البيان خاصّة، والبدیع عامّة.
- 3- التذكرة، وهو كتاب منوع في فنون موضوعات شتى، لكنّها تتصل بمعظمها بما طرح في كتاب "دلائل الإعجاز" ما لم يستوف القول فيها هناك" (23).

رابعاً: في الشعر:

- 4- إِسْتَبَقَى العلامة عبد القاهر في هذا المجال مصنفاً واحداً هو: المختار من دواوين "المتنبيّ والبحرّي وأبي تمام"، قد عدّها الجرجانيّ من بين عيون الشعر الحكمي للشعراء الثلاثة، وهذه "القصيدة النويّة، مطلعها":
"صَحِبَ النَّاسُ قَبْلَنَا ذَا الزَّمَانِ ... وَعَنَاهُمْ مِنْ شَأْنِهِ مَا عَنَانَا" (24).

المطلب السابع: وفاته:

- اختُلف في وفاته على قولين، منهم من قال: إنّ سنة وفاة الجرجانيّ هي إحدى وسبعين وأربع مئة، ومنهم من قال: كانت وفاته سنة أربع وسبعين وأربع مئة (25).

(23) ينظر، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني (ت: 1067هـ) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى 1941م): 1/745، البغدادي: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت: 1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 1/606.

(24) ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 2/189، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 5/150، السيوطي، بغية الوعاة، 2/106.

(25) ينظر، الذهبي، العبر في خبر من غير: 3/330؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 3/242؛ السيوطي، بغية الوعاة، 2/106.

المبحث الثاني: أيوبي زاده البوسنوي حياته وسيرته العلمية

المطلب الأول:

اسمه وولادته

اسمه: مصطفى بن يوسف بن مراد الأيوبي زاده، البوسنوي، الإستانبولي، العثماني، الفقيه، الحنفي، الأصولي، القاضي، المدرّس، المنطقي.

اشتهر رحمه الله تعالى بشهرتين، الأولى: كنية، والثانية: نسبة، كما في ترجمته. الأولى: كنيته: (بأيوبي زاده) وهو اسم جده، ذكرها صاحب "معجم التاريخ": علي الرضا قره بلوط، قال: المفتي المعروف بـ: (أيوبي زاده)⁽²⁶⁾، وقد ذكر هذا الاسم أيضاً على غلاف مخطوطته التي نحن بصدد تحقيقها.

وذكر بشهرته الثانية وهي نسبه (البوسنوي) صاحب "هدية العارفين" إسماعيل الباباني⁽²⁷⁾.

وبوسنا نسبة إلى بلدته التي ولد وتوفي فيها، وهي مدينة مهمة من مدن الوسنة والهرسك، وتعدّ العاصمة الثقافية لمنطقة الهرسك تقع على نهر نرتوا، وهي خامس مدن الدولة حجماً⁽²⁸⁾، وقد نسب إليها غير واحد من العلماء في تلك المعمورة. ولادته: وُلد الشيخ أيوبي زاده، في القرن الثاني عشر لسنة (1061هـ) في كنف العلم والعلماء، حيث كان والده شعاراً للعلم والفضل⁽²⁹⁾.

(26) ينظر: علي الرضا قره بلوط، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات (3732/5).

(27) إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت. 1339 هـ)، هدية العارفين (2/ 443).

(28) الموقع الإلكتروني ويكيبيديا.

(29) ينظر: الزركلي، الأعلام، 7/ 247؛ البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 2/ 443، محمد بن محمد بن محمد البوسنوي الخانجي (ت 1365هـ)، الجواهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة، تح، عبد الفتاح محمد الحلو، (دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1992م)، ص 179.

المطلب الثاني:

نشأته ورحلته في طلب العلم

نشأ أيوبي زاده في بلدته البوسنة (30) في بيت علم وفقه، فقد كان والده من علماء عصره وبلدته، ذكر ذلك أحد طلابه وهو إبراهيم في ترجمة أستاذه أيوبي زاده مصطفى البوسنوي (رحمه الله تعالى) حيث قال: "كان أبوه أيضاً عالماً فاضلاً" (31)، ولكنه لم يتتلمذ على يدي والده؛ لأن والده توفي وهو ابن سبع سنين أو تسع (32)، لكنه حين بلغ جد واجتهد بأخذ العلم من علماء بلدته، فلم يبق من يزيد في علمه من أقرانه، وقد أخذه الشغف بالعلم وحبّه للعلماء، فأراد الاستزادة منه، بعدها عزم على الرحيل إلى إستانبول سنة 1088هـ، وكانت آنذاك مقراً للخلافة الإسلامية، وحاضرة العصر، حافلة بكثرة العلماء والفضلاء والأدباء، فعجل لينضم إلى طلابها وللاخذ من علمائها؛ كقوة بكر، وعرب زاده (33)، واستقر في إستانبول خمس عشرة سنة وشهرًا، أفاضها في العلم والتعليم يتنقل بين العلماء والفقهاء حتى ارتوى من العلم ليكون بحراً ويبلغ من العلم مبلغاً عالياً؛ حتى فاق كثيراً من أساتذته وشيوخه ومن سبقه من العلماء (34).

ولقد بلغ من حُبِّ العلماء في إستانبول له واهتمامهم به اهتماماً بالغاً، حتى إن المستاري قال: وَجَدتْ عندهم حُسْنَ القَبُولِ، وغاية الإكرام، حتى افتخروا به وبتدريسه، وكان رحمه الله تعالى يبالغ في مدح علمائه ويبين فضائلهم ويذكرهم في مجالس العلم بكل تقدير (35).

(30) هي مدينة ذات أهمية مهمة بالبوسنة والهرسك، وهي تعد عاصمة الثقافة لمنطقة هرسك

(31) إبراهيم اوبياتش (ت: م 1717) مناقب الفاضل، تح، مصطفى بن يوسف المستاري: ص 334.

(32) المصدر نفسه.

(33) محمد بن محمد الأنطاكي البروسوي الشهير بعرب زاده، (ت: 1562هـ) من علماء القرن العاشر، وهو عالم عثماني، من فقهاء الحنفية، ومفسر، وله مؤلفات بالعربية، ولد في أنطاكية، ودُرِس في بروسة، ثم القسطنطينية، ثم عُيِّن قاضياً بالقاهرة، وركب البحر، فلما اجتاز جزيرة رودس غرق بعض ركاب السفينة، وكان منهم، توفي غريقاً في جنوب إيجه البحر الأبيض سنة 969هـ - 1562م. ينظر: عادل نويهض (1983)، معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، (مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، ط3)، 2 / 628.

(34) ينظر: الزركلي، الأعلام، 7 / 247، البغدادي، هدية العارفين، 2 / 443، البوسني، الجواهر الأسنى، ص 179.

(35) إبراهيم اوبياتش، مناقب الفاضل، تح، مصطفى بن يوسف المستاري: ق 2.

ثم عاد إلى مدينة بوسنه سنة 1104هـ مفتياً بعد وفاة حسن أفندي، وقد شقَّ رجوعه إلى إستانبول على من كان يعرفه فيها، فطلبوا منه أن يمكث بينهم مُعلِّماً، فأبى قائلاً: "إني لأجد ربح الرحمن من حافة هرسك"، فمكث بها ناشراً مسلك العلماء من فقه ودراسة وفتاوى إلى أن أدرك مَنِيَّة سنة 1119هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة⁽³⁶⁾.

المطلب الثالث:

شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه: ذكر الشيخ إبراهيم في مناقبه عن الإمام أيوبي زاده مصطفى رحمه الله تعالى أنه كان من أوائل من أخذ العلم منهم هم مشايخ وعلماء البوسنة، فقد قرأ على كثير من العلماء فيها، ثم في إستانبول منهم:

1. الشيخ أحمد الشهير بأوبياج زاده رحمه الله تعالى.
2. الشيخ الحاج إسماعيل بن صالح رحمه الله تعالى.
3. المولى الفاضل إسماعيل القاضي رحمه الله تعالى⁽³⁷⁾.
4. قرة بكر رحمه الله تعالى، وهو من شيوخه في إستانبول.
5. عرب زاده رحمه الله تعالى، وهو من شيوخه في إستانبول أيضاً.

ثانياً: تلاميذه:

للشيخ الفقيه العلامة أيوبي زاده مصطفى رحمه الله تعالى تلاميذ رفعوا لواء العلم ونشروا تعاليمه، ففي إستانبول: تلميذه الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن باشا، الذي كان من حب شيخه المستاري له أن سمى شرحه على الأمودج باسمه: "الفوائد العبدية"؛ تيمناً وحباً بتلميذه. ومن أعلم تلاميذه في بوسنه: الشيخ إبراهيم بن إسماعيل، المحقق: مصطفى بن يوسف". ولا شك أن للعلامة الإمام أيوبي زاده مصطفى البوسنوي كثير من التلاميذ، وذلك لتدريسه العلم بين الناس وعمله في الفتوى ونشر العلم بالتأليف والتصانيف والشروح والحواشي.

(36) ينظر: الخانجي، الجوهر الأسنى: ص 179-180.

(37) المصدر نفسه.

المطلب الرابع:

أخلاقه وثناء العلماء عليه

أولاً: صفاته وأخلاقه:

ذكر الشيخ إبراهيم تلميذ الإمام أيوبي زاده مصطفى البوسنوي (رحمه الله تعالى) وقُدِّسَ سِرُّهُ بعض مناقبه، وما كان عليه من خِلقَة وأخلاق، حيث مدحه وأثنى عليه ثناء الطالب اللبيب الأديب، فمن جهة خِلقته فقد كان معتدلاً القامة، وسط اللحية، ذا سكون ووقار، وأما من جهة أخلاقه فقد كان صاحب أخلاق حميدة، وخصال كريمة، متواضعاً بالرغم من عُلُوِّ مكانته العلمية والاجتماعية، لا يخشى في الله لومة لائم، طيب المعشر، ذا صحبة لطيفة، ولطائف عزيزة، من لقيه محزوناً خرج من مجلسه مسروراً.

وكان من تواضعه أن يذهب إلى مجلس الدرس ماشياً والتلاميذ وراءه، وكان يتأدَّى بمشيهم وراءه؛ لئلا يحصل تكبرٌ في قلبه، وكان لا يرضى أن يذكر أحد في مجلسه بالسوء، ويقول: إن كان لأحد ألفُ صفة ذميمة وصفة حميدة واحدة؛ فاذكره بها ولا تذكر غيرها، وإن أساء إليه أحد جازاه بالإحسان، وكان من دعائه: وَقَفِّي اللهم إلى الإحسان إلى مَنْ أساء إليَّ⁽³⁸⁾.

فقد جمع أيوبي زاده بين العلم والعمل، فضلاً عن الأخلاق التي امتاز بها، فجعلته محطَّ أنظار طلابه، وكان قدوةً للناس في عصره، ومثالاً يقتدي به الأجيال من بعده، فرحم الله تعالى الشيخ أيوبي زاده، ورحم الله العلماء العاملين أمثاله.

(38) إبراهيم اوبياتش ، مناقب الفاضل، تح ، مصطفى بن يوسف المستاري ، ق4.

ثانياً: ثناء العلماء عليه:

قال المرادي عنه: "هو الشيخ، العالم، الفاضل، النحرير"⁽³⁹⁾.

قال إبراهيم بن إسماعيل المستاري: "كان صحب من أكابر العلماء، وأعظم من الفضلاء، وشهدوا له بالخصلة إكماله، تميّز في المهارة الكاملة، صحّ روحانية الأسلاف حيث لاحظ بأنه من أحسن الأخلاف"⁽⁴⁰⁾.

المطلب الخامس: مذهبه النحوي والفقهية والعقدي:

أولاً: مذهبه النحوي:

من خلال دراسة كثير من المسائل تبين أن الشيخ أبيي زاده رحمه الله تعالى كان يميل إلى المذهب البصري، وذلك واضح من خلال كثرة استعماله للمصطلح البصري، وموافقته لأقوال البصريين في كثير من المسائل.

لذا فقد كان الشيخ أبيي زاده رحمه الله تعالى على مذهب البصريين؛ في كثير من المسائل الخلافية الذي يتطرق لها، حيث إنه كان يُسمى البصريين الجمهور.

وهذا كان مبيناً من المصادر الذي اعتمدها لشرحها - أعني: كتاب (شرح العوامل المئة)، وكما قال: إنما تجر الاسم ولم يقل تخفض؛ لأن الجر اصطلاح البصريين.

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى كان ذا درجة علمية عالية في المذاهب النحوية فنجد أنه إذا وجد له صحيح رأي المخالف؛ لم يمنعه من الجمع إلى الرأي الذي يجده مناسباً، كما كان حديثه عن عطف الأخبار على الإنشاء - وإن جوزه بعض النحاة - لكنه لا يناسب هذا.

(39) محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني أبو الفضل، (ت 1206هـ)، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر،

(بيروت: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط3، 1408هـ)، 218/4.

(40) المستاري: إبراهيم بن الحاج إسماعيل، مناقب الفاضل، تح، مصطفى بن يوسف المستاري، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مخطوط)، رقم الحفظ (3676).

ثانياً: مذهبه الفقهي:

برع المؤلف الشيخ أيوبي زاده رحمه الله تعالى في مذهبه فعلم أصوله وفروعه، واطلع على أغلب مؤلفاته بدليل عرضه لمصادر المذهب أثناء العزو والنقل.

وقد كان الشيخ أيوبي زاده رحمه الله تعالى على مذهب الحنفي في الفقه، فقد كان حريصاً على حضور دروس الفقه على شيوخ عصره.

ومع ذلك لم يكن متعصباً لمذهبه تعصباً أعمى، وهذا ما جعل الآخرين يتقبلون فتواه ويحضرون مجالسته؛ إذ لم يبق من ذوي المذاهب المختلفة وغيرهم، إلا من هو من بين طلبته أو طلبته طلبته.

كما قد أطبق كل من ترجم له أنه كان حنفيّاً في مذهبه الفقهي⁽⁴¹⁾.

وقد خدم المؤلف الشيخ أيوبي زاده رحمه الله تعالى المذهب الحنفي خدمة عظيمة بتأليفه وكتبه.

ثالثاً: مذهبه العقدي:

لابد هنا أن نبين مذهب المؤلف العقدي الذي يتمثل في شخصيته، ومن خلال مذهبه العقدي تتضح لنا جهود كتاباته، ومصنّفاته، ومدى تحفظه بالمذهب، ونظره إلى أعلام ذلك المسلك.

فقد التزم الشيخ أيوبي زاده رحمه الله تعالى بمذهبه العقدي، وكان على مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي في الأصول⁽⁴²⁾.

(41) ينظر: الزركلي، الأعلام، 7/ 247؛ الخانجي، الجوهر الأسنى، ص 179.

(42) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، 2/ 443؛ الخانجي، الجوهر الأسنى، ص 179.

ومذهب الإمام أبي حنيفة والإمام الماتريدي هو الأول على تلك البلاد؛ لذلك كان الشيخ أيوبي زاده رحمه الله تعالى على المذهب الدارج بين أهل البوسنة والبلقان في الفقه والاعتقاد. (43).

(43) الخانجي، الجواهر الأسنى: ص 20.

المطلب السادس: مؤلفاته وكتبه:

كان الإمام أيوبي زاده من المكثرين للتصنيف، فترك خلفه تركة نفيسة في علوم متعدّدة، تدلُّ على سعة علمه وموسوعية فهمه، قال الخانجي: وله تأليفٌ جميلة كثيرة، وهذه أسماء ما وقفنا على اسمه منها(44):

- 1- الفوائد العبدية، وهي رسالة جامعية مطبوعة، في شرح أمّودج الزمخشري في النحو.
- 2- مفتاح الحصول، وقد كتب في رسالة جامعية، وهي حاشية على كتاب مرآت الأصول
- 3- شرح الإيساغوجي في المنطق طبع في اسطنبول 1316هـ.
- 4- فتح الأسرار في شرح المغني للخبازي رسالة جامعية بتاريخ 1989م.
- 5- شرح عوامل المئة في النحو الكتاب الذي بين ايديكم.
- 6- بدر المعالي، شرح بدء الأمالي في العقائد، مخطوط برقم 1/3524.
- 7- خلاصة الأدب في كتاب المنطق، وهو مخطوط مكتبة غازي خسرو رقم 1766.
- 8- رسالة في آداب بحث ومناظرة في 22 ورقة برقم 3/88.
- 9- شرح رسالة تحفة الشاهدي لإبراهيم ده ده مكتبة غازي خسرو رقم 4365.
- 10- شرح رسالة النفيسة في الفرائض بخطه كتب 3/3860.
- 11- شرح جديد على الشمسية في منطق للقزويني مكتبة غازي خسرو برقم 793.

(44) ينظر: الزركلي، الأعلام، 7/ 247، البغدادي، وهدية العارفين: 443/2، الخانجي، والجوهر الأسنى، ص180.

12- شرح المطول في المنطق في خلاصة الأداب مكتبة غازي خسرو برقم 3855.

13- شرح لبّ الفرائض في فقه الحنفي كتبه بخطه وهو مخطوط مكتبة غازي خسرو برقم 2/3860 .

14- محتجب الحصول في شرح منتخب الأصول للأخثيكتي وهو مخطوط لم يطبع مكتبة غازي خسرو برقم 385 .

فهذه مؤلفاته، لم يترك علماً إلا وله فيه كتاب أو شرح، فقد كان موسوعة أفاد الناس من علمه، وأثر فيهم من خلال أخلاقه.

المطلب السابع: وفاته رحمه الله:

توفي الشيخ العالم مفتي البوسنة في بلده، بعد أن رجع إليها سنة (1119هـ - 170م)، ودُفن في بلدته التي وُلد فيها، بعد أن قضى مسيرة حياته العلمية طالباً للعلم ومعلماً، فحطّ رحله في مكان ولادته (45).

(45) الزركلي ، الأعلام، 7 / 247.

المطلب الثامن: عصر المؤلّف:

لا بد عند دراسة سيرة من سير الفضلاء من معرفة العصر الذي كان يعيش فيه، لتأثره بالعصر تأثيراً مباشراً، وكما يقال: (الإنسان ابن بيئته)، فدراسة العصر الذي يعيش فيه العالم مثلاً له الأثر في إنتاجه العلمي، سواء كان الأثر إيجابياً أم سلبياً، ولأجل تسليط الضوء على العصر الذي عاش فيه مصطفى المستاري قسّمت هذا المطلب إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الحالة السياسية:

كان للحالة السياسية الأثر البالغ في سير الأعلام، فإنها كلما كانت مستقرّة ومزدهرة، كان العلماء في ذلك الزمان أكثر عطاء، فالإمام أيوبي زاده عاش في زمن الخلافة العثمانية العليّة، وقد عاصر في حياته أربعة من خلفاء السلطنة العثمانية، وهم:

1- السلطان محمد الرابع، "بن إبراهيم الأول بن أحمد الأول" (46).

2- السلطان سليمان الثاني: تسلّم السلطة بعد أخيه السلطان محمد الرابع وهو ابن

(46) ينظر: محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا)، المحامي (ت 1338هـ) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح، إحسان حقي، (بيوت: دار النفائس، الطبعة، 1، ط، 1981م)، 288/1. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (مصر القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1984م)، ص 231، ومحمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص 378، نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي، دور آل كوبرلو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1702-1956)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 2، 2007م، ص 244 وما بعدها. ينظر: إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، (البيكان للنشر والتوزيع)، ص 97-104، علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، (لبنان بيروت: المكتب الإسلامي، ط 1، 1994م)، ص 311. ينظر: أحمد رفيق، كوبريلير، (إستانبول - كتابخانه عسكري، 1331هـ): ص 13، يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، (تركيا إستانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، ط 1، 1988م)، ص 189، عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية، (مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان 77-78، 1985م)، ص 26، السلطان محمد الرابع العثماني، موقع معرفة، <https://www.marefa.org>.

السلطان إبراهيم الأول(47).

3- السلطان أحمد الثاني بن إبراهيم الأول: تولى السلطنة بعد أخيه سليمان الثاني، وأبقى الصدر الأعظم مصطفى باشاكوبريللي اعتماداً عليه في الحرب والسلم(48).

4- "السلطان مصطفى الثاني بن محمد الرابع": "تولى الحكم بعد وفاة عمه أحمد الثاني عام 1106هـ"(49).

وفي فترة خلافة الدولة العثمانية، ازداد نفوذ العلماء؛ وكانت الوظيفة الأساسية ودينية.

ثانياً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

لما كانت الحياة السياسية في عصر أيوبي زاده، مستقرة، كان لها تأثير في واقع البنية الاجتماعية في الدولة العثمانية آنذاك، كما أثمر تأثيراً في واقع الحالة الاقتصادية، فالمجتمع العثماني متكون آنذاك من غالبية مسلمة من الأتراك والألبان والعرب وغيرهم، وغير المسلمين من اليهود والنصارى وغيرهم، ومع ذلك كان الكل يعيشون في ظل السلطنة العثمانية في أمن ودعة، وسلم وسلام(50).

(47) ينظر: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت: 1111هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1998، م1)، 88/4 الإسلامي منذ مولد النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - حتى عصرنا الحالي، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية، 240/8.

(48) ينظر: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، الموسوعة التاريخية، 243/8، أحمد رفيق، (إستانبول، كتابخانه عسكري، 1331هـ)، 23، نسبية علاوي، دور آل كوبرلو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1702-1956): 245 وما بعدها.

(49) ينظر: فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، 311/1، ول ديورانت = ويليام جيمس ديورانت (ت 1981م) قصة الحضارة، تقديم: الدكتور محيي الدين صابر، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، (بيروت: دار الجيل، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988م)، 87/33.

(50) ينظر: ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ص115، حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص350.

أما الحالة الاقتصادية فإن المجتمع العثماني آنذاك قد تأثر إيجابياً بالاستقرار النسبي السياسي الذي كان تشهده الساحة السياسية العثمانية، وكذا تأثر تأثيراً سلبياً عندما يكون هناك اضطراب، مما يولد تحركاً سيئاً لأعداء الدولة العثمانية العلية؛ لكي يضربوا الاقتصاد العثماني؛ لعلمهم أن الدولة إنما تنخر من الداخل إذا ضعف اقتصادها، فالبنادقة استغلوا ضعف السلطنة العثمانية، وانشغالها بمشاكلها الداخلية؛ ليقوموا بشن الهجمات، والاستيلاء على جزيرة "منوس" وبعض الجزر الأخرى، ولم تستقر الحالة الاقتصادية إلا بعد فك هذا الحصار الخانق من قبل السلطان محمد الرابع، عن طريق الصدر الأعظم محمد كوبرللي، فعند ذلك تنقّست الناس الصعداء، ورجعت الأمور الاقتصادية إلى حالها من الاستقرار والنمو(51).

ثالثاً: الحالة العلمية:

لم تنزل الخلافة العثمانية العلية تعطي للعلماء المكانة العالية، والمقام السامي، وتجعلهم يشاركون في أمر الدولة، فقد ذكرت فيما مضى: أن شيخ الإسلام كان له الدور الفعال آنذاك في الضغط على الخليفة سليمان الثاني، في تعيين "كوبرلو فاضل مصطفى باشا" كصدر أعظم، بوصفه الشخص الوحيد القادر على وقف النمساويين، ولقد صدقت فراسته، وبقيت السلطة العثمانية العلية توفّر للعلماء الجو الملائم لنشر العلم والفضيلة، وهكذا هي في كل عصر من عصورها، ومع كل خليفة من خلفائها.

وهذا الحال استمر مع عصر الخلفاء الأربعة السلطان محمد الرابع إلى ولده السلطان مصطفى الثاني، فقد كانت إستانبول محطّ العلماء، وموئل الفضلاء،

(51) ينظر: طقّوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص380، نسبة الحاج، دور آل كوبرلو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1702-1956م)، ص247.

ورحلة طلبة العلم، كان فيها شيخ الإسلام، وجمهرة من العلماء الأعلام، حيث إن جلاً أساتذة الإمام مصطفى كانوا شيوخاً في إستانبول، فقد كانت هذه المدينة وغيرها من مدن السلطنة نشطة في إبراز دور العلماء والدعاة والمفكرين(52).

المبحث الثالث: دراسة المخطوط:

المطلب الأوّل: اسم الكتاب وصحّة إنسابه إلى المؤلّف:

لا شكّ في إثبات اسم هذا الكتاب (شرح العوامل المئة)، ومّا يدلُّ على ذلك ما يلي:

1- أنّ المؤلّف قد ذكر اسم الكتاب في المقدّمة التي كتبها في بداية كتابه في اللوحة رقم: (1/و) فقال: (فإنّ أضعف العباد مصطفى بن يوسف بن مراد، حشرهم الله تعالى في زمرة المتّقين يوم التناد، يقول: لما رأيت الكتاب المئة للإمام التمام).

2- المكتبات التي وجدتُ فيها هذا الشرح أثبتت أنّه للشيخ أيوبي زاده، كما سنذكر عندما نصفُ المخطوطات.

(52) ينظر: فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، 306/1، الموسوعة التاريخية: 240/8، علي بن نايف الشحود، موسوعة البحوث والمقالات العلمية (حوالي خمسة آلاف وتسعمئة مقال وبحث) ، ص345.

المطلب الثاني: منهج أيوبي زاده في كتابه:

نوجز المنهج الذي سار عليه الشيخ أيوبي زاده في عرضه لهذا الكتاب بالنقاط الآتية:

- 1- ذكر في مقدّمته سبب تأليفه وشرحه للعوامل، فقال: (أردتُ أن أكتب له شرحاً ويذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فشرعتُ بعون الله وههَّاب، في شرح هذا الكتاب...) (53).
- 2- لا يذكر المتن كاملاً، إنّما يذكر طرفاً منه، ثمَّ يعقّب بشرحه عليه.
- 3- إذا ذكر متن العوامل يقول في بعض الأحيان: قال المصنّف، لكنّه في الغالب يذكر المتن دون أن يشير به (قال المصنّف)، فهذا جعلنا المتن بلونٍ مختلف؛ لنتفرّق بينه وبين الشرح.
- 4- يذكر المعنى اللغوي والاصطلاحي في بعض الأحيان بقوله: (ولغة... إلخ).
- 5- يذكر الخلاف في الاصطلاح بين البصريّين والكوفيّين، فمثلاً قال: (وإنّما قال: تجرُّ الاسم، ولم يقل: تخفض؛ لأنّ الجزّ اصطلاح البصريّين، والخفض اصطلاح الكوفيّين؛ فلذلك اختار اصطلاح البصريّين، فقال: تجرُّ...).
- 6- يذكر الفروقات بصيغة طرح السؤال ويجب عنها، فمثلاً قال: (فإن قيل: ما الفرق بين "من" التبعية والبيانية؟ قلنا: إنّ ما قبل "من" التبعية أقلُّ ممّا بعدها...) (54).
- 7- يذكر المسألة التي فيها خلافٌ بين لغات العرب، فمثلاً يقول: (ما ولا: المشبّهات بليس)
- 8- يذكر في بعض الأحيان الخلاف في مسائل العقيدة، ويعطي رأيه دون التفصيل في المسألة، فمثلاً عندما ذكر الخلاف في كون «لن» للتأييد، قال: (وهم المعتزلة، وهذا باطل، وإلّا لما جاز توقيت الفعل بعد: "لن أفعل إلى وقت كذا"، وقد جاء، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُنزِلَ﴾

(54) شرح العوامل المثة ص 75

(54) شرح العوامل المثة ص 97

الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴿﴾ [يوسف: 80]، وَمَنْ أَرَادَ تَفْصِيلَ هَذَا فَلْيَرَا جَعِ فِي الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ (55).

9- إذا كان هناك أكثر من رأي في مسألة، يذكر هذه الآراء، مرّة مفصّلة، ومرّة مجملّة، فمثلاً قال في مسألة تقديم خبر كان: (وكما جاز تقديم خبر كان على نفسه؛ جاز تقديم هذه الأفعال على نفسها، والقسم الثالث مختلف فيه، وهو لفظ: "ليس" (56).

10- يذكر الأقوال؛ مرّاتٍ بذكر صاحب القول، ومرّاتٍ بذكر الكتاب، فمثلاً للأوّل قال: (وقال العلامة ابن الحاجب في "الكافية": ومميّز الثلاثة مخفوضٌ ومجموع، لفظاً أو معنًى). ومثال الثاني: (وفي الفوائد الضيائية: وقد تدخل في السعة على المرفوع، نحو...). وغالباً عندما ينقل نصّاً ويذكر قائله أو الكتاب الذي نقل عنه، يبيّن على نهاية هذا النقل .

11- في بعض الأحيان يذكر المسألة دون ذكر القائل أو الكتاب، فيبدوها بقوله: واعلم، كما في قوله: ("واعلم أنّ هذه "الثلاثة" تجيء على ثلاثة معانٍ؛ أحدها: أن يقترن مضمون الجملة بالأوقات الخاصّة") (57).

12- يذكر الشواهد من القرآن الكريم والسنة النبوية مستنداً على المسألة النحوية .

13- يذكر الآيات الشعريّة مستنداً على المسألة، دون ذكر قائل البيت .

(55) شرح العوامل المئة ص 124

(56) شرح العوامل المئة

(57) لا شرح العوامل المئة ص 164

المطلب الثالث: منهج أيوبي زاده في الاستدلال:

اتَّسم أيوبي زاده في شرحه للعوامل بعدة سمات، فهو يستدلُّ ويوضِّح المسائل النحوية، ويمكن أن نلخِّص هذا ونقسِّمه إلى خمسة أقسام:

أولاً: القرآن الكريم:

فقد كان الشيخ أيوبي زاده يستدلُّ على المسائل التي يشرحها أو التي يمثِّل لها بالقرآن الكريم، ونجد هذا واضحاً في شرحه، فإمَّا أن يذكر الآية كاملة، أو يذكر المقطع الذي يستدلُّ من خلاله بها، دون أن يذكر اسم السورة أو رقم الآية؛ مثل: (وَالثَّامِنُ: مِنَ اللَّتَعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: بِأَبِي وَأُمِّي؛ أَي: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، وقد تجيء للتبعيض؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: 6] يعني: منها...) (58).

ثانياً: السنة النبوية:

أمَّا السنة النبوية: فإنه ذكر أربعة أحاديث فقط، فيذكر الحديث من دون ذكر السند ولا راوي الحديث، فمثلاً قال: (وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ، ففِيهِ وَجْهَانِ: التَّأْنِيثُ بِتَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ، وَالتَّذْكَيرُ بِتَقْدِيرِ الْمُؤَنَّثِ، الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَالتَّذْكَيرُ الْمُؤَنَّثُ، ففِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ: ((بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ)) رَوَيْتَانِ: خَمْسٌ، وَخَمْسَةٌ، فَالتَّقْدِيرُ فِي الْأُولَى: خَمْسٌ (59).

(58) شرح العوامل المثة ص 93

(59) شرح العوامل المثة ص

ثالثاً: الشعر العربي:

فيذكر البيت الشعري دون ذكر قائله، إنما يقول: كقول الشاعر، ممثلاً
للمسألة التي يريدتها، فمثلاً قال:

"لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ" (60).

رابعاً: علماء النحو:

استدلَّ الشيخ أيوبي زاده في شرحه للعوامل بالأقوال، ذاكراً صاحب القول
في نهاية كلامه، أو يقول: وقال فلان...، ويذكر قوله، وهذا ما نجده كثيراً في
شرحه، فمثلاً يقول: ((ولن) واختلفوا فيها، فقال سيبويه: حرف برأسه، وهو
الصحيح، وقال الخليل: أصلها (لا إن) حذفت [1/14] الهمزة للتخفيف،
وسقطت الألف لالتقاء الساكنين، وقال الفراء: أصلها (لا) فأبدل النون في
الألف، فصار (لن)).

أو يذكر اسم العالم واسم كتابه، فمثلاً يقول: (وقال العلامة ابن الحاجب
في "الكافية": ومميّز الثلاثة مخفوضٌ ومجموع، لفظاً أو معنًى).

أو يذكر المسألة ويقول: وهو مذهب فلان، فمثلاً يقول: (وأما المضاف
إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، ففيه ثلاثة مذاهب؛ الأول: أنه مبنيٌّ على الكسر،
وهو مذهب الجمهور من الأول. والثاني: أنه معرّبٌ وإعرابه تقديريٌّ، وهو
مذهب بعض المتأخّرين [3/ظ] كابن الحاجب).

أو يقول: وهو عند فلان، فمثلاً يقول: ((سبعةٌ عوامِل، والمعنويّةٌ منها))
أي: من العوامل (عدَدان) عند سيبويه، وثلاثة عند الأخفش).

خامساً: الكتب:

أما في عرضه للكتب التي نقل عنها، فإنَّ منهج الشيخ أيوبي زاده رحمه الله: إمَّا أن يذكر الكتب أولاً، ثمَّ المسألة التي نقلها، أو أنَّه ينقل المسألة، ثمَّ يذكر اسم الكتاب متأخراً، فمثلاً يقول: (وفي "القاموس": "ليت كلمة تمنّ"، "تنصب الاول وترفع الخبر"، تتعلّق بالمستحيل "غالباً"، وبالممكن قليلاً).

وفي بعض الأحيان يقول: «انتهى» عندما يكمل المسألة، كما في قوله: (وفي "الحواشي العصامية" لم يقل: بمعنى الباء في القسم، مع أنَّ الباء أصل؛ تنبيهاً على أنَّه كواو القسم، لا كالباء. انتهى كلامهما).

ومثال ذكره المسألة ثمَّ اسم الكتاب: (والمقام مقام التأكيد والتحقيق؛ لأنَّ السابق أوهمَّ خلافَ مضمون الجملة، فالسامع اعتقد خلافه أو تردّد فيه، كذا في "الفوائد الضيائية" و"الحواشي العصامية").

ونذكر هنا أسماء الكتب التي ذكرها الشيخ أيوبي زاده، وقد رتبتها هجائياً،

وهي:

- 1- التلويح.
- 2- الحواشي الحسنية.
- 3- الحواشي السعدية.
- 4- الحواشي العصامية.
- 5- شرح الأجرومية.
- 6- شرح التنقيح.
- 7- شرح الكافية.
- 8- شرح المفتاح.
- 9- الصحاح.
- 10- الفوائد الضيائية.

11-القاموس.

12-الكشاف.

13-المصباح.

14-المطوّل.

15-مغني اللبيب.

16-الوافية.

المطلب الرابع: وصف المخطوط:

اعتمدتُ في التحقيق على أربع نسخٍ خطيّة: (شرح عوامل المئة) لأبي زياده مصطفى بن يوسف بن مراد الأيُّوبي البوسنوي الإستانبولي العثماني، الفقيه الحنفي، الأصولي القاضي، المدرّس المنطقي، المفتي في البوسنة، المعروف بأبي زياده، المتوفى بها سنة 1119هـ. وفي رواية: مات سنة 1110هـ.

أولاً: النسخة الأولى، وقد رمزتُ لها ب(أ).

1. اسم الناسخ: أحمد بن الحقّ عبد الكريم الشافعي.
2. تاريخ النسخ: 1140هـ / 1727م.
3. رقم المخطوط: مكتبة غازي خسرو، ضمن مجموع برقم: 5364 / 3، من: (56 - 81).
4. مكانها: "سيراييفو" بالبوسنة .
5. عدد اللوحات: 25.
6. عدد اللوحات المحقّقة: 26 لوحة.
7. عدد الأسطر: 21.
8. عدد الكلمات: 10 - 12.
9. حالتها: جيّدة وسليمة، وعلى جانب كبيرٍ من الدقّة والوضوح.
10. نوع الخطّ ولون المداد: كاملة مكتوبة بخطّ التعليق وباللون الأسود.

أما أسباب اعتماد (أ) فهي: لأنها أقدم ما وقع بين يدي من المخطوط، ولقلة السقط والتصحيف والتحريف فيها، ولوضوح خطها وسهولة قراءتها، ولقلة الخرم في صفحاتها.

تنبيه: الكتاب: نسبه إلى مؤلفه الأخوان بلوط في كتاب: ("معجم التاريخ" «التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات» [5/ 3733]، أما الملاحظات: نسخة كاملة مكتوبة بخط التعليق.

ثانياً: النسخة الثانية، وقد رمزت لها ب(ب).

1. اسم المخطوط: شرح عوامل المئة .
2. اسم الناسخ: مجهول.
3. تاريخ النسخ: لا يوجد وغير مثبت على الورقة الأخيرة.
4. رقم المخطوط: 700، من: 97 - 127.
5. مكانها: مكتبة قصيدة جي زادة، سليمان سري بتركيا.
6. عدد اللوحات: 29.
7. عدد الأسطر: 21.
8. عدد الكلمات: 8-9.
9. نوع الخط ونوع المداد: نسخة كاملة مكتوبة بخط التعليق، مكتوب باللون الأسود داخل مربع بلون أحمر.
10. حالتها: جيّدة وسليمة، وعلى جانب كبير من الدقة والوضوح.

ثالثاً: النسخة الثالثة، وقد رمزت لها ب(ج).

1. اسم المخطوط: شرح العوامل.
2. اسم الناسخ: مجهول.
3. تاريخ النسخ: لا يوجد وغير مثبت على الورقة الأخيرة.
4. رقم المخطوط: 1906، من: 79 - 103.
5. مكانها: مكتبة وهي أفندي بتركيا.

6. عدد اللوحات: 24.
7. عدد الأسطر: 19.
8. عدد الكلمات: 11-12.
9. نوع الخطِّ ونوع المداد: نسخة كاملة مكتوبة بخطِّ التعليق. مكتوب باللون الأسود، والمتن باللون الأحمر.
10. حالتها: جيّدة وسليمة، وعلى جانب كبير من الدقّة والوضوح.

رابعاً: النسخة الرابعة، وقد رمزتُ لها ب(د).

1. اسم المخطوط: شرح العوامل المئة.
2. اسم الناسخ: محمد بن صالح بن إبراهيم، المعروف بـ يزغي.
3. تاريخ النسخ: لا يوجد وغير مثبت على الورقة الأخيرة.
4. رقم المخطوط: 3/ 5364، من: (56 - 81).
5. مكانها: مكتبة غازي خسرو، "سيراييفو" بالبوسنة.
6. عدد اللوحات: 26.
7. عدد الأسطر: 21.
8. عدد الكلمات: 11-12.
9. نوع الخطِّ ونوع المداد: نسخة كاملة مكتوبة بخطِّ التعليق، مكتوب باللون الأسود، والمتن باللون الأحمر، حالتها: جيّدة وسليمة، وعلى جانب كبير من الدقّة والوضوح.

المطلب الخامس: نماذج من صور المخطوط:

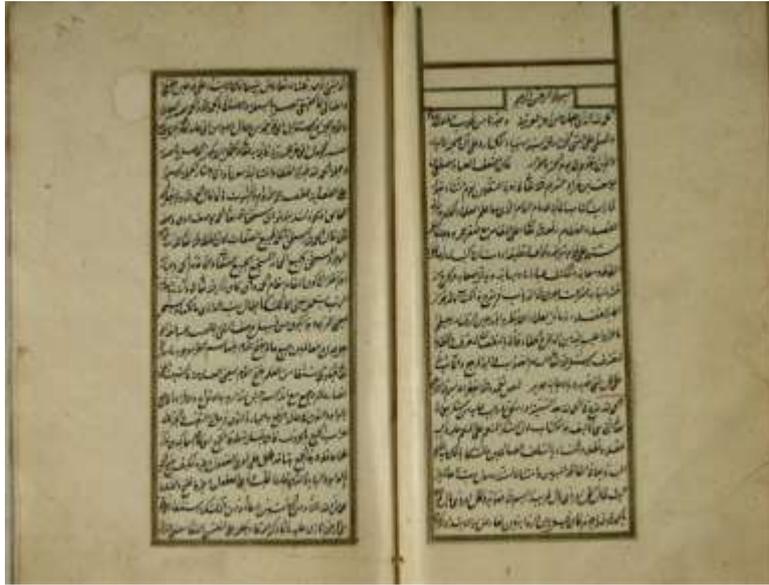
اللوحة الأولى من ضمن نسخة (أ):



اللوحة الأخيرة من ضمن نسخة (أ)



اللوحه الأولى من ضمن نسخة (ب):



اللوحه الأخيرة ضمن من نسخة (ب):



اللوحة الأولى من ضمن نسخة (د):



اللوحة الأخيرة ضمن من نسخة (د):



[القسم الثاني]:

تحقيق المخطوط

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

"الحمدُ لله الذي جعلنا مِن أهل العريضة"، وصيِّرنا مِن طُلَّابِ الفنون الأدبية، ونصَلِّي على النبيِّ المختار؛ محمد سيِّد الأنبياء الكبار، وعلى آله وصحبه الأخيار، والذين اتَّبَعُوهم إلى يوم الحشر والقرار، [وَبَعْدُ] ⁽⁶¹⁾:

فإنَّ أضعفَ العباد؛ مصطفى بن يوسف بن مراد، حَشَرهم الله تعالى في زمرة المتَّقين يوم التناد، يقول: لما رأيتُ الكتاب "المئة" للإمام الهمام، الذي هو أعلمُ العلماء الكرام، وأشرف الفضلاء العظام، رفعه الله أعلى مقام، مع صغر حجمه، ووجازة نظمه، مشتملاً على فوائِد شريفة، وقواعد لطيفة؛ أردتُ أن أكتب له شرحاً ينفصل به ألفاظه ومعانيه، وتنكشف عباراته ومبانيه ⁽⁶²⁾، ويُذلل صعابه، ويخرج مِن قشره لبابه؛ فشرعتُ بعون الله الوهَّاب، في شرح هذا الكتاب، والمرجوُّ من أكابر الفضلاء، وأمثال العلماء: أن ينظروا فيه بعين الرضاء، ويُصلِّحوا ما عثروا عليه فيه ⁽⁶³⁾ مِن الزلل والخطاء، فأنتي بالنقصان لمعترف، وللخطايا لمعترف؟! وأسأل الله تعالى إلهام الصواب، وإليه المرجع والمآب، إنَّه على كلِّ شيء قدير، وبالإجابة جدير.

قال: المصنِّف تغمَّده الله بغفرانه: ("بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ")
شرع في الحمد بعد التسمية؛ أداءً لحقِّ ما وجب عليه مِن شكر نعمائه تعالى التي هي تأليفُ هذا الكتاب؛ لأنَّ شكر المنعم على المنعم عليه واجبٌ عقلاً ونقلاً، واقتداءً بالسلف الصالحين، وتمسُّكاً بالكتاب الكريم المبدوء بهما في الفاتحة المبين، وامتنالاً لسنة رسول ربِّ العالمين، حيث قال: ((كلُّ أمرٍ ذي

(61) بين المعكوفتين [وبعد] زيادة في (د).

(62) (معانيه) في (د).

(63) سقط (فيه) من (د).

بِالِ لَمْ يَبْدَأْ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ))⁽⁶⁴⁾ ، و((كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يَبْدَأْ بِالْحَمْدِ
فَهُوَ أَجْذَمٌ))⁽⁶⁵⁾ .

فإن قيل: بين الروایتين تعارض! إذ الابتداء لا يكون إلا بشيء واحد.

قلنا: لا تعارض بينهما؛ لأنَّ الابتداء على نوعين: "حقيقي" و"إضافي"،
فالحقيقي⁽⁶⁶⁾ حصل بالبسملة، والإضافي⁽⁶⁷⁾ بالحمد لله .

والحمد: مصدر المعلوم⁽⁶⁸⁾ ، واللام للجنس والاستغراق⁽⁶⁹⁾ ؛ أي: كلُّ

حمدٍ مِنَ الأوَّلِ إِلَى الأَبَدِ، مِنْ أَيِّ حَامِدٍ كَانَ⁽⁷⁰⁾ ، ويحتمل أن يكون مصدر

(64) الحديث أخرجه الإمام أحمد عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ كَلَامٍ ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ ، لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَهُوَ أَتْرٌ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ". ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، مسند الإمام أحمد ابن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف د: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001م، 329/14، رقم الحديث: 8711..

(65) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَجْذَمٌ". أخرجه أبو داود في «سننه»، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م، 209/7، رقم الحديث: 4840. ، ورجح الدارقطني هذه الرواية المرسله على الرواية الموصولة، قلنا: ومراسيل الزهري لا يعتدُّ بها عند جمهور أهل العلم. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخریج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ط1، 1405 هـ - 1985 م، 30/8.

(66) ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري (المتوفى 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (دار الكتب العلمية : بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م) ، 6/1.

(67) في نسخة (ب) زيادة (الله).

(68) مصدر الفعل: حَمِدَ يَحْمَدُ، وَالْحَمْدُ: هو ذكر محاسن الممود مع حبه وتعظيمه وإجلاله، كأنه حَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدِ الْبِسْمَلَةِ، وهذا هو الشأن: أن يجمع بين البسملة والحمدلة. بحرق: جمال الدين محمد بن عمر ، فتح الأقفال وحل الإشكال، بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، المحقق د: مصطفى النحاس، (كلية الآداب : جامعة الكويت، 1414 هـ - 1993 م) ، 205/1.

(69) في نسخة (ج): (أو للاستغراق).

(70) الفاكهي: عبد الله بن أحمد النحوي المكي (899 - 972 هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، (مكتبة وهبة : القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م)، 39/1.

المجهول؛ أي: كلُّ محموديَّة قائمة به تعالى⁽⁷¹⁾، ويحتمل أن يكون الحاصل⁽⁷²⁾ بالمصدر، وجملة: الحمد لله خبرية لفظاً [1/و]، وإنشائية معي⁽⁷³⁾، وإثماً اختار الجملة الاسمية على الفعلية؛ للقصد إلى الدوام والثبوت⁽⁷⁴⁾، وإثماً قال: الحمد لله، ولم يقل: الحمد للخالق أو نحوه؛ لئلاً يتوهم أن استحقاقه تعالى الحمد بوصفٍ دون وصف، فلمَّا قال: الحمد لله؛ استحقَّ الحمد بجميع الصفات؛ لأنَّ لفظة (الله) تعالى [اسمٌ]⁽⁷⁵⁾ لذات الواجب الوجود، المستحقِّ بجميع المحامد، المستجمع بجميع الصفات⁽⁷⁶⁾، وإثماً قدَّم ("الحمد") باعتبار أنَّه أتمُّ؛ "نظراً إلى كون المقام مقام الحمد"، وإن كان ذكر الله تعالى [أهمَّ؛ نظراً]⁽⁷⁷⁾ إلى ذات ربِّ العالمين⁽⁷⁸⁾.

-
- (71) ينظر، دنقوز: شمس الدين أحمد (المتوفى، 855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379 هـ - 1959 م)، 1/115.
- (72) الحاصل) سقط من (د).
- (73) ينظر، الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى، 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997 م)، 1/14.
- (74) ينظر، الأشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الشافعي (المتوفى، 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998 م)، 1/17.
- (75) بين المعكوفتين لم يذكر في (أ).
- (76) ينظر، القنوجي: أبو الطيب، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى، 1307هـ)، البلغة إلى أصول اللغة، المحقَّق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، (رسالة جامعية : جامعة تكريت)، 1/182.
- (77) بين المعكوفتين لم يذكر في (أ).
- (78) أي: لم يقل: لله الحمد، فيقدم لفظ الجلالة على لفظ الحمد؛ لكون المقام مقام الحمد، ومراعاة مقتضى الحال مطلوبة عند البلغاء. ينظر، سلامة: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، (رسالة دكتوراه: قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2016 م)، 1/69.

(الرّب) يستعمل بمعنى: المالك، كما يقال: ربُّ الدار؛ أي: مالكها،
ويستعمل بمعنى: المرّي، وهذا يكون من قبيل وصف الشيء بالمصدر
للمبالغة؛ نحو: رجلٌ عدلٌ⁽⁷⁹⁾.

(والعالمين) جمع (عالم) بفتح الـلام فيها، اسمٌ لكلِّ موجود، ما "سوى"
الله تعالى، فيكون مشتقاً من العلم - بفتح الـلام - بمعنى: العلامة، فأشـبعت
الفتحة فصار (عالم)، وجمع مع أنه اسم جنس؛ لأنه أريد به الأنواع
والأفراد⁽⁸⁰⁾، وإمّا جمع "بالواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي
النصب والجرّ"؛ لأنّ إعراب الجمع بالحروف.

فإن قيل: شرط هذا الجمع إن كان اسماً أن يكون مذكراً، علماً، عاقلاً؛
ولهذا الجمع قلنا: قد أطلق على ذوي العقول وغيره، فكيف يصحُّ الجمع
بالواو والياء والنون؟!!

قلنا: غلبَ ذوي العقول [على]⁽⁸¹⁾ غيرها فصَحَّ.

(والصلاة) من الله رحمةً، ومن المؤمنين دعاءً، ومن الملائكة
استغفاراً⁽⁸²⁾.

(على محمد) أي: الرحمة نازلة عليه، وإمّا ذكر الدعاء بكلمة: على،
[دون الـلام، مع أنّ الدعاء دعاءً له، لا عليه]⁽⁸³⁾؛ لتضمّن (الدعاء) معنى

(79) فإذا قيل: رجل عدل، فكأنه وصف بجميع الجنس بمبالغة. ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى 392هـ)، الخصائص، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ط4، 2/204.

(80) وهو جمع عالم؛ لأن العالم عام، والعالمين خاصٌّ بمن يعقل، وهو اسم جمع. المرادي: أبو محمد بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى، 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي: ط1، 1428هـ - 2008م)، 1/334.

(81) بين معكوفتين لم يذكر في (أ).

(82) ينظر، الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، 1/43.

(83) ما بين معكوفتين سقط من (أ).

النزول؛ أي: رحمة الله تعالى نازلةً على محمد؛ فلذا قدّرنا بقولنا: نازلة. وقوله: ("محمد") أي: "من محمد كثيراً، اشتقّ له من الحمد اسمان؛ "أحدهما": يفيد "المبالغة" في الحمودية وهو ("محمد")، والآخر: "المبالغة في الحمادية" وهو (أحمد)⁽⁸⁴⁾، "واشتهر" من⁽⁸⁵⁾ بين اسمين الأوّل "أكثر" اشتهار.

(وَأَلِيهِ) أَي: على آل محمد عليه الصلاة والسلام، وأصله: أهل، بدليل: (أهيل) في تصغيره، أُبدلت الهاء همزةً، ثمّ الهمزة ألفاً⁽⁸⁶⁾، وقيل: أصله: أول، بحركة الواو، "فُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح" ما قبلها⁽⁸⁷⁾. حُصَّ استعماله في الأشراف، فلا يقال: آل الحايك والحجّام، فكان الأشراف إمّا بحسب الدّين أو الدُّنيا، كما في قوله تعالى: [1/ظ] ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: 49]. وألّه⁽⁸⁸⁾ عليه الصلاة والسلام من جهة النسب: أولاد عليّ وجعفر وعقيل والعبّاس والحارث بن عبد المطلب⁽⁸⁹⁾، ومن جهة الدّين: ما روي عنه عليه الصلاة والسلام حين سُئل عن آلِهِ: مَنْ هم؟ قال

(84) ينظر، عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عريشاه الحنفي (ت، 943 هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية،)، 139/1.

(85) في (ج): (اشترك).

(86) أصله: أهل، ثمّ أبدلوها ألفاً؛ كيلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. ويصغر: أهيل، في الأصل، و"أويل" في البدل، وممّا يؤيد أنّ الأصل أهل: أنهم إذا أضافوا إلى المضمّر قالوا: أهلك وأهله... الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى، 471هـ)، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحّمّد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1407 هـ - 1987م)، 96/1.

(87) أصله: أول؛ لأنهم يؤولون إلى أصل، وحكى أبو عبيدة في «هل فعلت»: أَلْ فَعَلَتْ. الإستراباذي: محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (المتوفى، 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الكتب العلمية: بيروت، 1395 هـ - 1975 م)، 208/3.

(88) في (ج) و(د) زيادة (محمد).

(89) ينظر، الرافي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم القزويني (المتوفى، 623هـ)، فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1997 م)، 534/1.

عليه الصلاة والسلام: ((آلي كلُّ مؤمنٍ تقي))⁽⁹⁰⁾ ، والظاهر أنه أراد: من جهة النسب، ومن جهة الدين والنصرة على هذا عدم ذكر الأصحاب. (أجمعين) تأكيدٌ معنويٌّ لـ(آله). اعلم أن التأكيد على نوعين؛ لفظيٍّ ومعنويٍّ، وكلُّ منهما إمَّا اصطلاحِيٌّ، أو غير اصطلاحِيٍّ. فاللفظيُّ الاصطلاحِيُّ من الأسماء: بتكرُّر اللفظ "الأوَّل" حقيقةً؛ نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، أو: حكماً؛ نحو: ضربت أنت، أو: أضرب أنا، وما أشبههما.

وأما اللفظيُّ الغير الاصطلاحِيُّ: فكالأفعال، والحروف، والجمل، والمركبات المتكرِّرة لأجل التأكيد، فإنَّها تأكيداتٌ لغوية، لا اصطلاحية⁽⁹¹⁾.

والمعنويُّ الاصطلاحِيُّ: ما ذكره العلامة ابن الحاجب⁽⁹²⁾ في "الكافية" من الألفاظ الثمانية، وهي: "نفسه، وعينه، وكلاهما، وكلُّه، وأجمع، وأكثع، وأبتع، وأبضع" -بالصاد والمهملة - وقيل: بالضاد "المعجمة". والمعنويُّ الغير

(90) ينظر، النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (المتوفى، 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، (بيروت-دمشق-عمان، ط3، 1412هـ / 1991م)، 1/263.

(91) ينظر، ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى، 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت)، 2/19 وما بعدها.

(92) ابن الحاجب (590 - 646 هـ): هو عثمان بن عمر بن يونس، المعروف بابن الحاجب، أبو عمرو، جمال الدين، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ، كردي الأصل، ولد في إسنا، ونشأ في القاهرة، ودرس بدمشق، وتخرج به بعض المالكية، ثم رجع إلى مصر فاستوطنها، كان من كبار العلماء بالعربية، وفقهياً من فقهاء المالكية، بارعاً في العلوم الأصولية، متقناً لمذهب مالك بن أنس، وكان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً، من تصانيفه: مختصر الفقه، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه، وجامع الأمهات في فقه المالكية. ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى، 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصرية - لبنان / صيدا)، 2/134، الأعلام، 4/374، و كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، (مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت)، 6/265.

الاصطلاحية: مثل: إنَّ، ولام الابتداء، ونون التأكيد، وغيرها، فاحفظه فإنَّه
من أسرار هذا الفنّ⁽⁹³⁾.

(وبعد) من "الظروف" الزمانية والمكانية، أو المشتركة بينهما، وله حالتان؛ إمَّا
"الإضافة"، أو القطع. فإن كان "مضافاً"، فهو معربٌ على حسب اقتضاء
"العوامل" من النصب والجرِّ، ولا يكون مرفوعاً إلا أن يخرج عن الظرفية، أو يزداد من
اللفظ. وإن كان مقطوعاً عن "الإضافة" فلا يجزُّ؛ إمَّا أن يكون المضاف إليه منوناً،
أو منسياً، فإن كان منسياً فهو يعرب على حسب اقتضاء "العوامل" أيضاً، وإن
كان منوناً يبنى على الضمِّ، ومنها مبنيٌّ على الضمِّ لكون المضاف إليه منوناً⁽⁹⁴⁾،
تقديره: وبعد حمد الله والصلاة على محمد وآله. منصوب المحلِّ بأنَّه مفعول فيه
للفعل المقدَّر، وهو: أقول، والواو ابتدائية؛ لوقوعه في ابتداء الكلام، وقيل: عاطفة
على جملة (الحمد) باعتبار الصورة، أو باعتبار عطف القصَّة على القصَّة؛ لأنَّ
الأولى إنشائية، والثانية إخبارية، وعطف الإخبار على الإنشاء - وإن جَوَّزه بعضُ
النحاة - لكنَّه لا يناسب، هذا إذا كانت الجملة الأولى إنشائية⁽⁹⁵⁾ [2/و].

(93) ينظر، الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (جامعة قاريونس: طبعة جديدة مصححة
ومذيبة بتعليقات مفيدة، 1398 هـ - 1978 م)، 363/2.

(94) سيد مير: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني (المتوفى 816هـ)، نحو مبادئ قواعد اللغة العربية، المعرب عن
الفارسية، حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، (مكتبة الفيصل: شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة،
شيتاغونغ، ط1، 1408 هـ = 1987 م)، ص12.

(95) ينظر، الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 3/ 150.

(فَيَانَّ الْعَوَامِلَ فِي النَّحْوِ) قيل: هذه الفاء جوابٌ أمَّا المقدَّرة. انتهى، وهذا مذهب سيبويه⁽⁹⁶⁾، وأمَّا عند الأخفش فيسمَّى هذا الفاء منبِّهاً؛ يعني: نَبَّه على أن ما بعدُ ليس بمضاف إليه. والعوامل جمع: عامل، في "شرح الشافية": إذا كان "فاعل" في صفات ما لا يعقل، فيجوز أن يُجمع على (فواعل) قياساً مطرداً؛ نحو: مررت بخيل روافس، من الرفس وهو الضرب بالرجل، وسره وهو أن الجمع فيما لا يعقل من المذكَّر يجري مجرى المؤنَّث فيمن يعقل⁽⁹⁷⁾.

و(النحو) لغةٌ: يجيء على سِتَّة معانٍ؛ أحدها: القصد، فيقال: "نحوْتُ نَحْوَكُ؛ أي: قصدتُ قَصْدَكَ، والثاني: المثل؛ "نحو: مررت برجل نحوك؛ أي: مثلك، والثالث: الجهة، يقال: نحو: رجعت نحو البيت؛ أي: جهة البيت"، والرابع: النوع، يقال: خذ مِنِّي نَحْواً مِنَ الدَّهْمِ؛ أي: نوعاً، والخامس: المقدار، يقال: نحو ألف؛ أي: مقدار ألف، والسادس: اسم الموضع؛ كقولهم: هو نحو قوم؛ أي: موضع قوم⁽⁹⁸⁾. "واصطلاحاً": "علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوالُ أواخر الكَلِمِ إعراباً وبناءً"⁽⁹⁹⁾. (عَلَى مَا أَلْفَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ) الشيخ: الكبير

(96) سيبويه (148 - 180 هـ = 765 - 796 م): عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقَّب سيبويه، إمام النحاة، وأوَّل مَنْ بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاهقه، وصنف كتابه المسمَّى "كتاب سيبويه - ط" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، و"سيبويه" بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أنيقاً جميلاً، توفي شاباً، وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلافاً، ولأحمد أحمد بدوي "سيبويه حياته وكتابه - ط" ولعلي النجدي ناصف "سيبويه إمام النحاة". ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (المتوفى، 1396هـ)، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط15 - أيار / مايو 2002م)، 81/5.

(97) الجاربردي: فخر الدين أحمد بن حسين (746 هـ)، شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، تحقيق الدكتور: جميل عبد الله عويضة، 1434 هـ/2013 م، ص 141.

(98) ينظر: الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى، 1033هـ)، دليل الطالبين لكلام النحويين، (إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية: الكويت، 1430 هـ - 2009)، ص12.

(99) ينظر، الفاكهي: عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، ص54.

سِنًّا، ويُطلق على كبير علماء وفضلاً، كذا قيل⁽¹⁰⁰⁾، وهو صفة مشبَّهة، يقال في المدَّكَّر: الشيخ، وفي المؤنَّث: الشيخة، والجمع: شيوخ، قيل: الإنسان ما دام في البطن فهو جنين، فإذا وُلِدَ فهو طفل، فإذا بلغ فهو شابُّ، فإذا طعن في الثلاثين فهو كهل، فإذا وصل إلى ثمانين فهو شيخٌ إلى أرذل العمر⁽¹⁰¹⁾، وفي "القاموس": الشيخ والشيخوخة: مَن "استبان" فيه السنُّ من أربعين أو خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين⁽¹⁰²⁾.

والإمام المقتدى به (عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أُسْقِطَ الهمزة من "ابن" لوقوعه بين العَلَمين، وذلك لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج⁽¹⁰³⁾.
(الْجُرْجَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بالرفع على أَنَّهُ صفة، نسبته للشيخ.

واعلم أَنَّ الصفة إمَّا فعلٌ وهو ما يكون صادراً عن أفعال الجوارح؛ كالقائم والقاعد، أو حَلِيَّة وهي كلُّ صفةٍ مدركة بالبصر؛ كالطويل والأسود، أو عزيزة، وهي كلُّ صفة لا تدرك بالبصر، بل تدرك بالتجربة والفكر، كالفهم والكرم. أو نسبة بدخول ياء النسبة على اسمٍ محض؛ نحو: الهاشمي والبصري⁽¹⁰⁴⁾.

(100) أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، معجم متن اللغة، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1377 - 1380هـ)، 3/392.

(101) ينظر، ابن سيده، الحكم والخيطة الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، (بيروت: دار الكتب العلمية-، 2000م)، 5/243، ومحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م)، ص 73.

(102) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى، 817هـ)، القاموس الخيطة، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، (لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426هـ - 2005م)، ص 254.

(103) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (لبنان: دار الكتب العلمية، 1975هـ - 1975م، 3/331).

(104) الحجاز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق أ. د: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 1428هـ - 2007م)، ص 258.

(مئة عاملٍ) مرفوع على أنه خير "إن" [2/ظ]، وإنما قال: على ما ألفه الشيخ مئة عاملٍ؛ لأنَّ كون العامل مئةً ليس باتِّفاق، بل اختلفوا في بعضها، قال أهل الحجاز: إنَّ ما ولا يعملان، وبه ورد القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31] وقال بنو "تميم": إنَّهما لا يعملان، والاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء، كما كان قبل دخولهما⁽¹⁰⁵⁾، وقال الأكثرون: إنَّ "العامل" في المفعول معه هو الفعل المتقدِّم بواسطة الواو، وعند الآخرين: "العامل" فيه الواو، ومنهم المصنِّف رحمه الله⁽¹⁰⁶⁾.

(وهي) أي: العوامل (تَنقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيَّةٍ) إمَّا بالجِرِّ على أنه بدلٌ من قسمين، وهو الأولى، أو برفع على أنه خير مبتدأ محذوف، (ومَعْنَوِيَّةٍ) عطف على لفظية، واللفظ في اللغة: "الرمي"، يقال: أكلت التمرة ولفظتُ النواة؛ أي: رميتها، ثمَّ نقل في عُرف النحاة ابتداءً، وبعد جعله بمعنى الملفوظ - كالمخلوق بمعنى: المخلوق - إلى ما يتلفَّظ به الإنسان، كذا في الفوائد الضيائية⁽¹⁰⁷⁾.

(105) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى 646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د: فخر صالح سليمان قدارة، (لبنان: دار الجيل - بيروت، 1409 هـ - 1989 م)، 1/ 422، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي (بجامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م)، 2/ 237. قال ابن هشام: و«ما» و«لا» النافيتان في لغة الحجاز، و«إن» النافية في لغة أهل العالية، وشرط إعماله نفي الخبر وتأخير، وأن لا يليه معموله، وليس ظرفاً ولا مجروراً، وتنكير معمولي «لا» و«إن» لا يقتزن اسم ما ب«أل» الزائدة، نحو: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف: 31]. ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين (المتوفى، 761هـ)، متن شذور الذهب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ص 13.

(106) الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين (المتوفى، 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (لبنان: المكتبة العصرية، ط1 1424هـ - 2003م، 1/ 200).

(107) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن (المتوفى سنة 898 هـ)، شرح ملا جامي الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية والأستاذ علي محمد مصطفى، (القاهرة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1430 هـ)، 156/1.

(فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا) أي: من العوامل (تَنْقَسِمُ) أيضاً (إِلَى قِسْمَيْنِ: سَمَاعِيَّةٍ وَقِيَاسِيَّةٍ) [يعني]⁽¹⁰⁸⁾: ولما كانت العوامل منقسمة إلى اللفظية والمعنوية، واللفظية منقسمة إلى السماعية والقياسية؛ صارت السماعية والقياسية مقسم العوامل.

ثم أراد أن يبيّن أعداد السماعية والقياسية والمعنوية، فقال: [فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا] أي: من اللفظية ("أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلًا، وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا") أي: من اللفظية (سَبْعَةٌ عَوَامِلٌ، وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا") أي: من العوامل ("عَدَدَانِ") عند سيويوه⁽¹⁰⁹⁾، وثلاثة عند الأخفش، وسننظم لك هذين المذهبين في سلك التعرّض للعوامل المعنوية إذا حان وقته بإذن الله تعالى، (فَأَجْمَلُهُ مئةُ عَامِلٍ).

[العوامل السماعية]⁽¹¹⁰⁾

("وَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا") أي: من اللفظية ("تَتَنَوَّعُ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا") ستة أنواع تبين الحروف، وجملتها أحد وأربعون حرفاً، وثلاثة أنواع تبين الأسماء، وجملتها اثنان وعشرون اسماً، وأربعة أنواع تبين الأفعال، وجملتها ثمانية وعشرون فعلاً، ثم قدّم الحروف على الأسماء والأفعال؛ لأنّ الحروف هي الأصل فيها؛ لعدم الاطراد فيها، بخلاف الأسماء [والأفعال]⁽¹¹¹⁾، ووجه حصر الحروف في الأنواع الستة: أنّ الحروف لا تجرّ؛ إمّا أن تعمل في الاسم أو في الفعل، فالأول إمّا أن يعمل في المفرد، أو في الجملة.

(108) ما بين معكوفتين في (د).

(109) ما بين معكوفتين سقط من (ب) و(د).

(110) السماعية لغة: ما نسب إلى السماع، واصطلاحاً: ما لم تذكر فيه قاعدة كليّة مشتملة على جزئياتها. المناوي: محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق د: محمد رضوان الداية، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1)، 1410، ص 414.

(111) سقط (والأفعال) من (أ).

والعامل في المفرد: إمَّا الجارُّ والناصب فهو النوع الأوَّل، أو الناصب فهو النوع الرابع،
والعامل في الجملة: [3/و] إمَّا أن يكون المنصوب قبل المرفوع، أو بالعكس، الأوَّل النوع الثاني،
والثاني النوع الثالث، والثاني إمَّا الناصب فهو النوع الخامس، أو الجازم فهو النوع السادس، وإمَّا
قدَّم الجارُّ على البواقي؛ لأنَّ حرف الجرِّ أصلٌ في عملها، أو لكثرتها أو كثرة دورانها⁽¹¹²⁾.

(النُّوعُ الأوَّلُ: حُرُوفُ تَجْرُؤِ الإِسْمِ الوَاحِدِ)

وجهُ عملِ هذه الحروفِ الجرِّ؛ لكونِ وضعِها بالجرِّ معاني الأفعالِ إلى
الأسماءِ⁽¹¹³⁾.

وتسميتها بالحروفِ الجارَّة: إمَّا لهذا، أو لكونِ عملِها الجرِّ، وتسمي
"هذه الحروفِ حروفِ الإضافة أيضاً"؛ "لأنَّها تضيف الفعل أو معناه إلى ما
يليه"⁽¹¹⁴⁾.

وقوله: (فَقَطُّ)⁽¹¹⁵⁾ اسم من أسماء الأفعال؛ بمعنى: أنَّه مبنيٌّ لوقوعه موقع
المبنيِّ، والفاءُ مزيدةٌ تزييناً⁽¹¹⁶⁾ للفظ، أو جزائية، تقديره: إذا جررت الاسم
الواحد، فانتبه عن رفع الاسم ونصبه، أو عن جرِّ الفعل، والحرف عن جرِّ
الاسمين فصاعداً؛ لأنَّ الفعل لا يقبل الجرِّ، والحرف لا يقبل الإعراب.

(112) ينظر، الحجاز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، ص 227.

(113) ابن جنِّي: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق د: حسن هندراوي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1985م)، 1/126.

(114) قال السيوطي: وسميت به: قال ابن الحاجب: لأنَّها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم، وقال الرضي: بل لأنَّها تعمل إعراب الجر، كما قيل:
حروف النصب وحروف الجزم، وكذا قال الرضي، وتسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي: توصله إليه
وتربطه به. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد
هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية)، 2/413.

(115) محمد بن يوسف بن أحمد، محبُّ الدين الحلبي ثمَّ المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى، 778 هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل
الفوائد، دراسة وتحقيق أ. د: علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية،
ط1، 1428 هـ)، 8/3884.

(116) الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1/723.

وَأَمَّا قَالَ: تَجْرُّ الْأَسْمَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ: تَخْفُضُ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ اصطلاح البصريين،
والخفض اصطلاح الكوفيين؛ فلذلك اختار اصطلاح البصريين فقال:
تَجْرُّ (117).

(وَهِيَ) أَي: الحروف (سَبْعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا) هذا التركيب تعداديٌّ، فَإِنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ جِزَائِهِ هَذَا التَّرْكِيبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ هُنَا بِنَاءً عَارِضًا (118)؛
لِأَنَّ قَبْلَ التَّرْكِيبِ كَانَ مَعْرَبًا؛ إِذْ أَصْلُهُ سَبْعَةٌ وَعَشْرَةٌ، ثُمَّ رَكَّبَ، فَيَبْنِي لِسَبَبِ
التَّرْكِيبِ، وَالْمَبْنِيُّ نَوْعَانِ؛ لِأَزْمٍ وَعَارِضٍ، فَالْأَزْمُ: مَا يَكُونُ [حَرْكَةً] (119)
اسْتِعْمَالَهُ عَلَى الْبِنَاءِ دَائِمًا، وَإِنْ كَانَ مَقْتَضِي ذَاتَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا، وَالْعَارِضُ:
مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا فِي بَعْضِ اسْتِعْمَالَاتِهِ.

وهو في أربعة أشياء باتِّفَاقِ النُّحَاةِ: فِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفَةِ؛ نُحُو: يَا
زَيْدَ، وَفِي النُّكْرَةِ الْمَفْرَدَةِ مَعَ لَا الَّتِي لِنَفْسِي الْجِنْسِ؛ نُحُو: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَفِي
الْمُرَكَّبِ؛ نُحُو: خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَفِيمَا حُذِفَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَالْجِهَاتِ السَّتِّ،
فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَانَ مُعْرَبًا فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ بَنِيَ عَلَى الْحَرْكَةِ بِسَبَبِ
عَارِضِ (120).

وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ نُحُو: غَلَامِي، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبَ:
الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْأَوَّلِ.

(117) الأندلسي: بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى، 860هـ)، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة
حسن عبد الله نولي (الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م)، ص 431.
(118) الأعداد تعرب بالحركة الظاهرة إلا إذا كانت مركبة فتكون مبنية على فتح الجزأين.
(119) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).
(120) الخشَّاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (492 - 567 هـ)، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشَّاب، تحقيق ودراسة:
علي حيدر (دمشق: أمين مكتبة مجمع اللغة العربية، 1392 هـ - 1972 م)، ص 106.

والثاني: أنه معرب، وإعرابه تقديري، وهو مذهب بعض المتأخرين [3/ظ]؛ كابن الحاجب، حيث قال في "الكافية": التقدير فيما تعذر، كعصا وغلامي مطلقاً⁽¹²¹⁾.

والثالث: أنه ليس بمعرب ولا مبني، وسمّوه حَصِيًّا⁽¹²²⁾.

وإن أردت أن تعرف قاعدة لطيفة، فاستمتع لما يتلى عليك، وهي: أنك إذا وجدت اسماً مبنيّاً على الحركة، فعليك أن تسأل فيه عن ثلاثة أشياء⁽¹²³⁾: عن علّة البناء إذا كان الأصل [في الأسماء الإعراب، فالعدول عنه لا بدّ له من علّة. وعن علّة التحريك إذا كان الأصل]⁽¹²⁴⁾ في البناء السكون. وعن علّة يختصّ بالحركة بالفتح أو غيره، ومن أراد تفصيل ذلك فليراجع في المطوّلات⁽¹²⁵⁾. واعلم أنّ التركيب ستّة أنواع:

الأوّل: "تعدادي"؛ نحو: خمسة عشر، وسبعة عشر، وغيرها.

والثاني: "إسنادي"؛ نحو: زيد قائم.

والثالث: "إضافي"؛ نحو: غلامٌ زيدٍ.

(121) ابن الحاجب: جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (توفي 646 هـ)، الكافية في علم النحو، المحقق الدكتور: صالح عبد العظيم الشاعر، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2010م)، ص 12.

(122) قال أبو البقاء العكبري: وليس في الكلام كلمة لا معرفة ولا مبنية عند المحققين؛ لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبني على ما سبق، وليس بين الضيّبين هنا واسطة، وذهب قوم إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني؛ إذ لا علّة فيه توجب البناء، وغير معرب؛ إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّة حرف إعرابه، وسمّوه (حصياً). والذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنّه معربٌ عند قوم، مبنيٌّ عند آخرين، وسنبيّن ذلك، على أن تسميتهم إيّاه (حصياً) خطأ؛ لأنّ الحصري ذكّر حقيقةً، وأحكام الذكور ثابتة له، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمّوه (خنثى مشكلاً). العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محبّ الدين (المتوفى 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق د: عبد الإله النبهان، (دمشق: دار الفكر، ط1، 1416هـ 1995م)، 1/ 67.

(123) من (علة البناء...) إلى (علة التحريك) سقط من (ب) و(د).

(124) ما بين معكوفتين سقط من (أ).

(125) ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيish ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلّي (المتوفى، 643هـ)، شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: د إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1422 هـ - 2001 م)، 2/

والرابع: "مزجي"؛ "نحو: بعلبك".

والخامس: "توصيفي"؛ نحو: الحيوان الناطق.

والسادس: "صوتي"؛ نحو: سيبويه⁽¹²⁶⁾.

[العامل الأول: الباء]

(أَحَدُهَا: الْبَاءُ، وَهَذَا مَعَانٍ⁽¹²⁷⁾):

الأوّل: "لِلْإِلْصَاقِ"⁽¹²⁸⁾، أي: لإفادة لصوق أمرٍ إلى مجرور الباء؛
نَحْوُ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ"؛ أي: "التَّصَقَ مُرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ" فَإِنَّ
الباء تفيد لصوق مُروري بمكانٍ يقرب منه زيد⁽¹²⁹⁾.

(وَالثَّانِي: لِلِاسْتِعَانَةِ)؛ أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل عن مجروره؛
نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ؛ أي: "اسْتَعَنْتُ فِي الْكِتَابَةِ بِالْقَلَمِ".

وَالثَّلَاثُ: لِلْمُصَاحَبَةِ؛ نَحْوُ: "خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ"؛ أي: صُحْبَةِ
عَشِيرَتِهِ) معناه: مصاحبة العشيرة واشتراكها مع زيدٍ في الخروج.

(وَالرَّابِعُ: لِلْمُقَابَلَةِ)؛ أي: لإفادة وقوع مجروره في مقابلة شيءٍ آخر؛
نَحْوُ: بَعْتُ هَذَا بِهَذَا؛ أي: "قابلتُ هَذَا بِهَذَا".

"وَالْخَامِسُ": "لِلتَّعْدِيَةِ"؛ نَحْوُ: "ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ"؛ أي: أَذْهَبْتُ زَيْدًا) في
"الفوائد الضَّيائية": التعديّة: جعلُ الفعل اللازم متعديّاً بتضمينه معنى التصيير،

(126) ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 1/ 24.

(127) ذكر هنا ثلاثة عشر معنًى، وقد ذكر غيره أكثر من ذلك، منها الاستعلاء، والبدل، والتأكيد، ومعنى: إلى، والقسم، والمقابلة. ينظر، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 420/2، النجار: محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (مؤسسة الرسالة، ط 1422 هـ - 2001 م)، 2/ 279-280.

(128) الإلصاق معنًى لا يفارق الباء في جميع المعاني، كما ذكره ابن هشام. ينظر، ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين (المتوفى، 761 هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المحقق د: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، ط 6)، ص 137.

(129) والإلصاق يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور (أمسكت بزيد)، فإن أفضى إلى ما يقرب منه، فمجاز (مررت بزيد). ينظر، ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 137.

بإدخال الباء على فاعله، فإنَّ معنى "ذهب زيد: صدر الذهاب منه، ومعنى ذهبْتُ بزيد: صيرتُه ذاهباً"، والتعدية بهذا المعنى مختصّة بالباء، وأمّا "التعدية" بمعنى: إيصال معنى "الفعل" إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، فالحروف الجارّة كلّها فيها سواء، لا اختصاص لها بحرفٍ دون حرفٍ .⁽¹³⁰⁾

(وَالسَّادِسُ: "لِلظَّرْفِيَّةِ؛ نَحْوُ: جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ؛ أَي: فِي مَسْجِدٍ".

(وَالسَّابِعُ: زَائِدَةٌ) "فِي الْخَبَرِ الْوَاقِعِ فِي الْاسْتِفْهَامِ بِهَلْ، لَا مُطْلَقاً؛ (نَحْوُ: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ⁽¹³¹⁾؟ أَي: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟) فَلَا يُقَالُ: أَزِيدُ بِقَائِمٍ؟ وَفِي النَّفْيِ بِلَيْسَ نَحْوُ: لَيْسَ [4/و] زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَبِمَا نَحْوُ: مَا زَيْدٌ رَاكِبٌ، "فَالْبَاءُ تَزَادُ فِي الْخَبَرِ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ قِيَاساً"، "وَفِي غَيْرِ الْخَبَرِ الْوَاقِعِ فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ سَمَاعاً، سِوَاءَ لَمْ يَكُنْ خَبِراً؛ نَحْوُ: "بِحَسْبِكَ دَرْهَمٌ"، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النِّسَاءُ: 79]، وَأَلْقَى يَدَهُ؛ أَي: حَسْبِكَ دَرْهَمٌ، وَكَفَى اللَّهُ شَهِيداً، وَأَلْقَى يَدَهُ؛ أَي: نَفْسَهُ، أَوْ كَانَ خَبِراً، وَلَكِنْ لَا فِي الْاسْتِفْهَامِ وَلَا فِي النَّفْيِ؛ نَحْوُ: حَسْبِكَ زَيْدٌ⁽¹³²⁾ .

(وَالثَّامِنُ: مِنَ اللَّتَعْدِيَةِ⁽¹³³⁾؛ نَحْوُ: بِأَبِي وَأُمِّي؛ أَي: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي)، وَقَدْ تَجَيَّءَ لِلتَّبَعِيضِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَانُ: 6] يَعْنِي: مِنْهَا، وَلِلْمَجَاوِزَةِ؛ نَحْوُ: فَاسْأَلْ بِهِ حَيِّي؛ أَي:

(130) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 368/2-369.

(131) هل للاستفهام، وزيد مبتدأ، وقائم خبر، والباء زائدة.

(132) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 369/2.

(133) أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير؛ نحو قولك: ذهب زيد، تقول: ذهب زيد؛ أي: صيرتُه ذاهباً، وقد أتى خالد الأزهري بهذا المثال، وسمى المعنى الذي جاءت به الباء بالتعدية. ينظر، الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 1/ 649.

عن (134) ، وبمعنى: على؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: 75] أي: على قنطار، وللسببية والتعليل (135)؛ نحو: مات زيد بالجوع؛ أي: بسببه ولأجله، وبمعنى: من البيانية، وبمعنى: عند؛ نحو: جلست بك؛ أي: عندك (136) .

[العامل الثاني: مِنْ]

(والثاني: مِنْ) أي: من الحروف الجارة، (وَلَهَا مَعَانٍ أَيْضاً) كلمة: أيضاً لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق (137) ، وهي منصوبة على المصدرية، فَأَيُّهَا مِنَ الْمَفَاعِيلِ الَّتِي يَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهَا وَجَوَاباً سَمَاعاً؛ مثل: سقياً، قال السيّد الشريف في شرح المفتاح: أيضاً مصدر آضَ بمعنى: عاد، ويجب حذف ناصبه، وفي الصحاح: قال ابن السكّيت (138) : هو قولك: آض يئيض

(134) وكقوله تعالى: {فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا} [الفرقان: 59] أي: عنه. النجّار: محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك 2/280.

(135) منهم من يفرق بين السبب والتعليل، والبعض يستغني بذكر السببية عن التعليل، قال السيوطي: وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد، قال: ويدلُّ لذلك أنَّ المعنى الذي سُمِّيَ به باء السبب موجود في باب التعليل؛ لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء

التعليل، كما يصحُّ ذلك في باء السبب. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، هجع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/420.

(136) قال ابن هشام: والسادس الظرفية؛ نحو: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ} [آل عمران: 123]، {تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحْرٍ} [القمر: 34]. ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 141.

(137) هنا نبه على اشتراك مِنْ مع الباء في بعض المعاني، وهي الزيادة والتبعيض وبمعنى: في.

(138) ابن السكّيت (186 - 244 هـ = 802 - 858 م): هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، إمام في اللغة والأدب، أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس)، تعلم ببغداد، واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، داره من كتبه "إصلاح المنطق - ط" قال المبرد: ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن منه، و"الألفاظ - ط"، و"الأضداد - ط"، و"القلب والإبدال - ط"، و"شرح ديوان عروة بن الورد - ط"، و"شرح ديوان قيس بن الخطيم - ط"، و"معاني الشعر" صغير وكبير. ينظر: الأعلام للزركلي، 8/196-195.

أيضاً؛ أي: عاد، ويقال: "أض" إلى أهله؛ أي: "رجع"، وأض بمعنى:
صار (139).

("أَحَدُهَا": "لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ") في المكان عند البصريين (نَحْوُ: "سِرْتُ
مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ"، يَعْنِي: ابْتِدَاءُ سَيْرِي مِنَ الْبَصْرَةِ) وعند الكوفيين:
في الزمان أيضاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
[الجمعة: 9]، قال العلامة التفتازاني (140) في التلويح: والمحققون على أن
أصلها "ابتداء" الغاية، والبواقي راجعة إليها، وذهب بعض الفقهاء: إلى أن
أصل وضعها للتبعيض؛ رفعاً للاشتراك، وهذا ليس بسديد؛ لإطباق أئمة اللغة
على أنها حقيقة في ابتداء "الغاية"، والمراد بالغاية في قولهم: من لا ابتداء الغاية،
وإلى لا انتهاء الغاية: هو المسافة، وإطلاق لاسم الجزء على الكل، إذ الغاية
بمعنى النهاية، وليس لها ابتداء وانتهاء (141).

(وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ وَضْعِ الْإِبْتِدَاءِ فِي مَوْضِعِهِ) وفي الفوائد الضيائية:
"وعلامه من الابتدائية: صحّة إيراد إلى - أو ما يفيد فائدتها - في مقابلتها؛
نحو: سرت من البصرة [ظ/4] إلى الكوفة، ونحو: أعوذ بالله من الشيطان

(139) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى، 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، لبنان: دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ - 1987 م، 3/1065.

(140) التفتازاني (712 - 793 هـ): هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، عالم، شارك في الفقه والنحو والمعاني والبيان والأصول وغير ذلك، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، من تصانيفه: "شرح الأربعين النووية"، و"شرح العقائد النسفية"، و"مقاصد الطالبين"، و"شرح مقاصد الطالبين"، و"حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب". ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، الأعلام، 219/7، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 228/12.

(141) التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر (المتوفى، 793هـ)، شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، المحقق: زكريا عميرات، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1416 هـ - 1996 م)، 1/214.

الرجيم؛ لأنَّ معنى أَعُوذُ بِاللَّهِ: أَلْتَجِيءُ إِلَيْهِ⁽¹⁴²⁾، قال الشيخ الرضوي⁽¹⁴³⁾ رحمه الله: فَإِنَّ الْبَاءَ فِي أَعُوذُ بِاللَّهِ أَفَادَتْ⁽¹⁴⁴⁾ معنى الابتداء.⁽¹⁴⁵⁾

(وَالثَّانِي: لِتَبْيُنِ الْجِنْسِ) أي: لإظهار المقصود من أمرٍ مبهم؛ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: 30]) أي: الذي هو الأوثان؛ لأنَّ الرِّجْسَ قد يكون من الأوثان وغيرها، فلمَّا قيل: من الأوثان، تبين ما هو المقصود.

(أَوْ: خَاتَمٌ مِنْ فَضَّةٍ) أي: الخاتم الذي هو فضَّةٌ؛ لأنَّ الخاتم قد يكون من الفضَّة وغيرها، فلمَّا قيل: من الفضَّة، تبين ما هو المقصود.

(وَيُعْرَفُ بِصِحَّةٍ وَضَعِ: الَّذِي مَكَانُهُ)؛ أي: علامة صحَّة من البيانيَّة: وضع الموصول مكانه، مثل قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: 30] "فإنَّك لو قلت: فاجتنبوا الرِّجْسَ الذي هو الأوثان، استقام المعنى"، وكذا في قوله: خاتمٌ مِنْ فَضَّةٍ، ولو قلت: الخاتم الذي هو الفضَّة، لاستقام المعنى.

("وَالثَّلَاثُ": لِلتَّبَعِيضِ؛ نَحْوُ: "شَرِبْتُ مِنَ النَّهْرِ"؛ أي: بَعْضَ النَّهْرِ، "وَأَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ"؛ أي: "بَعْضَ الدَّرَاهِمِ").
فإن قيل: ما الفرقُ بين من التبعية والبيانية؟

(142) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 364/2.
(143) الرضوي (... - 686 هـ) (... - 1287 م): هو محمد بن الحسن الإستراباذي، السمنائي، نزيل النجف (رضي الدين) نحوي، صربي، متكلم، منطقي، من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة، والحاشية القديمة، حاشية على شرح الجلال الدواني لتهديب المنطق والكلام. ينظر، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 9/ 183.

(144) (فادت) في (أ) و(ج).

(145) الإستراباذي: رضي الدين، شرح الرضوي على الكافية، 4/ 265. وقد ذكر أنها أفادت معنى الانتهاء.

قلنا: إِنَّ مَا قَبْلَ مِنَ التَّبْعِيضِ أَقْلٌ مِّمَّا بَعْدَهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: 28] وَمَا قَبْلَ مِنَ الْبَيَانِ أَكْثَرُ مِّمَّا بَعْدَهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: 30] وَعَلَامَةٌ مِنَ التَّبْعِيضِ: وَضَعُ لَفْظٍ: بَعْضُ مَكَانِهِ ⁽¹⁴⁶⁾.

("وَالرَّابِعُ": بِمَعْنَى: "فِي"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9] أَي: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ⁽¹⁴⁷⁾.

("وَالخَامِسُ": "مِنْ زَائِدَةٍ" ⁽¹⁴⁸⁾، نَحْوُ: "مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ؛ أَي: "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ" هَذَا فِي الْمَرْفُوعِ، وَأَمَّا فِي الْمَنْصُوبِ؛ فَنَحْوُ: مَا رَأَيْتَ مِنْ أَحَدٍ، أَي: أَحَدًا، وَدُخُولِ "مِنْ" فِي حَالِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمَنْصُوبِ أَقْسَمُ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ، حَيْثُ تَوْصَلُ [الأفعال] ⁽¹⁴⁹⁾ إِلَى الْأَسْمَاءِ، فَتَكُونُ حَالِ الزِّيَادَةِ تَابِعَةً لِحَالِ الْأَصْلِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ "مِنْ" لَا تَزَادُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي النِّفْيِ، أَوْ فِيمَا هُوَ فِي مَعْنَى النِّفْيِ؛ نَحْوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ: تَزَادُ فِي الْإِثْبَاتِ أَيْضًا؛ مُتَّجِّحِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: 4]، وَجِهَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ: أَنَّ

(146) ينظر: ملا جامي، نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 86.
(147) {مِنْ} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} [الجمعة، 9] لَيْسَتْ بِمَعْنَى: فِي، وَإِنَّمَا هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَعْنَاهَا مِنْ ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَالْجَائِزُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ، وَلَا يَتَأْتَى الْمَرَادُ إِذَا جَعَلْتَ بِمَعْنَى: فِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. نَاطِرُ الْجَيْشِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ، مَحَبُّ الدِّينِ الْحَلِيبِيُّ ثُمَّ الْمَصْرِيُّ (المتوفى، 778 هـ)، تَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ أ. د.: عَلِيُّ مُحَمَّدٍ فَاخِرٍ وَآخَرُونَ، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428 هـ)، 1/ 79.
(148) مِنْ تَكُونُ زَائِدَةً بَعْدَ النِّفْيِ، وَكُونَهَا زَائِدَةً بَعْدَ الْكَلَامِ الْمُنْبَتِّ فَقَطْ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ. يَنْظُرُ، مَلَا جَامِي: نُورُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَرْحُ مَلَا جَامِي عَلَى الْفَوَائِدِ الضِّيَائِيَّةِ شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، 2/ 365.
(149) بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ سَقَطَ فِي (أ) وَ(ب).

المراد به: يغفر لكم ذنوبكم، ولا يمكن أن تكون "من" للتبعيض؛ لمجيء الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53]، [5/و] فلو لم تحمل على الزيادة، لَلَزِمَ التناقض، وكلام الله تعالى مصونٌ عنه.

والجواب: أن "من" في الآية للتبعيض؛ يعني: يغفر لكم ذنوبكم، فإن زعموا أنه يدفعه "قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53] قلنا: لا بُدَّ في أن يغفر بعضَ الذنوب لقومٍ وجميعاً لقوم، ولو سلّمنا أن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ عامٌ لجميع هذه الأمة، فليس قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: 4] خطاباً لهذه الأمة، وإنما هو خطابٌ لقوم نوح، فلا يلزم من غفرانه تعالى لهذه الأمة جميعَ الذنوب غفرانه لقوم نوح جميعَ الذنوب، فتأمل.

واحتجَّ سيبويه على صحّة مذهبه باستغراق الجنس، وهو لا يكون إلا في النفي، وإنما مثل بنحو: ما جاءني من أحدٍ، دون: ما جاءني من رجلٍ؛ لأنّ "من" هنا ليست بزيادةٍ محضة حيث أفادت الاستغراق، بخلاف: ما جاءني من أحدٍ، فإنّ "من" زائدة محضة، زيدت لتوكيد معنى النفي؛ إذ لا فرق في المعنى بين: "ما جاءني من أحدٍ"، وبين: "ما جاءني أحدٌ"؛ لإفادتهما معاً معنى الاستغراق بالضرورة؛ لأنّ "أحداً" إذا قرئَ به حرفُ النفي وهو منكّرٌ، يفيد الاستغراق بالضرورة؛ ولهذا لا يقال: "ما" جاءني أحدٌ بل اثنان، ويقال: "ما" جاءني رجلٌ بل اثنان.

(وَتُعْرَفُ بِأَنَّهَا لَوْ أُسْقِطَتْ لَمْ يُخَلِّ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ⁽¹⁵⁰⁾) أي: بأصل
المعنى⁽¹⁵¹⁾.

وقد تحيي "من" بمعنى الباء؛ كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
[الرعد: 11] أي: بأمر الله، كذا في الكشاف، وللتعليل؛ كقوله تعالى:

﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾ [المائدة: 32] أي: لأجل ذلك، وبمعنى:
على؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء:
77] أي: على القوم، وبمعنى باء القسم؛ نحو: مِنْ رَبِّي مَا فَعَلْتُ؛ أي: بربي،
وللبدل؛ كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ [الزخرف: 60] "أي:
بذلكم"⁽¹⁵²⁾.

[العامل الثالث: إلى]

(وَالثَّالِثُ: إِلَى، وَهِيَ مَعْنِيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ؛ نَحْوُ: سَرْتُ إِلَى الْكُوفَةِ؛ يَعْنِي: انْتِهَاءُ سَيْرِي إِلَى الْكُوفَةِ) قال في
الفوائد الضيائية: هي "ب هذه المعنى مقابلة لـ مِنْ، سواء كان في المكان؛ نحو: "خرجت إلى
السوق"، أو الزمان؛ نحو: ﴿أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] وغيرها؛ نحو: "قلبي

(150) في حاشية (د): (فإن قيل: ما القائم مقام الفاعل؟ قلنا: إنَّ "المعنى" مرفوع تقديراً بأنه قائم مقام فاعله، فإن قيل: ما محل هذه
الجملة الفعلية؟ قلنا: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها وقعت جواباً لشرط غير جازم، وهو لو، فإن قيل: ما محل الشرط والجزاء؟ قلنا: رفع
على أنها خبر أن. حاج بابا).

(151) ينظر، الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 2/ 315.
الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4/ 268.

(152) ينظر، ابن الوردي: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر (691 - 749 هـ)، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحوير الخصاصة في
تيسير الخلاصة، تحقيق ودراسة: د عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429 هـ -
2008 م، 2/ 362، وابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى 720 هـ)،
اللمحة في شرح الملححة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
ط1، 1424 هـ-2004 م)، 1/ 221.

إليك"، فإنَّ قلب المخاطب منتهٍ إليه باعتبار الشوق [5/ظ] والميل⁽¹⁵³⁾، هذا كلامه. وفي الحواشي العصامية -أي في الجملة-: فإنَّ "من" للابتداء من المكان، أو للابتداء من الزمان، وإلى: قد يكون للانتهاء في غيرهما، قال ابن الحاجب: اختلف في معنى إلى، فقيل: ظاهرة في الانتهاء، "فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا مجازاً"، وقيل: مشتركة فيهما، وقيل: إن "كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل"، "وإن كان من جنس ما قبلها دخل"⁽¹⁵⁴⁾، هذا كلامه.

"وَالثَّانِي": بِمَعْنَى: مَعَ، "وَهُوَ قَلِيلٌ"؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: 52] أَي: مَعَ قُوَّتِكُمْ، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: 2] أَي: مَعَ أَمْوَالِكُمْ، قاله بعضُ المحقِّقين، قالوا: وهذا راجعٌ إلى معنى الانتهاء؛ لأنَّ المعنى: لا ينتهينَّ أَكْلُ أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ⁽¹⁵⁵⁾.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: 14] أَي: مَعَ اللَّهِ، وقد تكون بمعنى اللام؛ نحو: ﴿الْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: 33] أَي: لَكَ، وبمعنى: فِي وَعَنْ⁽¹⁵⁶⁾.

(153) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 366/2.

(154) الإسترأبادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 271 / 4.

(155) والتحقيق: أنها بمعنى الانتهاء، أي: تضمونها إلى أموالكم. الإسترأبادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 271 / 4.

(156) ينظر، الحنابز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، ص 230.

[العامل الرابع: "في"]

(وَالرَّابِعُ: فِي، وَهَذَا مَعْنِيَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِلظَّرْفِيَّةِ)، ويقال: للوعاء أيضاً، وهو اصطلاحُ بعض

النحويين، ويقال: للاشتمال، وهو اصطلاحُ البعض (157).

("وَهِيَ": "حُلُولُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ حَقِيقَةً" أَوْ مَجَازاً، مِثَالُ "الْحَقِيقَةُ" نَحْوُ: "المَاءُ فِي الكُوزِ"، "والمَالُ فِي الكَيْسِ". وَمِثَالُ "المَجَازِ" نَحْوُ: "النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ"، "كَمَا أَنَّ الهَلَاكَ فِي الكَذِبِ"). وَاَعْلَمُ أَنَّ حُلُولَ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ حَقِيقَةٌ، إِمَّا مَكَانِيًّا كَمَا فِي المِثَالَيْنِ، وَإِمَّا زَمَانِيًّا؛ نَحْوُ: صُمْتُ فِي يَوْمِ الخَمِيسِ.

"وَالثَّانِي": "بِمَعْنَى": "عَلَى"، وَ"هُوَ قَلِيلٌ"؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿

وَلَأَصْلَبِنَنكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] أَي: "عَلَى جُدُوعِ

النخْلِ". وَقَدْ تَجَيَّأَ بِمَعْنَى البَاءِ، وَبِمَعْنَى: إِلَى، وَبِمَعْنَى: مِنْ، وَتَجَيَّأَ لِلتَّعْلِيلِ؛ نَحْوُ

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور: 14]، وَقَدْ تَجَيَّأَ بِمَعْنَى:

مَعَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَاَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ ﴿

[الفجر: 29، 30] عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ، كَذَا فِي العِنَايَةِ الأَكْمِيَّةِ، وَتَجَيَّأَ

بِمَعْنَى: عَن، كَمَا فِي قَوْلِ العَلَّامَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، حَيْثُ قَالَ فِي الكَافِيَةِ فِي بَحْثِ

الإِضَافَةِ فِيمَنْ قَالَ: عَن مَنْ، قَالَ كَذَا الفَاضِلُ الإِسْفَرَايِنِيُّ فِي الشَّرْحِ.

(157) الظرفية: هي حلول الشيء في غير حقيقة؛ نحو: الماء في الكوز، أو مجازاً؛ نحو: النجاة في الصدق. الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى، 816هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1403 هـ - 1983 م، ص 186.

ويسمى الظرف: الوعاء، والاشتمال كذلك. ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق د: حسن هندراوي، (دمشق: دار القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيلية، ط) 1، 7/ 256.

[العامل الخامس: "اللام"]

("والخامس": "اللام"، ولها معانٍ:

"أحدّها": "للتَّمْلِيكِ"؛ نَحْوُ: الْمَالُ لِرَيْدٍ.

وَالثَّانِي: "لِلتَّخْصِيصِ"؛ نَحْوُ: "الْجُلُّ"⁽¹⁵⁸⁾ لِلْفَرَسِ".

فإن قيل: ما الفرقُ بين التمليك والاختصاص؟

قلنا: الاختصاص أعمُّ من التمليك؛ إذ في كلِّ ملكٍ اختصاصٌ، ولا ملكٌ في كلِّ اختصاص [6/و]، وقال بعضُ المحقِّقين: "أصلُ اللام أن تكون للتمليك؛ نحو: المالُ لزيد، وقد تكون" للاستحقاق "المجازي"؛ نحو: الجُلُّ للفرس"، فإنَّه لما اختصَّ به ودام ملابسته له، جرى مجرى المملوك، وإن كان الفرسُ ممَّا لا ملك له، وعلى هذا: جاءني أخُّ له⁽¹⁵⁹⁾.

(وَالثَّالِثُ: "لِلتَّعْلِيلِ")؛ أي: لبيانِ علَّةِ الشيء منها⁽¹⁶⁰⁾.

("الرَّابِعُ": بِمَعْنَى: "عَنْ"، "إِذَا اسْتُعْمِلَ مَعَ الْقَوْلِ"؛ كقوله تَعَالَى:

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [يس: 47] "أي: عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا")،

ونحو: قلتُ لزيدٍ: إنَّه لم "يفعل" الشرُّ؛ أي: قلتُ عنه، يعني: رويثُ عنه.

واعلم أنَّ القولَ يتعدَّى بخمسةِ أحرف: قال به، وقال له، وقال عنه،

وقال فيه، وقال عليه.

(158) الجُلُّ: الشعار، ينظر، ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى، 711هـ)، لسان العرب،

لبنان: دار صادر، ط3، 1414 هـ، 4/413، مادة (ش ع ر).

(159) سَمَّى خالِدَ الأزهريُّ اللامَ بالاختصاصِ الملكيِّ والاختصاصِ الاستحقاقِي، وقال: وقد اجتمع الاختصاصُ الملكيُّ والاستحقاقِي؛

نحو: الحمد لله. ينظر، الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (905 هـ)، شرح العوامل المئة النحوية

للجرجاني، تحقيق: البدرابي زهران، (القاهرة: دار المعارف، ط2، ص114.

(160) نحو: ضربتُ زيداً للتأديب.

أما قال به؛ أي: حكم به. وقال له؛ أي: خاطبه. وقال عنه؛ أي: روى عنه. وقال فيه؛ أي: اجتهد فيه. وقال عليه؛ أي: افتى عليه. فافهم فيأته يلزمك⁽¹⁶¹⁾.

(والْحَامِسُ: "زَائِدٌ"؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾ [النمل: 72] أي: رَدِّفْكُمْ).

وقد يجيء بمعنى: بعد؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78] أي: بعد دلوها، ومعنى: الغير؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُجْلِبُهَا لَوْقَتِهَا﴾ [الأعراف: 187] أي: غير وقتها، وللعاقبة، كقول الشاعر:

"لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْحَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ"⁽¹⁶²⁾

ومعنى: إلى؛ كقولك: أسيرُ لغروب الشمس؛ أي: إلى غروبها، ومعنى:

على؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: 7] أي: فعلها.

وفي الفوائد "الضيائية": وقد تجيء "بمعنى الواو في القسم" للتعجب؛ نحو: لله لا يؤخر الأجل، وإنما استعمل "في الأمور العظام، فلا يقال: لله لقد طار الذُّباب"⁽¹⁶³⁾.

(161) ينظر، العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق أ. د: علي محمد فاخر، أ. د: أحمد محمد توفيق السوداني، د: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ - 2010م، 1/ 127.

(162) هذا البيت من بحر الوافر، ونسب هذا البيت للإمام علي (كرم الله وجهه)، ونسبه البعض إلى أبو العتاهية. والشاهد هنا: أن اللام جاءت للعاقبة؛ أي: لأجل الموت. ينظر، صدر الدين: علي بن أبي الفرج بن الحسن، أبو الحسن البصري (المتوفى، 659هـ)، الحماسة البصرية، المحقق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، 427/2، والسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، هجع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 453، د إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م)، 1/ 363.

(163) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 371.

وفي الحواشي العصامية: لم يقل: بمعنى "الباء" في القسم، مع أنّ "الباء" أصل؛ تنبيهاً على أنّه كواو القسم، لا كالباء. انتهى كلامهما⁽¹⁶⁴⁾، وسيجيء بيأتهما على التفصيل إن شاء الله تعالى.

[العامل السادس: رُبّ]

(والسَّادِسُ: رُبٌّ) هي حرفٌ من الحروف الجارة عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيّين والأخفش، قال العلامة البيضاوي⁽¹⁶⁵⁾ في تفسيره: في ربّ ثمان لغات: ضمُّ الراء وفتحها، مع التشديد والتخفيف، وبتاء التأنيث ودونها⁽¹⁶⁶⁾.

في الحواشي السعدية: قال في مغني اللبيب: "وفي ربّ عشر لغات: ضمُّ الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة أو متحرّكة، ومع التجرّد منهما، فهذه اثنتا عشرة [6/ظ]، والضمُّ والفتح مع إسكان الباء، وضمُّ حرفين مع التشديد ومع التخفيف⁽¹⁶⁷⁾"، انتهى كلامهما.

وقد استخرج البعض منها سبعين لغةً فصاعداً، لكننا تركنا إيرادها في هذا المختصر؛ لئلاّ يملّ الناظر إليه.

(164) ينظر، أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (المتوفى، 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1418 هـ - 1998 م)، 4 / 1765.

(165) البيضاوي (؟ - 685 هـ): هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين، أبو سعيد، البيضاوي، الشيرازي، الشافعي، والبيضاوي: نسبة إلى البيضاء؛ قرية من عمل شيراز، فقيه، مفسر، أصولي، محدث، ولي قضاء القضاة بشيراز، أخذ الفقه عن والده، ومعين الدين أبي سعيد، وعن زين الدين حجة الإسلام أبي حامد الغزالي وغيرهم. من تصانيفه: "منهاج الأصول إلى علم الوصول"، و"الغاية القصوى في دراسة الفتوى" في فروع الفقه الشافعي، و"أنوار التنزيل وأسرار التأويل" وهو المشهور بتفسير البيضاوي، و"شرح مصابيح السنة" للبعوي. ينظر: طبقات الشافعية، 59/5، وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 6 / 97.

(166) البيضاوي: ناصر الدين أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى، 685 هـ)، تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (لبنان: دار إحياء التراث العربي، ط1 - 1418 هـ)، 3 / 206.

(167) ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص184.

(للتقليل) [أي: لإنشاء التقليل]⁽¹⁶⁸⁾، قال "سيبويه": إنَّ "كم" في الخبر نقيض "رب"⁽¹⁶⁹⁾، والمقصود: أنَّ "رب" للتقليل، وكم للتكثير.

(وَهَذَا صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: ولكونها لإنشاء التقليل لها صدرُ الكلام، كما أنَّ لـ "كم" صدر الكلام؛ لكونها "لإنشاء التكثير".

(وَتَخْتَصُّ بِاسْمِ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ؛ عَلَى الْأَصَحِّ)⁽¹⁷⁰⁾، في الوافية: وتختصُّ بنكرة موصوفة بمفرد؛ نحو: ربَّ رجلٍ كريمٍ اجتمعَتْ به. وجملة اسمية؛ نحو: ربَّ رجلٍ أبوه عالمٌ اجتمعت به. أو فعلية؛ نحو: ربَّ رجلٍ عَرَفَ أبوه العلمَ اجتمعتُ به. أمَّا اختصاصها بالنكرة، فلعدم الاحتياج إلى معرفة، وأمَّا وصف النكرة، فلتحقُّق التقليل الذي هو مدلولُ ربَّ؛ لأنَّه إذا وُصِفَ الشيء صار أخصَّ ممَّا لم يوصف، انتهى⁽¹⁷¹⁾.

وإنَّما قلنا: على الأصحِّ؛ لأنَّ في وجوب وصف النكرة خلافاً، والأصحُّ وجوبُ وصفها.

وقد تدخل على "مضمِرٍ مبهم"⁽¹⁷²⁾ مميِّزٌ "بنكرة" منصوبة على التمييز، والضمير المفرد؛ نحو: زُبَّ رجلاً، وهذا الضمير نكرة؛ لأنَّه ما أريد به شيءٌ معيَّن؛ مثل: زيد وعمرو، بل أريد: شيءٌ ما؛ ولذا فُسِّرَ بالنكرة كما ترى.

(168) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(169) السيرافي: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى، 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2008 م)، 72/1.

(170) أي: أنَّ ربَّ تدخل على النكرة، أو النكرة التي وصفت بمفرد، أو جملة اسمية أو فعلية، كما سيذكر الآن بالأمثلة.

(171) ينظر، أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيُّوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى، 732 هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000 م)، 78/2.

(172) سيذكر دخول ربَّ على الضمير المبهم الذي تفسِّره النكرة المنصوبة على التمييز؛ نحو: ربَّ رجلاً.

وَمِنْ أَحْكَامِ رَبِّ: أَنْ يَكُونَ فَعْلُهَا مَاضِيًا صَرِيحًا؛ ("نَحْوُ: "رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ") أَوْ حَكْمًا؛ نَحْوُ: رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أَفَارِقْهُ⁽¹⁷³⁾، وَقَدْ يَحْذِفُ ذَلِكَ الْفِعْلُ فِي غَالِبِ الْأَسْتِعْمَالَاتِ؛ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ؛ نَحْوُ: رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ؛ أَيْ: لَقِيْتَهُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فَعْلُهَا مَاضِيًا؛ "لَأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ الْحَقِّقِ"، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَاضِي.

وَفِي الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ: قَالَ أَبُو حَيَّانَ⁽¹⁷⁴⁾: وَدَخَوْلُهَا عَلَى الْمَاضِي لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، بَلْ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى "الْمُسْتَقْبَلِ"، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَخَوْلِهَا عَلَى "الْمَاضِي"⁽¹⁷⁵⁾، هَذَا كَلَامُهُ. وَقَدْ تَلَحُّقَهَا "مَا" الْكَافَّةً، فَتَدَخَّلَ عَلَى الْجُمْلَةِ إِذَا قَصَدُوا تَقْلِيلَ النِّسْبَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْجُمْلِ؛ نَحْوُ: رَبَّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَرَبَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ، وَلَا يُقَالُ: رَبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، كَمَا عَرَفْتُمْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: 2] فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي، أَوْ: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى [7/و] بِوُقُوعِهِ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ وَالْحَاصِلِ؛ لِصَدَقِ الْوَعْدُ، وَقَالَ الشَّيْخُ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ: وَالْمَشْهُورُ جَوَازُ دَخُولِ "رَبَّمَا" عَلَى الْمَضَارِعِ بِلَا تَأْوِيلٍ⁽¹⁷⁶⁾، انْتَهَى.

(173) أي: أَنَّ رَبَّ عِنْدَمَا تَدَخَّلَ عَلَى النِّكَرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِفِعْلٍ، يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ حَكْمًا. يَنْظُرُ، الْأَزْهَرِيُّ: خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، شَرْحُ عَوَامِلِ الْجُرْجَانِيِّ، ص 413.

(174) أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ (654 - 745هـ): هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ حَيَّانَ، أَبُو حَيَّانَ، الْغُرْنَاطِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، مَفْسِّرٌ، مُحَدِّثٌ، أَدِيبٌ، مَوْجِبٌ، نَحْوِيُّ، لُغَوِيٌّ، أَخَذَ الْقُرَاءَاتِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطَّبَّاعِ، وَالْعَرَبِيَّةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَبْدِيِّ وَابْنِ الصَّائِغِ وَغَيْرِهِمَا، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ بِالْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيْقِيَّةِ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَالْقَاهِرَةَ وَالْحِجَازَ مِنْ نَحْوِ أَرْبَعِ مِئَةِ وَخَمْسِينَ شَيْخًا، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ التَّفْسِيرِ بِالْمَنْصُورِيَّةِ، وَالْإِقْرَاءِ بِجَامِعِ الْأَقْمَرِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: "الْبَحْرُ الْخَيْطُ" فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَ"تَحْفَةُ الْأَرَبِ" فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، وَ"عَقْدُ اللَّائِي فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ الْعَوَالِي"، وَ"الإِعْلَانُ بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ". يَنْظُرُ، الزَّرْكَلِيُّ: خَيْرُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَارِسِ، الدَّمَشَقِيُّ، الْأَعْلَامُ، 7/ 152، وَكِحَالُهُ، عَمْرٌ رَضَا، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، 12/ 130.

(175) أَبُو حَيَّانَ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ حَيَّانَ أَيْدِي الدِّينِ الْأَنْدَلُسِيُّ (الْمُتَوَفَّى، 745هـ)، الْبَحْرُ الْخَيْطُ، الْمُحَقَّقُ: صَدَقِيُّ مُحَمَّدٌ جَمِيلٌ، (لِبْنَانٍ: دَارُ الْفِكْرِ، 1420 هـ)، 6/ 464.

(176) الْإِسْتِرْبَادِيُّ: رَضِيَ الدِّينُ، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، 4/ 296.

"وقد تكون ما" زائدة، فتدخل إلى "الاسم" وتجرُّ؛ نحو قوله: "رَبِّمَا ضَرَبْتَهُ
بِسَيْفٍ صَقِيلٍ"؛ أي: مجلِّو.

وقد تجيء ربُّ للتكثير، لكن اختلف في أنَّها موضوعةٌ للتقليل أو
التكثير؟ ففي مغني اللبيب: ليس معناه التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا
التكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه⁽¹⁷⁷⁾ وجماعة من النحاة، بل تكون
للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، فَمِنَ الْأَوَّلِ: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: 2] انتهى كلامه⁽¹⁷⁸⁾.

[العامل السابع: على]

(وَالسَّابِعُ: عَلِيٌّ لِلِاسْتِعْلَاءِ) إذا كان حرفاً؛ أي: استعلى شيءٌ على
شيء، سواء كان ("حَقِيقَةً"؛ نَحْوُ: "زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ"، أو "مَجَازاً"؛ نَحْوُ:
"عَلَيْهِ دِينَ").

وقد يكون اسماً بمعنى: فوق؛ نحو: مِنْ عَلَيْهِ؛ أي: من فوق، والدليل على
كونه اسماً دخول "مِنْ" عليه.

وقد يجيء بمعنى "الباء"، "كقول الشاعر":

"إِذَا رَضِيْتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ"
"لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا"⁽¹⁷⁹⁾

(177) ابن دُرُسْتَوَيْه (258 - 347 هـ = 871 - 958 م): عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد، من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، له تصانيف كثيرة، منها: "تصحیح الفصیح - خ" يعرف بشرح فصیح ثعلب، منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة (رقم 78) كما في مذكرات الميمنی، وكتاب "الكتاب - ط"، و"الإرشاد" في النحو، و"معاني الشعر"، و"أخبار النحويين"، و"نقض كتاب العين". الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 76/4.

(178) ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 180.

(179) البيت من البحر الوافر، وقائله للقحيف العقيلي من أبيات يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري.

والشاهد، رضيت علي، فإن «على» فيه معنى «عن» لأن رضي يتعدى ب«عن». ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 440، ومحمد بن محمد حسن شَرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1427 هـ - 2007 م)، 3/ 312.

أي: رضيت بي، ومعنى: عن، كما في الصحاح، المعروف المشهور: أنه
بمعنى: عن في هذا البيت ⁽¹⁸⁰⁾.

وقد يجيء للمصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
[الحج: 45] أي: مع بقاء عروشها، بتقدير المضاف، وكقوله تعالى:

﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: 177]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ
رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: 6]. وقد يجيء للتعليل،
كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: 185]. قال
صدرُ الشريعة في شرح التنقيح: ويستعمل للشرط؛ نحو: ﴿يُبَايِعَنَّكَ عَلَى أَنْ
لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ﴾ [المتحنة: 12] ⁽¹⁸¹⁾.

وقد يجيء بمعنى: من، كذا في شرح المشارق.

فإن قيل: ما الفرق بين من وعن؟

قلنا: إذا قلت: خرجت عن البلد، تريد عدم الرجوع إليه، وإذا قلت:
خرجت من البلد، تريد الرجوع إليه، كذا قيل.

[العامل الثامن: عَنْ]

(وَالثَّامِنُ: عَنْ، لِلْبُعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ) فالبعْدُ والتجاوزُ من الشيء: إمَّا
بسبب الزوال عن المحلِّ الأوَّلِ والوصول إلى الشيء الثاني، (نَحْوُ: "رَمَيْتُ
السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ"؛ أي: "تَجَاوَزَ السَّهْمُ عَنِ الْقَوْسِ") فإنَّ السهم تجاوزَ
عن المحلِّ الأوَّلِ مع الوصول إلى الآخر، أو بالوصول وحده؛ نحو: أخذت عن
العالم، إذ العلم وصل إلى المحلِّ "الثاني" مع ثبوته في الأوَّلِ، أو بالزوال عن

(180) ينظر، الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصرح العربية، 6/ 2357.

(181) عبيد الله بن مسعود المجبوبي البخاري الحنفي (توفي 719هـ)، التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات،
لبنان: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1996م)، 1/ 213.

المحلّ [7/ظ] الأوّل وحده؛ نحو: أَدَيْتُ عَنْهُ الدّينَ، فَإِنَّ الدّينَ زالَ عن ذمّة المديون مع عدم الوصول إلى محلّ آخَر.

(وأيضاً وإذا قُلْت: "بَلَّغَنِي عَنْ زَيْدٍ حَدِيثٌ"، فَمَعْنَاهُ: "تَجَاوَزَ إِلَيَّ عَنْهُ حَدِيثٌ") وهذا مِن قَبيل: أَخَذْتُ عَنِ الْعَالَمِ، وَقَدْ يَجِيءُ عَنِ بِمَعْنَى: بَعْدُ؛ كَقَوْلِكَ:

(182) وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ عَنِ مَنْهَلٍ

أي: رَبَّ مَنْهَلٍ وَرَدُّهُ بَعْدَ مَنْهَلٍ، وَمَعْنَى: "عَلَى"، "كَقَوْلِهِ":

"وَرَجَّ الْفَتَى لِحَيْرٍ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ" عَنِ السِّنِّ "حَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ" (183)

وَبِمَعْنَى: فِي، عَلَى مَا هُوَ فِي قَوْلِهِ:

وَلَا "تَكُ" عَنِ حَمَلِ الرَّبَا عَنْهُ وَإِنِّي

أي: فِي حَمَلِ الرَّبَا عَنْهُ، وَلِلتَّعْلِيلِ وَالسَّبَبِيَّةِ عَلَى نَمطٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي

ذَلِكَ﴾ [الكهف: 82]، و﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: 53]، وَهُوَ كَثِيرٌ،

سَيِّمًا فِي التَّنْزِيلِ، وَحَاصِلُ مَعْنَاهَا: أَنَّ مَا بَعْدَهَا سَبَبٌ لِمَا قَبْلَهَا، كَذَا فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ لِلسَّيِّدِ

الشَّرِيفِ وَحَوَاشِيهِ (184)، وَقَدْ تَجِيءُ بِمَعْنَى: الْجَانِبِ، إِذَا كَانَ اسْمًا؛ نَحْوُ: "مِنْ عَنِ" بِمَعْنَى: أَي: مِنْ

"جَانِبٍ" بِمَعْنَى: وَالِدَلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ اسْمًا؛ دَخُولُ "مِنْ" عَلَيْهِ.

(182) هذا صدر بيت شعر: ومنهل وردته عن منهل... قفرين هذا ثم ذا لم يوهل. وهو من الرجز، وينسب إلى سيدنا عبدالله بن رواحة (رضي الله عنه).

والشاهد: (عن منهل) حيث جاءت (عن) بمعنى: (بعد). ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (المتوفى 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، 655/3، ومحمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، 2/302.

(183) هذا البيت من بحر الطويل، وقائله: المعلوط القريني، وهو شاعر إسلامي. والشاهد: أن (عن) جاءت بمعنى: (على) في قوله: (عن السن). ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 1/246، وابن الصائغ: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجدامي، أبو عبد الله، شمس الدين، الملحة في شرح الملحة، 1/232.

(184) الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 131.

["العامل التاسع": "الكاف"]

(والتاسع: "الكاف"، "ولها معنيان":

"أحدهما": "للتشبيه") في أكثر الأمر؛ ("نحو": "زُيدٌ كالأسد"، تشبيهاً مجازياً؛ "لشجاعته") أي: لشجاعة زيد، ("لا حقيقياً") معطوف على قوله: مجازياً، والتشبيه: الدلالة على مشاركة أمرٍ آخرٍ في معنى، كذا قال صاحب الإيضاح⁽¹⁸⁵⁾، ولا بدّ في التشبيه -وهو الشجاعة هنا- بين المشبّه -وهو زيد- وبين المشبّه به وهو الأسد، والكاف أداة التشبيه.

"واعلم أنّ التشبيه على أربعة أوجه": "تشبيه المعقول بالمعقول؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17]، أو تشبيه "المحسوس"، كما في المثال الذي ذكر في المتن، وتشبيه "المعقول" بالمحسوس؛ كقول القائل: "النحو كالملح"، وتشبيه "المحسوس بالمعقول"، نحو: الماء كالعلم⁽¹⁸⁶⁾. ("والثاني": "زائدة"؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] أي: ليس مثله شيء)، في الوافية: والذي يدلُّ على زيادته: أنّه لولاه لزم نفيّه تعالى؛ لأنّ النفي نفيٌ مثلٍ مثله تعالى، وهو مثلٌ

(185) عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عريشاه الحنفي، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، 1/ 73.

(186) النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين (المتوفى، 733هـ)، نهاية الأرب في

فنون الأدب، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 1423 هـ)، 7/ 39.

مثله؛ لأنَّ المماثلة من الجانبين، وقال الفاضل الهندي⁽¹⁸⁷⁾: ويمكن ألا تكون الكاف زائدة، بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية⁽¹⁸⁸⁾.

وفي الحواشي العصامية: وهذا وجهٌ تلقَّاهُ الفحولُ بالقبول، ورجَّحوه: بأنَّ الكناية [8/و] أبلغ من التصريح، وعدم الزيادة أحقُّ بالترجيح، وقد يكون اسماً بمعنى المثل، "كما في قوله":

"يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمَنَّهُمَّ"

أي: "عن أسنانٍ مثل" "البرد الذائب"، والذي يدلُّ على اسمية الكاف دخول "عن" عليه، وتخصُّ بالاسم الظاهر عند الجمهور، فلا يقال: كه⁽¹⁸⁹⁾.

وفي الفوائد الضيائية: "وقد تدخل في السَّعة على المرفوع"؛ نحو: "ما أنا كَأنت"، "خلافًا للمبرد"⁽¹⁹⁰⁾، "فإنَّه أجاز ذلك مطلقاً؛ نظراً إلى ما جاء في بعض أشعارهم"⁽¹⁹¹⁾. هذا كلامه.

(187) محمد الفاضل (1062 - 1137 هـ) (1652 - 1725 م): محمد بن حسن بن محمد الأصبهاني، المعروف بالفاضل الهندي (بهاء الدين)، من علماء الشيعة الإمامية، توفِّي بأصبهان قتيلاً، من تصانيفه: تفسير القرآن، تلخيص كتاب الشفا لابن سينا، منية الحريص على فهم شرح التلخيص، كشف اللثام عن قواعد الأحكام في الفقه، والمناهج السوية في الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ينظر، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 9/ 212.

(188) قال ابن هشام: قال الأكترون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحدٍ قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخصِّ أوصافه فقد نفوه عنه، وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف فقيل: الزائد: مثل، كما زيدت في: {فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به} [البقرة: 137]، قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير اه. ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 237.

(189) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 379. (190) المبرد (210 - 286 هـ = 826 - 899 م): هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد، من كتبه: (الكامل - ط) و(المذكر والمؤنث - خ) و(المقتضب - ط) و(التعازي والمراثي - خ) و(شرح لامية العرب - ط) مع شرح الزمخشري.

(191) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 379.

وقد يجيء بمعنى: على، كما في قول الشاعر:

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى⁽¹⁹²⁾

قال الحفيد السعدي⁽¹⁹³⁾: الكاف في قوله: كما ترى بمعنى: على⁽¹⁹⁴⁾،
وفي الحواشي الحسنية: الكاف في مثل قوله: كما ترى ليس للتشبيه، بل لمرور
التقيد.

[العامل العاشر: مُذٌ ومُنْدٌ]

(وَالْعَاشِرُ: مُذٌ) قَدَّمْتُهَا لِحَقِّهَا، (وَمُنْدٌ، وَهَمَّا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ
الْمَاضِي) كَمَا أَنَّ "مِنْ" لِابْتِدَاءِ "الغاية" فِي الْمَكَانِ؛ (نَحْوُ: "مَا رَأَيْتَهُ مُذٌ أَوْ مُنْدٌ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ"؛ أَي: "ابْتِدَاءِ عَدَمِ رُؤْيِي مُذٌ أَوْ مُنْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ")، وَلِلظَرْفِيَّةِ
الْمَحْضَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ "فِي الزَّمَانِ الْحَاضِرِ؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مَذ
شَهْرًا، وَمِنْذُ يَوْمِنَا؛ أَي: جَمِيعِ زَمَانِ انْتِفَاءِ رُؤْيِنَا، وَهُوَ هَذَا الشَّهْرُ أَوْ الْيَوْمُ
الْحَاضِرُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَنْقُضِيَا بَعْدُ، وَلَمْ يَمْتَدَّ زَمَنُ الْفِعْلِ -وَهُوَ الرُّؤْيَةُ- إِلَى
مَا وَرَاءَهَا، فَكَيْفَ يَصِحُّ اعْتِبَارُهُمَا مَبْدَأًا زَمَانِ الْفِعْلِ "؟!

قال الفاضل الهندي: ولا يدخلان على المستقبل؛ لوضعهما للماضي
والحال، هذا كلامه، وقد تكونان اسمين، فحينئذ يجئان لمعنيين:
أحدهما: بمعنى: أوَّلُ المَدَّةِ، فيليها المفرد والمعرفة، وهو الزمان الذي يصلح
أن يكون جواباً لـ متى؛ ليدلَّ على أوَّلِ المَدَّةِ الذي هو المطلوب، تقول: رأيتَه
مذ يوم الجمعة.

(192) البيت لقيس بن الخطيم: وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى... كعنقود ملاحية حين نُورًا. وهو من بحر الطويل.
والشاهد: أن الكاف في (كما) جاءت بمعنى: على. ينظر، الجناحي: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق رئيس قسم البلاغة بجامعة
الأزهر (المتوقى، 1429 هـ)، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبدیع، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة - مصر، سنة 2006 م، ص
305.

(193) لم أجد له ترجمة.

(194) الدسوقي: محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوقى، 792 هـ)، المحقق: عبد الحميد
هنداوي، (لبنان: المكتبة العصرية)، 3/ 116.

والثاني: بمعنى: جميع المدة، فليها العدد؛ لبيان جميع المدة التي هي المقصود، وهو الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لـ كم؛ نحو: ما رأيته منذ يومان.

قال العلامة ابن الحاجب في الكافية: "وقد يقع بعدهما المصدر أو الفعل وأن أو إن"، "فيقَدَّرُ زمان مضاف"، "وهو مبتدأ وخبره ما بعده"، خلافاً للزجاج (195).

ثم قال في شرحه: "وإنَّما قُدِّرَ الزمان لأنَّ المعنى إذا قلت "[8/ظ]: ما رأيته منذ سفره، ومذ سافراً، "ومذ سافروا"، ومذ أنه مسافر؛ أي: مذ زمان سفره، فوجب تقدير ذلك؛ لأنَّ المعنى عليه، وإنَّما حُذِفَ للعلم به، وأمَّا إعرابه فمبتدأ عند المحققين، ما بعده خبره؛ لأنَّ المعنى: أوَّل المدة يوم الجمعة، أو جميع المدة يومان، وذلك واضح، وقد وهم الزجاج في قوله: إنَّه خبر مقدَّم، والمبتدأ ما بعده (196). انتهى كلامه، وكلمات نعم الكلمات.

فإن قيل: ما الفرق بين المرفوع الذي يراد به جميع المدة والمرفوع الذي يراد به أوَّل المدة؟

قلنا: إنَّ الرؤية في الأوَّل لم يختلط بيومان، بل هي منتفية في جميع أجزائها، وفي الثاني قد انتفت في الجمعة، ويدلُّ على أنَّك رأيته ثمَّ فارقك. فإن قيل: ما الفرق بين المرفوع والمجرور؟

(195) الزجاج (241 - 311 هـ): هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، النحوي، اللغوي، المفسِّر، أقدم أصحاب المبرد قراءةً عليه، وقال ابن خلكان: كان من أهل العلم والأدب والدين المتين، أخذ الأدب عن المبرد وثعلب، وكان يخرط الزجاج، ثم تركه واشتغل بالأدب فنسب إليه، واختص بصحبة الوزير عبيد الله بن سليمان، وعلم ولده القاسم الأدب ولما استوزر القاسم أفاد بطريقه مالاً جزيلاً. من تصانيفه: "معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و"خلق الإنسان"، و"الأمالي". ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 40/1، وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 33/1.

(196) الإستزبادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 210/3.

قلنا: إنَّ الكلام في الثاني على جملة واحدة، وفي الأوَّل على جملتين؛
إحدهما: ما رأيته، والثانية: مذ يومان (197).

[العامل الحادي عشر: حتَّى]

("والْحَادِي عَشَرَ": "حَتَّى"، "وَلَهَا مَعْنَيَانِ":

أَحَدُهُمَا: "لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ"; نُحْوُ: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"; أَي: انْتِهَاءِ أَكْلِي إِلَى رَأْسِهَا) (198) يعني: أَنَّ حَتَّى بِمَعْنَى: إِلَى، فِي أَتَمَّا لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، إِلَّا أَنَّ مَجْرور حَتَّى: "إِمَّا شَيْءٌ يَنْتَهِي الْمَذْكُور قَبْلَهَا بِذَلِكَ الشَّيْءِ"; نُحْوُ: "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا"، فَإِنَّ الرَّأْسَ يَنْتَهِي بِهِ السَّمَكَةَ، أَوْ: "شَيْءٌ يَنْتَهِي الْمَذْكُور قَبْلَهَا عِنْدَ ذَلِكَ الشَّيْءِ"; نُحْوُ: نَمَتْ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ"، فَالصَّبَاحُ عِنْدَهُ يَنْتَهِي اللَّيْلُ؛ فَلِذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: نَمَتْ اللَّيْلَةَ حَتَّى نَصْفِهَا أَوْ ثَلَاثِهَا، لَمْ يَجْزْ، وَلَوْ قُلْتُ: نَمَتْ الْبَارِحَةَ إِلَى نَصْفِهَا أَوْ ثَلَاثِهَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي إِلَى.

ومن حَقِّهَا: أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا؛ نُحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، فَإِنَّ مَا بَعْدَهَا -وهو الرَّأْسُ- دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا -وهو الْأَكْلُ- [وهذا

(197) يقول الدكتور فاضل السامرائي: والنحاة يفرِّقون بينهما إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً أو مجروراً، فهما اسمان ظرفان إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، وحرفاً جرّ إذا وقع بعدهما الاسم مجروراً، ويعربونهما مبتدأ، وما بعدهما خبراً، في نحو: (ما رأيته منذ يومان)، على معنى: أمد ذلك يومان، أو خبرين لما بعدهما، مقدّمين على معنى: بيني وبين رؤيته يومان، وقيل: هما ظرفان مضافان إلى جملة حذف فعلها وبقي فاعله، والأصل: مذ كان يومان، وبنيني على ذلك أمر آخر، وهو أنه إذا جاء الاسم بعدهما مجروراً، فالكلام جملة واحدة، وإذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، فالكلام جملتان، فقولك: (ما رأيته منذ يومين) جملة واحدة، وقولك: (ما رأيته منذ يومان) جملتان، الأولى: (ما رأيته)، والثانية: (مذ يومان) ومعنى ذلك: أنك أخبرت بنفي الرؤية أولاً، ثمّ بدا لك أن تخبر إخباراً ثانياً عن المدة، فقلت: أمد ذلك يومان، قالوا: وهي كالمفسرة، وقال السيراقي: هي حالية؛ أي: متقدّماً، والصواب أنّها استثنائية. السامرائي د. فاضل صالح، معاني النحو، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1420 هـ - 2000 م)، 3/ 87.

(198) الفرق بين حتَّى وإلى: أنّ إلى تدخل على الاسم الظاهر والضمير، وحتَّى لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، وكذلك ما بعد إلى لا يدخل في حكم ما قبلها، بخلاف حتّى.

مذهب المصنّف رحمه الله، وأمّا عند جار الله⁽¹⁹⁹⁾ العلامّة وابن الحاجب، وعند أكثر النحاة: لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، ولكن يمكن التوفيق بين المذهبين بأن يقال: إن كان المذكّر بعدها بعض مَنْ قبلها يدخل كلُّ اسم، وإلّا فلا يدخل، كالصباح⁽²⁰⁰⁾؛ مثال وكذا: نمت البارحة حتّى الصباح، فإنّ ما بعدها - وهو الصباح - داخلٌ فيما قبلها - وهو النوم⁽²⁰¹⁾ -.

وأيضاً إنّ كلمة إلى تدخل على المظهر كإلى زيدٍ، والمضمر؛ نحو: إليه، و"حتّى" لا تدخل إلّا على "المظهر"، فلا يقال: حتّاه؛ استغناءً عنه بـ إلى، ولئلاً يختلط الضمائر بعضها ببعض؛ لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتّى، "خلافاً للمبرد، فإنّه جوّز دخوله على المضمر، مستدلاً بقوله":

فلا و"الله" لا يُلفى أناسٌ فتىّ "حتّاك" يا ابنَ أبي يزيد⁽²⁰²⁾

وهذا شاذٌّ، وأيضاً إنّ إلى يلزم الجرّ، وحتّى لا يلزم الجرّ، فيكون عاطفة، ومبتدأ ما بعدها؛ أي: يكون ما بعدها [9/و] ابتداء الكلام، سواء كان ما بعدها جملةً فعليةً؛ نحو: جاءني العلماء حتّى ذهب الجهلاء، أو اسميةً؛ نحو: جاءني القوم حتّى زيدٌ ذاهب، وكذا: أكلت السمكة... -بالرفع- فحينئذ يكون الرأسُ مبتدأً، وخبره محذوف، وهو: مأكولٌ، وإذا كانت "حتّى" عاطفةً

(199) الرخشي (467 - 538هـ): هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، الخوارزمي، الرخشي، من كبار المعتزلة، مفسر، محدث، متكلم، نحوي، مشارك في عدة علوم، ولد في زخشر؛ من قرى خوارزم، وقدم بغداد وسمع الحديث وتفقه، ورحل إلى مكة فجاور بها وسمي جار الله، من تصانيفه: "الكشّاف" في تفسير القرآن، و"الفاثق في غريب الحديث"، و"ربيع الأبرار ونصوص الأخبار"، و"المفصل". الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 178/7، وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 12/186.

(200) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(201) ينظر، الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4/274.

(202) هذا البيت من بحر الوافر، وذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية، ولم يذكر قائله، وهو شاهد على دخول حتى على الضمير (حتاك) وهو شاذ. ينظر، ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، 1400 هـ - 1980 م)، 11/3.

لا بدّ أن يكون لمعطوفها ثلاثة شروطٍ، على ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب:

أحدها: "أن يكون ظاهراً"، لا مضمراً.

والثاني: "أن يكون إمّا بعضاً من جميع ما قبلها"؛ "كقدم الحجّاج حتّى المشاة"، أو جزءاً من كلّ؛ نحو: "أكلت السمكة حتّى رأسها"، أو كجزء؛ نحو: "أعجبتني الجارية حتّى حديثها".

والتي ينضبط لك من ذلك: أنّها تدخل حيث يصحّ الاستثناء، ويمتنع حيث يمتنع.

والثالث: "أن يكون غايةً لما قبلها، إمّا في زيادة أو نقص"⁽²⁰³⁾، إلى هنا كلامه.

(والثاني: بِمَعْنَى: مَعَ، وَهُوَ قَلِيلٌ)؛ قال ابن الحاجب: وبمعنى: مع كثيراً، وفي الوافية: وإمّا شبه حتّى بـ إلى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى: مع؛ لأنّ كون إلى بمعنى: مع قليل، أو كون حتّى بمعنى: مع كثيراً؛ (نحو: "جاءني الحجّاج حتّى المشاة"؛ "أي": "مَعَ المشاة")⁽²⁰⁴⁾.

وقد تحيى للسببية بمعنى: كي؛ نحو: أسلمت حتّى أدخل الجنة؛ أي: كي أدخل الجنة، وبمعنى: إلّا، كقوله:

ليس العطاء في "الفضول" سماحةً "حتّى" تجود وما لديك قليل⁽²⁰⁵⁾

(203) ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 171.

(204) ابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، ص 51.

(205) البيت من بحر الكامل، وهو للمقنع الكندي.

الشاهد: أن (حتّى) جاءت بمعنى (إلّا). ينظر، بجاء الدين: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، البغدادي (المتوفى، 562هـ)، التذكرة الحمدونية، (لبنان: دار صادر، ط 1، 1417 هـ)، 2/300.

أي: إِلَّا أَنْ "تَجُودًا"، كما قال الفارسي⁽²⁰⁶⁾ وابن مالك⁽²⁰⁷⁾.

[العامل الثَّانِي عَشَرَ: وَأُو الْقَسَمِ]

(وَالثَّانِي عَشَرَ: وَأُو الْقَسَمِ) بفتح القاف والسين المهملة، بمعنى:
اليمين، سُمِّيَتْ وَأُو الْقَسَمِ؛ لدخولها على المقسَم به؛ (نَحْوُ: وَاللَّهِ
لَأَفْعَلَنَّ)⁽²⁰⁸⁾.

[العامل الثَّلَاثَ عَشَرَ: بَاءِ الْقَسَمِ]

(وَالثَّلَاثَ عَشَرَ: بَاءِ الْقَسَمِ؛ نَحْوُ: بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ)⁽²⁰⁹⁾.

[العامل الرَّابِعَ عَشَرَ: تَاءِ الْقَسَمِ]

(وَالرَّابِعَ عَشَرَ: تَاءِ الْقَسَمِ؛ نَحْوُ: تَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ).

(206) الفارسي (288 - 377 هـ = 900 - 987 م): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة 307 هـ، وتحوَّل في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة 341 هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، فعلمه النحو، وصنَّف له كتاب (الإيضاح - خ)، ومن كتبه: (التذكرة) في علوم العربية، عشرون مجلداً، و(تعالق سيبويه) جزآن، و(الشعر - ط) جزء منه، و(الحجة - ط) الأول منه في علل القراءات، و(جواهر النحو - خ) و(الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني - خ) في دار الكتب. ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 2/ 179-180.

(207) ابن مالك (600 - 672 هـ = 1203 - 1274 م): هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبَّاني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها، أشهر كتبه: (الألفية - ط) في النحو، وله: (تسهيل الفوائد - ط) نحو، و(شرحه له - خ) المجلد الأول منه، و(الضرب في معرفة لسان العرب) و(الكافية الشافية - ط) أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و(شرحها - ط) و(سبك المنظوم وفك المختوم - خ) نحو، و(لامية الأفعال - ط) و(عدة الحافظ وعمدة اللافظ - خ) رسالة، وشرحها، و(إيجاز التعريف - خ) صرف، و(شواهد التوضيح - ط) و(إكمال الإعلام بمثلث الكلام - ط) و(مجموع - خ) فيه 10 رسائل، و(تحفة المودود في المقصور والممدود - ط) منظومة، و(العروض - خ) و(الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد - خ) قصيدة من بحر البسيط على روي الظاء المفتوحة. الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 6/ 233.

(208) واو القسم تختصُّ بالاسم الظاهر، سواء كان اسم الله أو غيره، فيقال: والله، ويقال: والفجر، ويكون عند حذف الفعل، فلا يقال: أقسمت والله، ولا تستعمل للسؤال، فلا يقال: والله أخبرني. ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 374.

(209) أي: وتأتي الباء لإفادة أن مدخولها مقسم به، ولم يذكر هذا المعنى في (باب الباء) ليكون هذا المعنى على نسق مع أختيها الواو والتاء، والله أعلم. وتدخُل على الاسم الظاهر والمضمر؛ نحو: بالله لأفعلن، ونحو: بك لأفعلن.

واعلم أنّ واو "القسم" إنما تكون عند حذف فعل القسم، فلا يقال:
أقسمتُ "والله".

وتكون "لغير السؤال"؛ يعني: لا تستعمل في السؤال، فلا يقال: "والله"
أخبرني، [كما يقال: بالله أخبرني]⁽²¹⁰⁾.

وتختصُّ بالاسم "الظاهر، سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره، فلا
يقال: وك لأفعلن مثلاً، بل يقال: والله، أو: وربّ الكعبة".

والتاء مثل الواو في اشتراطها لحذف فعل القسم، وكونها لغير السؤال،
وتختصُّ باسم الله تعالى [9/ظ] من الأسماء الظاهرة.

والباء أعظم من "الواو والتاء" في جميع ما ذكر؛ من حذف "الفعل"،
وكونها لغير السؤال، والدخول على المضمرة مطلقاً، وعلى اسم "الله" تعالى
خاصّة، فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره؛ نحو: بالله،
وأقسم بالله، "وكما تكون لغير السؤال أيضاً؛ نحو: بالله لأفعلن، وبالله
اجلس"، وكما تدخل على المظهر تدخل على "المضمرة"؛ نحو: بالله لأفعلن،
وبك لأفعلن، وفي الدخول على المظهر لا تختصُّ باسم الله تعالى خاصّة؛
نحو: بالرحمن لأفعلن، بخلاف الواو والتاء، فإنهما تختصّان ببعض هذه الأمور
كما عرفت.

قال ابن الحاجب في شرح الكافية: وقد جاءت اللام ومين مقسماً بهما
في قوله: لله لا يؤخّر الأجل، وقولهم: من ربي إنك لأشهر، إلا أنّ اللام مختصة
بما فيه معنى التعجب كالتاء، وأمّا قولهم: الله؟ وهالله، فهما همزة الاستفهام،
والهاء التي للتنبيه عوضاً عن حرف القسم، وفي بالله ذا: لغتان: قطع همزة

(210) بين معقوفين سقط من (أ) و(د)، وذكر في (ج).

ووصلها، فيجاء في ألف قولك: ها وجهان: حذفها ومُدُّها⁽²¹¹⁾، هذا كلامه.

[العامل الحَامِسَ عَشَرَ: حَاشَا]

(والحَامِسَ عَشَرَ: حَاشَا)⁽²¹²⁾.

[العامل السَّادِسَ عَشَرَ: عَدَا]

(والسَّادِسَ عَشَرَ: عَدَا).

[العامل السَّابِعَ عَشَرَ: خَلَا]

(والسَّابِعَ عَشَرَ: خَلَا لِلِاسْتِثْنَاءِ) أي: هذه الثلاثة للاستثناء؛ أي:

لاستثناء ما بعدها عمَّا قبلها، قال الفاضل الهندي: لكن حاشا تستعمل في الاستثناء من سوءٍ، للتنزيه؛ نحو: أساء القوم حاشا زيد.

واعلم أنَّ حروف الاستثناء خمسة عشر: إلَّا، وليس، وعلا، وبل، ويبد، ولا يكون، ولا سيِّما، ولما، وعدا، وإن، وحاشا، وغير، وما خلا، وما عدا، وما سوى - بكسر السين - كرضى، وبضمِّها كهدى، وسواء بالمَدِّ كسماء، كذا في شرح الأجرومية⁽²¹³⁾.

والاستثناء: استفعال من الشيء، وهو الصرف، يقال: ثنى عِنَانَ الدابَّةِ؛ أي: صرفها، سُمِّيَ به لأنَّ المستثنى مصروفٌ عن حكم الأوَّل، أو من ثنيته؛ أي: ضاعفته، سُمِّيَ به لأنَّ الحكم ضوعفَ فيه؛ إذ معنى: جاءني القوم إلَّا زيدا: جاءني القوم وما جاءني زيد⁽²¹⁴⁾.

(211) الإستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4 / 286.

(212) ومعناها: التنزيه، أي: تطهير ما بعدها عما قبلها، نحو: ساء القوم حاشا زيد، وتكون حرف جر، وقد تكون فعلاً فاعله ضمير مستتر، فنقول: جاء القوم حاشا زيدا. ينظر: حاشية خالد الأزهرى على العوامل، ص 144.

(213) أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 8 / 364.

(214) ينظر: أبو البقاء محبُّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر، ط1، 1995م، 1 / 302.

(ومعنى "الإستثناء": "هُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ")⁽²¹⁵⁾

أي: غير ذلك الشيء، وإنما قال: عمّا دخل فيه غيره، ولم يقل: عما دخل هو وغيره؛ لأنّ هذا لا يتناول المنقطع، لأنّك إذا قلت: "جاءني القومُ إلّا حماراً"، كنتَ [10/و] مخرجاً للحمار عن حكمٍ دخل فيه غيره هو وغيره، لا عن حكمٍ دخل فيه هو وغيره؛ لأنّ الحمار غير داخلٍ في المجيء.

وقوله: "إخراج" مصدرٌ مضافٌ إلى مفعول، وذكرُ الفاعل متروكٌ؛ أي:

إخراجك شيئاً، وفي هذا [الكلام]⁽²¹⁶⁾ والمقام سؤال وجواب، فمن أراد تفصيل ذلك فليراجع في الافتتاح⁽²¹⁷⁾.

("نَحْوُ: جَاءَني الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ، وَخَلَا زَيْدٌ") بالجرِّ،

واختلف في كون حاشا حرفَ جرٍّ، فعند سيبويه: أنّها حرف جرٍّ، وعند المبرد: أنّها فعلٌ ماضٍ بمعنى: جانبٌ؛ نحو: جاءني القومُ حاشا زَيْدًا: جانبَ مجيئهم زَيْدًا⁽²¹⁸⁾، وعدا وخلا قد يجيئانِ فعلين، فيكون ما بعدهما منصوباً، وإذا قلت: ما عدا، وما خلا، تنصب ما بعدهما ألبتّة؛ لتعيّن فعليّتهما بدخول "ما" عليهما، والفاعل مضمّر.

قال ابن الحاجب في شرح الكافية: [استعمال حاشا حرف جرٍّ هو

الصحيح]⁽²¹⁹⁾، واستعمال خلا وعدا فعلاً هو الصحيح، والعكس في كلِّ

(215) ينظر، الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، ص 23.

(216) بين معقوفتين ذكر في (د).

(217) ينظر، علاء الدين: حسن باشا بن علاء الدين الأسود (ت 827 هـ)، الافتتاح شرح المصباح، تحقيق ودراسة: معن يحيى محمد العبادي، (جامعة الموصل: رسالة دكتوراة ، 2003م)، ص 171.

(218) ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 143.

(219) بين معقوفتين سقط من (أ).

البابين ضعيف⁽²²⁰⁾. "ولما فرغ عن بيان الحروف الجارة"، شرع في بيان الحروف "المشبهة بالفعل، فقال:

("النوع الثاني": "في ثلاثة عشر نوعاً":

"حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْحَبْرَ").

"كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة"⁽²²¹⁾، على سَنَنٍ تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور، إلا أنه على أصالة حروف الجرّ في عملها، كما عرفت، وفرعية هذه الحروف.

وكان "المناسب" أن يعبر [عنها]⁽²²²⁾ بالأحرف، "على صيغة جمع القلّة"⁽²²³⁾؛ لكونها ستّة، لكنّه لما عبّر عن الحروف الجارة بصيغة جمع الكثرة، لم يستحسن تغيير الأسلوب؛ للمشاكله، "مع شيوع استعمال كلّ من صيغة جمع القلّة والكثرة في الأخرى"، على أن هذه الحروف إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها، ولغات "لعلّ"؛ تبلغ مبلغ جمع الكثرة، (وهي ستّة أحرف).

(220) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أمالي ابن الحاجب، 1/ 356. وقال السيوطي: وأنكر بعض الكوفيين -منهم الفراء- حرفية (حاشا)، وقال: إنما فعل أبدأ؛ لقولهم: حاشا يحاشي، وإن الجرّ بعدها بلام مقدرة، والأصل: حاشا لزيد، لكن كثّر الكلام بها، فأسقطوا اللام وخفضوا بها، وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وقالوا: إنّها حرفٌ دائماً بمنزلة (لا) لكنّها تجرّ المستثنى، وأنكروا أيضاً حرفية (خلا) و(عدا) وقالوا: إنّهما فعلاّن بمعنى المفارقة والمجازة ضمناً معنى الاستثناء، والعدر لسببويه: أنه لم يحفظ النصب ب(حاشا)، ولا الجرّ ب(عدا)؛ لقلته، وإنما نقله الأخفش والفراء، ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له... إلخ. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 280.

(221) هنا يذكر سبب تقديم الحروف على غيرها، وهو أصالتها، وكذلك هنا سبب آخر لم يذكره، وهو كثرة حروف الجرّ، فقدمت على غيرها.

(222) بين معكوفتين سقط من (أ).

(223) جمع القلة: هو الذي يطلق على عشرة فما دونها من غير قرينة، وعلى ما فوقها بقرينة، وجمع الكثرة: عكس جمع القلة، ويستعار كل واحد منهما للآخر، كقوله تعالى: هم ثلاثة قُرُوءٍ في موضع: أقرء. الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين، الجرجاني، التعريفات،

[العامل الثامن عشر: إِنَّ، والعامل التاسع عشر: أَنَّ]

(إِنَّ) بكسر الهمزة، (وَأَنَّ) بفتحها (لِلتَّحْقِيقِ)⁽²²⁴⁾؛ "نَحْوُ": "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ"، وَبَلَّغْنِي "أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ".

والفرق بين المكسورة والمفتوحة: أَنَّ المكسورة "لا تعيّر الجملة ولا تخرجها عن كونها جملةً، فإذا قلت: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أفدت ما أفدت بقولك: "زيد قائم"، مع زيادة التأكيد، والمفتوحة مع اسمها وخبرها [10/ظ] في حكم المفرد، فلا بد أن يكون قبلها فعلٌ كـ بلغني، أو اسمٌ كقولك: "حقُّ أنَّ زَيْدًا منطلق".

فلأجل الفرق المذكور وجب الكسرُ في مواضع يقتضي الجمل، والفتح في مواضع يقتضي المفرد، فكُسرت مادّة إِنَّ في: ابتداء الكلام، وبعد الاسم الموصول، وبعد ثمّ، وبعد حيث، وبعد القول الذي يحكى به، لا بعد القول [بمعنى]⁽²²⁵⁾ الاعتقاد، فإنّنه في حكم العلم والظنّ، ولا بعد القول الذي صُدِرَ به ما وما أشبه ذلك⁽²²⁶⁾.

وُفْتِحَتْ حال كونها فاعلةً، أو مفعولةً، أو مبتدأً، أو مضافاً إليها، أو غير ذلك.

فإن كان موضعٌ جاز فيه تقدير المفرد وتقدير الجملة، جاز الفتح والكسر؛ "مثل: من يكرمني فإني أكرمه"، وقع بعد الفاء "الجزائية"، فإن كان المراد: من يكرمني فأنا أكرمه، وجب الكسر؛ لأنّها وقعت "في مواضع الجملة، وإن كان المراد: من يكرمني فجزاؤه أكرمه"، وجب الفتح؛ لأنّها وقعت في

(224) أو يقال: للتأكيد، فعندما نقول: زيد قائم، فيحتمل الصدق والكذب، لكن عندما نقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فقد تحقق وتأكّد قيام زيد. ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 149.

(225) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(226) ينظر، السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (المتوفى، 581هـ)، نتائج الفكر في النحو للسهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1412 - 1992 م، ص 267.

مواضع المفرد؛ لأنها خير المبتدأ، ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتَكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
[الأعراف: 144] (227).

[العامل العشرون: كَأَنَّ]

(وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) "وهي حرفٌ برأسٍ على الصحيح"؛ حملاً على أخواتها،
ولأنَّ الأصل عدم التركيب، "ومذهب الخليل" (228): "أَنَّها مركَّبة من "الكاف
وإنَّ المكسورة، وأصل كأنَّ زيدياً الأسد: إنَّ زيدياً كالأسد"، نقلت كاف
التشبيه إلى ما قبل إنَّ؛ ليعلم في أوَّل الأمر أنَّ هذا الكلام للتشبيه، ثمَّ أبدلت
كسرة الهمزة إلى الفتح؛ لأنَّ الكاف في الأصل جازَّة، وإن خرجت عن حكم
الجازَّة، والجازَّة تدخل على المفرد (229)، وهمزة أنَّ تفتح في مكان المفرد؛ (نحو: نُحُو:

(227) ينظر، ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الحمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 362-350/1. يقول الدكتور فاضل السامرائي: يذكر النحاة إنَّ لأن ثلاثة أحوال، وجوب الكسر، وجوب الفتح، وجواز الأمرين. وضابط ذلك أنه يتعين المكسورة، حيث لا يجوز أن يسدَّ المصدر مسدَّها ومسد معموليها، وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز الأمران إن صحَّ الاعتباران، وكل الأمور التي يذكرها النحاة في مواطن الوجوب والجواز، إنما هي تفسير لهذا الضابط، ويوضح ذلك أن (إن) المكسورة لا تغير معنى الجملة، وإنما تفيد توكيدها، وأما المفتوحة فهي تهيء الجملة لأن تقع موقع المفرد، وتجعل ما دخلت عليه غير تام الفائدة بعد أن كان مفيداً قبل دخولها - كما سبق أن ذكرنا - فأنت تقول: (محمد قائم) وتقول: (أن محمداً قائم) وكلتا الجملتين تامة المعنى، إما إذا قلت: (أن محمداً قائم) بالفتح فهي ليست تامة المعنى، وإنما وقعت الجملة موقع المفرد، فمتى كان الكلام لا يحتمل الإفراد وإنما هو موطن الجملة تعين كسر (إن)، ومتى كان الكلام لا يحتمل الجملة وإنما هو موطن المفرد تعين الفتح، ومتى جاز الاعتباران جاز الوجهان. السامرائي: فاضل صالح، معاني النحو، 1/ 299.

(228) الخليل (100 - 170 هـ = 718 - 786 م): هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذ من الموسيقى، وكان عارفاً بجمها، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً، قال النَّصْر بن سُمَيْل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، ولا رأى الخليل مثل نفسه. له: كتاب (العين - خ) في اللغة، و(معاني الحروف - خ)، و(جملة آلات العرب - خ)، و(تفسير حروف اللغة - خ)، و(كتاب العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم) وهو الذي اخترع العروض وأحدث أنواعاً من الشعر ليست من أوزان العرب. ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 2/ 314.

(229) قال السيوطي: واختلف في كأنَّ، أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شردمة، واختاره أبو حيان؛ لأن التركيب خلاف الأصل، فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف، وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وأنها مركبة من أنَّ وكاف التشبيه، وأصل: (كأن زيدياً أسد) إن زيدياً كأسد، فالكاف للتشبيه، وإنَّ مؤكدة له. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 487.

كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ). وَإِنَّمَا أُورِدَ هُنَا قَوْلُهُ: (تَشْبِيهًا مَجَازِيًّا) مَعَ إِيرَادِهِ هَذَا الْقَوْلَ فِي بَحْثِ الْكَافِ؛ رَفْعًا لِتَوْهُمِ أَنَّ كَوْنَ كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ تَشْبِيهٌ حَقِيقِيٌّ، لَا مَجَازِيًّا، فَأُورِدُهُ هُنَا بِأَنَّهَا أَيْضًا تَشْبِيهٌ مَجَازِيٌّ، لَا حَقِيقِيٌّ، فَتَأَمَّلْ.

[العامل الحادي والعشرون: لَكِنَّ]

("وَلَكِنَّ") "وهي عند البصريين": مفردة، وقال "الكوفيون": هي مركبة من لا وإنَّ المكسورة المصدرة بالكاف "الزائدة، وأصله: لا كإِنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فكلمة (لا) تفيد أَنَّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالفٌ له نفيًا وإثباتًا، وكلمة (إِنَّ) تُحَقِّقُ مضمونَ ما بعدها⁽²³⁰⁾، والمقام مقام التأكيد والتحقيق؛ لأنَّ السابق [11/و] أوْهَمَ خلافَ مضمون الجملة، فالسامع اعتقد خلافه أو تردّد فيه، كذا في الفوائد الضيائية والحواشي العصامية⁽²³¹⁾.

("لِلْإِسْتِدْرَاكِ"؛ نَحْوُ: [مَا]⁽²³²⁾ جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ.

وَالِإِسْتِدْرَاكُ هُوَ لُغَةٌ: طَلِبُ تَدَارِكِ السَّامِعِ، وَاصْطِلَاحًا: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: (أَنَّ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ)⁽²³³⁾.

قَالَ الْعَلَّامَةُ التَّفْتَازَانِي فِي التَّلْوِيحِ: فَسَّرَ الْمُحَقِّقُونَ [الاستدراك]⁽²³⁴⁾ بِرَفْعِ التَّوهُمِ النَّاشِئِ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ؛ مِثْلَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ،

(230) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 417/2.

(231) سقط من (د): الحواشي العصامية.

(232) ما بين معكوفتين سقط من (أ) (ب).

(233) ينظر، الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، ص 21.

(234) سقط من (أ) و(د): الاستدراك.

"إذا توهم المخاطب" عدم مجيء عمرو أيضاً؛ بناء على مخالطة وملازمة بينهما.

"وفي المفتاح: أنه يقال لمن توهم: "إنَّ زيداَ جاءك دون عمرو"⁽²³⁵⁾.

وفي الحواشي الحسنية: فـ لكنَّ -على ما ذكره في المفتاح- لقصر القلب، وعلى ما ذكره المحققون من النحاة: لقصر الأفراد، وقد يوفق بين كلامين: بأنَّ مراد النحاة: توهم انتفاء المجيء عن عمرو، وبعده نفي عن زيد، ومراد صاحب المفتاح: توهم مجيء زيد دون عمرو في صدر الكلام، والتوهمان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما، انتهى كلامهما.

[العامل الثاني والعشرون: لَيْتَ]

("وَلَيْتَ لِلتَّمِيّ"؛ نَحْوُ: "لَيْتَ زَيْدًا مَنْطَلِقًا"، "وَمَعْنَى التَّمِيّ": "طَلَبُ حُصُولِ الشَّيْءِ"، "سَوَاءٌ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ مُمْتِنِعًا") وفي القاموس: "ليت: كلمة "تمنّ"، تنصب الاسم وترفع الخبر، "تعلّق بالمستحيل" غالباً، وبالممكن قليلاً"⁽²³⁶⁾. انتهى. قوله: "سواء" خبر مقدّم بمعنى: مستوٍ، والفعل الذي بعده مبتدأ، في تأويل الصدارة؛ أي: مستوٍ كونه ممكناً أو ممتنعاً، وكلمة "أو" في قوله: "ممتنعاً" بمعنى الواو، كما يقتضي معنى الاستواء؛ لأنَّ التسوية إنّما تكون بين المتعدّي، لا بين واحد، وكلمة: أو لأحد المتعدّي، فتكون كلمة: أو هنا بمعنى الواو. ("فَالْمُمَكِّنُ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا قَاعِدًا، وَالْمُمْتِنِعُ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا طَائِرًا") وقوله:

"لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا" "فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ"⁽²³⁷⁾

(235) التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، 1/ 197.

(236) الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ص 160.

(237) البيت من بحر الوافر، لأبي العتاهية، والشاهد: أن ليت تعلق بشيء مستحيل. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ

- 1093 هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (ج 1

- 4) الثانية، (ج 5 - 8) الأولى، (1393 - 1414 هـ)، 5/ 163.

[العامل الثالث والعشرون: لَعَلَّ]

(وَلَعَلَّ) في المفصَّل: ولها لغاتٌ: "لعلَّ"، و"علَّ"، و"عنَّ"، وإن، ولأن، و"لعنَّ"، وعند أبي العباس⁽²³⁸⁾: أصله (علَّ) زيدت عليها لام الابتداء⁽²³⁹⁾. (لِلتَّرْجِي) وهو إظهارُ إرادة الشيء الممكِن أو كراهته، في الفوائد الضيائية: ومعناه: "توقُّع أمرٍ مرجوٍّ أو مخوفٍ"، [11/ظ] كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189] و﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: 17]، والغالب هو الأوَّل؛ نحو: لعلَّ زيداً قائمٌ.

("التَّرْجِي: يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُمْكِنِ فَقَطُّ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} [الطلاق: 1]") ولا يستعمل في المستحيل، فلا يقال: لعلَّ زيداً طائرٌ؛ لأنَّ الإنسان يتميَّ الطيران، ولا يترجَّاه.

واعلم أنَّ "لعلَّ" حقيقةٌ في التَّرْجِي، وقد يستعمل بمعنى اليقين والظنِّ⁽²⁴⁰⁾.

وتلحق هذه الحروف "ما" الكافَّة⁽²⁴¹⁾، فتلغى عن العمل على أفصح اللغات، وتدخل هذه الحروف -حين تلحقها "ما" الكافَّة- على الجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: ﴿أَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: 110]،

(238) قال ابن يعيش: قد زيدت "ما" في الكلام على ضربين، كافة وغير كافة. ومعنى الكافة: أن تكفَّ ما تدخل عليه عمَّا كان يُحدِث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرفِ والاسم والفعل. ابن يعيش: يعيِّش بن علي بن يعيِّش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيِّش، 67/5.

(239) ابن يعيش: يعيِّش بن علي بن يعيِّش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيِّش، 572/4.

(240) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، 403/2.

(241) اتصال (ما) الزيادة بمجده الأحرف، وحكمها أنها تلغى، أي: يبطل عملها، ولهذا سميت (ما) هذه كافة؛ لأنها كُفَّت ما اتَّصلت به من الأحرف عن العمل. وهذه الأحرف بالنسبة إلى هذا الإلغاء على قسمين: قسم يلغى وجوباً، وهو ما عدا (ليت)، وذلك لأنها قد أزالَتْ اختصاصه بالأسماء، فوجب إهماله، وقسم يلغى جوازاً، وهو (ليت)، وذلك لأن (ليت) لم يُزل اختصاصها بالأسماء بسبب اتصال (ما) بها. الجوجري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، شرح شذور الذهب، 506/2.

والفعلية؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ الآية [البقرة: 173]، وقولك: إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ. ("وَسُمِّيَتْ هَذِهِ: الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ") ووجه شبهها: إِنَّمَا لَفْظاً؛ (لِكَوْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِداً) أي: لكون هذه الحروف منقسماً، كالفعل الثلاثي والرباعي والخماسي⁽²⁴²⁾.

وقوله: "فصاعداً" حال، وعامله محذوف، تقديره: فلذا باب عدد أحرفها صاعداً، والفاء عاطفة مفيدة للتعقيب؛ لأن الاعتبار بالصعود الذي يحصل قبل الثلاثة، وقيل: يجوز أن يكون مصدرًا، أي: فصعد عدد أحرفها صاعداً، أي: صُعوداً.

(وَفَتَحَ آخِرَهَا) أي: لبنائها على الفتح، كما أن "الفعل مبني على الفتح". وإمّا معني، على ما بيّنه المصنّف بقوله: (وَوُجُودِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) مثل: أكّدت، وشبّهت، واستدركت، وتمنّيت، وترجّيت.

في الحواشي العصامية: لم يروا أن الأحرف بمعنى الأفعال الماضية؛ لأنّ الظاهر أنّها لإنشاء التأكيد والتشبيه والتمني والترجّي في الحال، والتعبير عن معانيها بالأفعال؛ لأنّها بمعنى الأفعال المقصودة بها الإنشاء، والتابع استعمال الماضي في الإنشاء؛ كصيغ العقود، هذا كلامه⁽²⁴³⁾.

("كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ" "يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ"؛ "فَكَذَلِكَ هِيَ") أي: هذه الحروف ("تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ") الأولى أن يُقَدِّمَ قوله: "تنصب" على "ترفع"؛ لأنّ النصب مقدّم فيها؛ (لمشابهتها الفعل)، قال العلامة ابن الحاجب: وجه شبهها بالفعل المتعدّي: "أَنَّهَا تَقْتَضِي أَمْرَيْنِ"، كما أنّ الفعل المتعدّي يقتضي أمرين؛

(242) هنا ذكر وجه الشبه بين هذه الأحرف والفعل: أنّها تشبه الفعل لفظاً، فكما أن هناك فعل ثلاثي ورباعي وخماسي، فهذه الأحرف منها ثلاثي كإنّ المشددة، والرباعي ككأنّ، والخماسي لكنّ؛ لأن أصلها: لا وكان، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف بعد سلب حركتها، وحذفت الهمزة. ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 147.

(243) ينظر، الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى، 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (لبنان: المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 1424هـ-2003م)، 1/ 183.

فاعلاً ومفعولاً، فأعملت في مُتعلّقيها كإعمال [12/و] الفعل في متعلّقيه⁽²⁴⁴⁾. انتهى كلامه.

فإن قيل: لم قُدِّم منصوبها على مرفوعها؟
قلنا: لتكون على خلاف الفعل، ويتحقّق الفرعية.

فإن قيل: هذا منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا

حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: 25، 26] فإنّ فيه تقديم المرفوع على المنصوب!

قلنا: هذا فيما إذا لم يكن الخبر ظرفاً.

فلأجل مشابقتها بالفعل (مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ) تنصب وترفع، وزاد البعض وجوهاً أُخرى، هي: كونها ملازمةً للأسماء؛ كالفعل بالفاعل، واختصاصها بالمبتدأ والخبر؛ كالأفعال الناقصة، والضمائر تتصل بها كما تتصل بالفعل؛ نحو: إني، وإنك، وإنه، كما في: ضربني⁽²⁴⁵⁾ وضربك وضربه، ولحوق نون الوقاية بها؛ كالحوقها بالفعل⁽²⁴⁶⁾.

واعلم أنّ هذه الحروف عاملةٌ في الاسم والخبر عند البصريين، وأمّا عند الكوفيّين، فهي عاملةٌ في الاسم، وارتفاع الخبر بما هو تقع به قبل دخول الحرف، فكونها عاملةً في الجملة عند البصريين، وثمرّة الخلاف تظهر فيما إذا قلت: إنك وزيد ذاهبان، فإنّه لا يجوز عند البصريين أن يعطف على محلّ اسم إنّ؛ لأنّ المعطوف على اسم "إن" يكون إذ ذاك مرفوعاً بالابتداء، ويفتقر إلى خبر، و"ذاهبان" خبر له، ولئن رفع يكون معمولاً لعاملين مختلفين؛ أحدها: لفظي، والآخر: معنوي، وهذا غير جائز، وعند الكوفيّين:

(244) الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح عوامل الجرجاني، ص 148.

(245) سقط من (ب): (ضربني).

(246) ينظر، ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سيبان بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، اللوحة في شرح الملحّة، 2/

العطف جائز؛ لأنه لا عمل للحرف عندهم في الخبر، فلا يُقضي إلى إعمال عاملين في الخبر، وإنما يكون معمولاً لعامل واحد.

ولقائل أن يقول: لما دخلت هذه الحروف على المبتدأ والخبر، وجب أن تعمل فيهما جميعاً، وأمّا إعمالها في المبتدأ دون الخبر، فترجيح بلا مرجح،
(247) تأمل .

(النوع الثالث): "مِنْ ثَلَاثَةِ عَشْرَ نَوْعًا":

"حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الْأِسْمَ"، "وَتَنْصِبَانِ الْحَبْرَ"، "وهما":

[العامل الرابع والعشرون: مَا، والعامل الخامس والعشرون: لَا]

(مَا، وَلَا: المشبّهات بـ لَيْسَ) وهذا عند أهل الحجاز، "وَأَمَّا بنو تميم فلا يشبتون لهما العمل"، كما عرفت؛ لأثمتما يدخلان الاسم والفعل، وكل ما يدخل على القبيلين لا يعمل.

(نَحْوُ: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا"، وَ"لَا رَجُلٌ حَاضِرًا")⁽²⁴⁸⁾ وعملهما إذا لم يُنقَضِ
النفي بـ إِلَّا أو لم يقدّم الخبر على الاسم، فأثمتا إذا نُقِضَ النفي بـ إِلَّا، أو قُدِّمَ
الخبر على الاسم، بطل [12/ظ] عملهما؛ نحو: ما زيد إلا منطلق، وما
منطلق إلا زيد.

[أَمَّا]⁽²⁴⁹⁾ وجهه بطلان عملهما عند انتقاض النفي بـ إِلَّا، فإلزام
المشابهة التي تعملان بها عمل ليس؛ [لأنّ وجه الشبه هو النفي، وقد أبطل

(247) ينظر، أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، الكناش في فني النحو والصرف، 2/ 95، وابن الصائغ: محمد بن حسن، اللوحة في شرح الملحة، 2/ 552، الصبّان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1/ 423.

(248) الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 2/ 185.

(249) بين معكوفتين سقط من (أ).

"إِلا" ذلك النفي، وأمّا ليس] فإنّه يعمل مع "إِلا" لكونه فعلاً، و"إِلا" لم تبطل الفعلية.

وأما وجهُ بطلان عملهما عند تقديم خبرها على اسمها، فلاظهار ضعفها وفرعيتها؛ لأنّهما قد أشبهتا فعلاً غير متصرفٍ شبيهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلم يقويا على العمل عند عدولهما عن طريقهما الأصليّ، وهو تقديم الاسم على الخبر.

فإن قلت: كما أنّ الحروف المشبّهة بالفعل تعمل بالمشابهة، كذلك ما ولا، فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في الحروف المشبّهة بالفعل؛ إظهاراً للفرعية، وتقديم المرفوع على المنصوب في ما [ولا]⁽²⁵⁰⁾ لذلك.

قلنا: إنّ الحروف المشبّهة بالفعل لما أشبهن الفعل لفظاً ومعنى، كما عرفت، أحبوا إيقاع المخالفة بينهن وبين الأصل؛ لئلا يُشَبَّهن به، بخلاف ما ولا، فإنّهما لم تُشَبَّها به ليس تلك المشابهة القويّة، فأومن فيهما الاشتباه بالأصل⁽²⁵¹⁾.

("ومشابهة ما بـ ليس من حيث إنّ ما") أي: كلمة: ما (لِلنَّفْيِ ونفي الحال)، كما أنّ ليس ("لِنَفْيِ الْحَالِ، وَالِدُخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ وَالتَّكْرَارِ، وَعَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، وَدُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَبْرِهِ") نحو: ما زيدٌ بقائهم، ("كَمَا أَنَّ لَيْسَ كَذَلِكَ") أي: كالمذكور.

(ومشابهة لا بـ ليس من حيث إنّ لا للنفي)، و"ليس" لنفي الحال؛ لأنّهما مختصّة بنفي الاستقبال، (والدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، دُونَ نَفْيِ

(250) بين معكوفتين سقط في (أ) و(ب).

(251) ينظر، ابن الوراق: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى 381هـ)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، (السعودية: مكتبة الرشد، ط1، 1420 هـ - 1999م)، ص 257.

الحال، والدُّخُولُ عَلَى الْمَعَارِفِ) وَإِنَّمَا [لم] (252) تدخل [لا] (253) على المعارف؛ لأنَّهَا فِي الْأغْلَبِ لِنَفْسِي الْجِنْسِ، وَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي النِّكَرَةِ؛ فَلِذَا تدخل على النكرة دون المعرفة.

وقوله: "دون نفسي الحال" معناه: متجاوزاً نفسي الحال والدخول على المعارف، كذا قيل، قال العلامة التفتازاني رحمه الله في المطوّل: ومعنى "دون" في الأصل: أدنى مكانٍ من الشيء، يقال: هذا دونَ ذلك؛ إذا كان أخطَّ منه قليلاً، "ثمَّ استُعيِرَ للنفَاوتِ فِي الْأَحْوَالِ وَالتَّرْتِيبِ؛ مِثْلُ: "زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو فِي الشَّرْفِ"، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ تَجَاوَزٍ حِدِّ إِلَى حِدِّ، وَتَخَطَّى حَكْمٌ إِلَى حَكْمٍ (254)، انتهى كلامه، وقد يجيء بمعنى: غير، ذكره الكاشي (255) [13/و] في شرح المفتاح، ولعلَّ هذا أنسبُ بالمقام، فمعنى قوله: "دون نفسي الحال": غير نفسي الحال، على أنه صفة مصدر محذوف، والتقدير: ومشابهة لا بـ ليس مشابهة غير نفسي الحال والدخول على المعارف (256).

(252) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(253) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(254) شيخ زاده: محمد بن مصطفى الفُوجُوي (المتوفى 950 هـ)، شرح قواعد الإعراب، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، (لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، ط1، 1416 هـ - 1995 م)، 1/ 122.

(255) الكاشي (كان حياً 745 هـ-1344م): يحيى بن أحمد الكاشي، أو الكاشاني (عماد الدين) رياضي، أديب، محدّث، توفى بأصفهان، من آثاره: شرح مفتاح العلوم للسكاكي، اللباب في الحساب، حاشية على شرح آداب السمرقندي في آداب البحث. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 13/ 184.

(256) ينظر، ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، 1/ 199، عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، 1/ 537.

("التَّوَعُّ الرَّابِعُ: فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:

حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْأِسْمَ الْمَفْرَدَ")

أي: تعمل في الاسم المفرد، لا الاسمين، (وَهِيَ سَبْعَةٌ أَحْرَفٍ).

[العامل السادس والعشرون: الواو]

("أَحَدُهَا: الْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى: مَعَ؛ نُحْوُ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ") ولا

تنصب هذه حتى يكون قبلها فعل؛ كاستوى، أو معنى فعل؛ نحو: "ما شأئك وزيداً"؟ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى: مَا تَصْنَعُ؟ وَمَا تَلْبَسُ؟ كَذَا فِي الْمَصْبَاحِ⁽²⁵⁷⁾.

(الْمَفْعُولُ مَعَهُ: هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ وَآؤُ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى: "مَعَ"؛ لِمُصَاحِبَةِ

مَعْمُولِ فِعْلٍ") لفظاً أو معنى، فقلوه: "المذكور بعده الواو" احترازاً عن المذكور

بعد غيره، كالفاء⁽²⁵⁸⁾، وقلوه: "الكائنة بمعنى: مع" احترازاً عن المذكور بعد

مع، واللام متعلّق بـ المذكور؛ "أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة

معمول فعلٍ"، وقلوه: "مصاحبة" مصدرٌ مضاف إلى المفعول، والمراد بمصاحبة

معمول "الفعل": "مشاركته له في أصل ذلك المفعول في زمانٍ واحدٍ؛ نحو:

سِرْتُ وزيداً"، أو مكانٍ واحدٍ؛ نحو: لو ترك الناقة وفصيلها لرضعها"، والمراد

بـ معمول فعلٍ: ما عدا المفعول به المنصوب⁽²⁵⁹⁾.

(257) ينظر، السيرافي: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، 2/ 202.

(258) الواو فيها معنى العطف والجمع، فناسب معنى المعية، بخلاف الفاء فيها العطف، وهي عارية عن المعية. ينظر، الأزهرى: خالد بن

عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 188.

(259) المراد بمصاحبته لمعمول الفعل: مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: (سرت وزيداً)، أو مكان واحد، نحو: (لو تركت

الناقة وفصيلها، لرضعها)، فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: (جاءني زيد وعمرو) فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل

الفعل دون المصاحبة، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 1/

واعلم "أنَّ مذهب جمهور النحاة": "أنَّ العامل في المفعول معه الفعل،
أو معناه، بواسطة الواو" التي بمعنى: "مع"، وعند المصنّف: الواو بنفسها
عاملة⁽²⁶⁰⁾.

[العامل السابع والعشرون: إلّا]

("والثاني: إلّا، للإستثناء؛ نَحْو: جَاءَني الْقَوْمُ إلّا زَيْدًا.

وَمَعْنَى الإِسْتِثْنَاءِ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ") والمستثنى
ينصب في الكلام الموجب التام⁽²⁶¹⁾، وفيما إذا "تقدّم المستثنى على المستثنى
منه أو انقطع عنه"، "نحو: ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ، وما جاءني أحدٌ إلّا
حماراً".

[العامل الثامن والعشرون: يا]⁽²⁶²⁾

(ويا، نَحْو: يَا رَجُلًا).

[العامل التاسع والعشرون: أيّا]

(وأيّا، نَحْو: أيّا رجلاً).

[العامل الثلاثون: هيّا]

(وهيّا، نَحْو: هيّا رجلاً).

(260) والفعل العامل في المفعول معه يكون لفظاً؛ نحو: جئتكَ وزيداً، ويكون معني، نحو: ما لك وزيداً؟ والمراد بالفعل لفظاً: الفعل وشبهه من أسماء الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، ونحوها، والمراد بالفعل معني -أي: تقديرًا- غير ما ذكر ممّا يستنبط فيه معنى الفعل، نحو: ما لك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ لأنّ التقدير: ما تصنع وعمراً؟ أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، الكناش في فني النحو والصرف، 1/180.

(261) الموجب: هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبه النفي، والمراد بشبه النفي: النهي والاستفهام، والتام: هو الذي ذكر فيه المستثنى منه. والاستثناء المتصل: هو أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه؛ نحو: جاء القوم إلّا زيداً، والمنقطع: ألا يكون بعضاً من المستثنى منه؛ نحو: جاء القوم إلّا حماراً، فالحمار ليس من جنس القوم. ينظر: ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، 48/2، وابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2/212.

(262) سيتكلم على عوامل تنصب ما بعدها، وهي أدوات النداء.

[العامل الحادي والثلاثون: أي]

("أي، نَحْوُ: أي رجلاً").

[العامل الثاني والثلاثون: الهمزة]

(والهمزة، نَحْوُ: "أرجلاً").

"وهذه الخمسة" المذكورة ثابتة (للنداء).

"وَمَعْنَى الْمُنَادَى": "هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ"⁽²⁶³⁾؛ "أي: توجُّهه إليك بوجهه أو بقلبه، كما إذا ناديت مُقبِلاً عليك بوجهه حقيقةً؛ مثل: يا زيد، أو حكماً؛ مثل: "يا سماء"، ويا أرض، فإِنَّمَا نُزِّلْنَا" أولاً منزلةً مَن له صلاحيةُ النداء،" ثمَّ أُدْخِلَ عليهما حرفُ النداء، [13/ظ] وقُصِدَ نداؤهما، فهما في حكم مَن يطلب إقباله، كذا في الفوائد الضيائية⁽²⁶⁴⁾.

(يَحْرَفُ نَائِبٍ مَنَابٍ: ادْعُ) الإنشائي؛ لأنَّ الجملة الندائية إنشائية، فالأولى تقدير: دعوتُ؛ لأنَّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي، كذا قيل، "واحترز به عن نحو: ليقبل زيد".

وقوله: ("لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا") تفصيلٌ للحرف، فمثالُ اللفظيِّ نحو: يا زيد، ومثالُ التقديريِّ (نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا﴾ [يوسف: 29] أي: يَا يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا) في الوافية: ف يا: نائب منابٍ أدعو تقديراً، وإمَّا وجب [حذف]⁽²⁶⁵⁾ الفعل هنا لأنَّ حرف النداء قائمٌ مقامَ الفعل، ونائبٌ - أي: يا- منابَه، فلم يجزِ الجمعُ بين النائب والمنوب، ولم يجزِ أيضاً ذكرُ الفعل عند حذف حرف النداء؛ لئلاَّ يلتبس بالإخبار⁽²⁶⁶⁾.

(263) المناوي: محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 677.

(264) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، 312/1.

(265) بين معكوفتين سقط من (أ).

(266) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 288/1.

(وَيَا: اِخْتَصَّتْ بِأَنْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ وَالْمُتَوَسِّطُ، دُونَ أَخَوَاتِهَا) الباء في "بأن" أدخلت على المقصور عليه؛ يعني: اختصت بهذه الثلاثة، متجاوزاً هذه الثلاثة عن أخواتها، قال السيّد الشريف في شرح المفتاح: الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص: أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه؛ أعني: ما لا الخاصّة، فيقال مثل: خصّ المال بزيد؛ أي: المال لزيدٍ دون غيره، إلّا أنّ المتعارف في الاستعمال إدخال "الباء" على المقصور -أعني الخاصّة- كقولك: خصّ زيداً بالمال، بناءً على تضمين معنى التميّز والإفراد، وذلك لأنّ تخصيص الشيء بأخرٍ في قوّة تميّز الآخر به، فكأنّك قلت: مُيِّزَ زيدٌ بالمال عن غيره، ومن هذا الاستعمال: خصّت فلاناً بذكرٍ، هذا كلامه (267).

قال العلامة التفتازاني في المطوّل: وأما "يا" فقليل: حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنّها لطلب الإقبال مطلقاً، وقيل: بل للبعيد، واستعمالها للقريب لأغراض، وفي الحواشي الحسنية: القول الأوّل قول ابن الحاجب، وهو أولى من القول الثاني، وهو قول الزمخشريّ "باستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل".

و"يا" أكثرُ حروف "النداء" استعمالاً؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29] ولا يُنادى اسمُ الله عزَّ [14/و] "وجلّ" والاسم المستغاث وأيّتها إلّا بها، ولا المندوب إلّا بها، أو بي: وا".

(267) ينظر، الدسوقي: محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، عبد الحميد هندراوي، (لبنان: المكتبة العصرية)، 1،

(وَأَيًّا وَهَيَا) قيل: أصلهما: يا، فزيدت عليهما الهمزةُ أو الهاء؛ ليدلَّ على زيادة المسافة، وَ("وَضِعْنَا لِلْمُنَادَى الْبَعِيدِ") أو لمن هو بمنزلة البعيد، من نائمٍ أو ساهٍ، فتقول للنائم أو الساهي عندك: أيا غافل، أو: هَيَا غافل.

(وَأَيِّ وَالْهِمَزَةُ لِلْمُنَادَى الْقَرِيبِ) في المطوَّل: وقد يستعملان في البعيد، انتهى. "ونقل ابن الخبَّاز⁽²⁶⁸⁾ عن شيخه: أهما للمتوسِّط، وأما الذي للقريب هو يا"، قيل: أصل أي: يا، فقلبت؛ لئلا يمتدَّ الصوتُ بها كما يمتدُّ في: يا، فوَضِعَ للقريب، ورأى قرب الهمزة لزيادة حرفٍ فيه، وأصل الهمزة: يا، فحذفت منها الياء، فبقيت ألفٌ ساكنة، فلم يصحَّ الابتداء، فحُرِّكت الألف ووُضِعَت للتقريب؛ لأنَّ نقصانَ اللفظ يدلُّ على قرب المسافة⁽²⁶⁹⁾، وهذا معنى قول المصنِّف: (لَكِنَّ الهمزةَ لِلأقربِ، وَأَيِّ مُنادَى المُتوسِّطِ).

واعلم أنَّ هذه الحروف إمَّا تنصبُ المنادى إذا كان مضافاً أو مشابهاً للمضاف أو نكرةً، وأما المنادى المفرد والمعرفة فمضمومٌ؛ نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، لكنَّ محلَّه نصب⁽²⁷⁰⁾.

"ولما فرغ عن الحروف العاملة في الاسم، شرع في بيان الحروف العاملة في الفعل، فقال رحمه الله:"

(268) ابن الخبَّاز (000 - 639 هـ = 000 - 1241 م): هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلبي، شمس الدين أبو عبد الله، نحويٌّ ضرير، له تصانيف، منها: (الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية - خ) وهو شرح لألفية ابن معطي، و(توجيه اللمع - خ) شرح لكتاب اللمع لابن جني، في الأزهر. الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 1/117.

(269) ينظر، الخبَّاز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، ص 319.

(270) المنادى الذي يقع بعد أداة النداء له خمس صور: 1- مضاف ويكون منصوباً؛ نحو: يا عبد الله. 2- شبيه بالمضاف، وهو كل اسم تعلق به شيء وهو من تمام معناه، ويكون منصوباً أيضاً؛ نحو: يا محموداً أفعله. 3- النكرة الغير مقصودة، ويكون منصوباً كذلك؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. 4- النكرة المقصودة. 5- المفرد المعرفة، فيبينان على ما يرفعان به، ويكونان في محل نصب، مثال الأول: يا رجلاً، وأنت تقصدُ رجلاً بعينه، ومثال الثاني: يا زيدُ، يا زيدان، يا زيدون. ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، 195-201.

(النوع الخامس: في ثلاثة عشر نوعاً:

حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف")

وإنما قدّم الحروف الناصبة على الجازمة؛ لتقدّم الأربعة على الخمسة، أو لأنّ تأثير الناصبة قويٌّ؛ إذ أثرها وجوديٌّ، وتأثير الجازمة ضعيفٌ؛ لأنّ أثرها عديميٌّ، وإنّما عملت هذه الحروف في الفعل لاختصاصها.

[العامل الثالث والثلاثون: أنْ]

(أنْ) المصدرية، وإنّما قدّمها على سائر الحروف الناصبة؛ لكونها أصلٌ؛ إذ لا اختلاف فيها، وإنّما عملت؛ لكونها مشابهةً بـ أن المفتوحة التي هي من الحروف المشبهة بالفعل لفظاً - وهو ظاهرٌ - ومعنى⁽²⁷¹⁾؛ إذ تغيّر الجملة التي بعد "أن" [المصدرية، كما أنّ الجملة بعد أن]⁽²⁷²⁾ في تأويل المفرد، وإنّما قيّدنا بالمصدرية؛ احترازاً عن الزائدة والمفسّرة والواقعة بعد ظننت، فإنّ كلاً منها لا تنصبه.

[العامل الرابع والثلاثون: لنْ]

(ولنْ) واختلفوا فيها، فقال سيبويه: حرف برأس، وهو الصحيح، وقال الخليل: أصلها: لا أن، حُذِفَتْ [14/ظ] الهمزة للتخفيف، وسقطت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وقال الفراء: أصلها لا، فأبدل النون في الألف،⁽²⁷³⁾ فصار: لن .

(271) أي: تعمل في الظاهر والمضمر، بخلاف بقية النواصب، فهي تعمل في الظاهر فقط؛ لهذا كانت "أن" أمّ الباب.

(272) بين معكوفتين سقط من (أ).

(273) ينظر، الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، جار الله (المتوفى، 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق د: علي بو ملحم، (لبنان: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م)، ص 407.

[العامل الخامس والثلاثون : كِي]

(وَكِي) وهي تستعمل على وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرف جرٍّ، فبعدها "أن" مضمرة، والثاني: أن تكون بمنزلة: أن، فالفعل [منصوب]⁽²⁷⁴⁾ بها، وهذا مذهب البصريين، وهو الأصحُّ؛ "لدخول اللام عليها في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: 23] ولو كانت حرف جرٍّ، لما دخل عليها الجارُ"⁽²⁷⁵⁾.

[العامل السادس والثلاثون: إِذْن]

(وَإِذْنٌ) وهي حرفٌ برأسها عند بعضهم، وهو ظاهر، وعند بعضهم: أصلها: إِذْ أَنْ، حُفِّفَتِ الهمزة بحذفها، وهي جوابٌ باعتبار القول، جزاءً باعتبار الفعل⁽²⁷⁶⁾.

(مثالٌ "أَنْ" نَحْوُ: "أَحِبُّ أَنْ تَقُومَ") أي: قيامك، ("وَلَنْ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ") في المستقبل؛ (نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ؛ وَلَنْ حَرَفَانِ لِلنَّفْيِ؛ نَحْوُ: "لَا" و"لَنْ"، وَلَكِنَّ "لَنْ" أَبْلَغُ؛ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ "لَنْ" لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ أَبَدًا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: 143] يا موسى، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ⁽²⁷⁷⁾، وهذا باطلٌ، وإلَّا لما جاز توقيئُ

(274) بين معكوفتين سقط من (أ).

(275) مذهب البصريين أنَّ (كي) تارة تكون حرفَ جرٍّ، وتارة تكون ناصبة، والكوفيون يقولون: بأنها ناصبةٌ بنفسها، مثل: أن. ينظر، ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، 5/ 129.

(276) أي: جواب القول المقابل للقول المقابل، والجزء: هو الفعل المقابل للفعل المقابل.

(277) المعتزلة: مدرسة كلامية نشأت في البصرة في نهاية القرن الثاني للهجري، وهم أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وكان واصل بن عطاء تلميذاً للحسن البصري، وخالفه في مرتكب الكبيرة؛ إذ عدَّ واصلٌ أنَّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلةٍ بين منزلتين، واعتزل مجلسه، فسُيِّي هو وأصحابه بالمعتزلة، وخالفوا أهل السنة في مسائل، منها: خلق أفعال العباد وخلق القرآن. ينظر، الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت، 548هـ)، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، 43/1 - 46.

الفعل بعد: "لن أفعلَ إلى وقتِ كذا، وقد جاء؛" بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ [يوسف: 80]، ومن أراد تفصيل هذا، فليراجع في الكتب الكلامية. (وَ كَيْ لِلتَّعْلِيلِ؛ نَحْوُ: حِثُّكَ كَيْ تَقُومَ، مَعْنَاهُ: "مَا كَانَ مَا قَبْلَهُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَهُ؛ نَحْوُ: "أَسَلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ"، "فَيَكُونُ الْإِسْلَامُ سَبَبًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ". وَ إِذْنُ: "لِلْجَوَابِ بِاعْتِبَارِ الْقَوْلِ"، والجزاء باعتبار الفعل؛ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ: إِذْنُ أَكْرَمَكَ) بالنصب، وإنما تنصب الفعل المضارع إذا كان بعدها مشغولاً لها، فارغاً من غيرها، غير معتمدٍ على شيء من مبتدأ، أو شرط، أو قسمٍ قبلها، فإذا اعتمد على شيءٍ من ذلك، بطل عملها، أي: إذن، كقولك: أنا إذن أكرمك - بالرفع - لاعتمادها على شيءٍ قبلها، وهو المبتدأ؛ أعني: أنا، وقولك: [إن] ⁽²⁷⁸⁾ تأتي إذن أكرمك، بجزم أكرمك؛ "إذا" شرطٌ يستدعي الجزاء، ونحو: والله إذن لا أفعل.

فإن قيل: لم ألغى عملُ إذن في هذه المواضع؟

قلنا: لأنَّ المبتدأ لا يكون بدون الخبر، والشرط بدون الجزاء، والقسم بدون الجواب، [15/و] وإذن لم يوضع للعملِ البتَّة، فيجوز الإلغاء، وكذا إذا أُريد بالفعل المضارع الحال؛ نحو: إذن أظنُّك كاذباً؛ أي: بطل عملُ "إذن" وإن لم يعتمد على شيءٍ قبلها؛ لأنَّ بابَ الحروفِ الناصبة للفعل المضارع مبنيٌّ على الاستقبال ⁽²⁷⁹⁾.

(278) بين معكوفتين سقط من (أ).

(279) هنا ذكر شروط عمل (إذن) وهي: 1- أن تكون في صدر الكلام. 2- أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً. 3- ألا يفصل بين إذن وفعلها بفاصل.

وذكر هنا فقط أربعة نواصب، وهي تنصب بنفسها وهي متَّفَق عليها، بقي ستة نواصب مختلف عليها وهي تنصب بأن مضمرة بعدها وهي: (لام كي، ولام الجحود، وحتى، وفاء السببية، والجواب بالواو المفيد للمعنى الواقعة بعد الأمر). ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 206-209.

(النوع السادس: "مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:

حُرُوفٌ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ):

[العامل السابع والثلاثون: إِنَّ]

(إِنَّ، وَهِيَ لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ؛ نَحْوُ: إِنَّ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ) وهما مجزومان إذا كانا مضارعين، وإن كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم؛ نحو: إن خرجت خرجت، وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً؛ نحو: إن تأتيني أكرمك، فالأول مجزوم؛ لاستحقاق الإعراب، وملاصقة حروف الجزم إيّاه، وأمّا "الثاني" فلا يظهر فيه الجزم، وإن كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، فإنّ الشرط لا يظهر فيه الجزم، وأمّا الجزء ففيه الوجهان: الرفع والجزم؛ نحو: إن أكرمتني أكرمك وأكرمك⁽²⁸⁰⁾.

[العامل الثامن والثلاثون: لَمْ]

(وَالثَّانِي لَمْ؛ نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ، وَكَلِمَةُ (لَمْ) تَقْلِبُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَتَنْفِيهِ).

[العامل التاسع والثلاثون: لَمَّا]

(وَالثَّلَاثُ: لَمَّا، كَذَلِكَ) أَي: تَقْلِبُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ مَاضِيًا وَتَنْفِيهِ؛ مِثْل: لَمْ، قِيلَ: أَصْلُ "لَمَّا" لَمْ، زِيدَتْ عَلَيْهَا "مَا"، وَأُدْغِمَتْ الْمِيمُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: لَمَّا؛ (نَحْوُ: لَمَّا يَضْرِبُ).

(280) قال ابنُ يعيش: ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارعين أو ماضيين، أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا، فإن كانا مضارعين، كانا مجزومين، وظهر الجزم فيهما؛ كقولك: "إن تقم أقم". وإن كان ماضيين، كانا مُثَبَّتَيْنِ على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدراً؛ نحو قولك: "إن قمت قمت"، والمعنى: "إن تقم أقم". فإن كان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، فيكون الأول في موضع مجزوم، والثاني معربًا؛ نحو قولك: "إن قمت أقم". ولا يحسن عكسُ هذا الوجه، بأن يكون الأول مضارعًا معربًا، والثاني ماضيًا منبياً؛ نحو قولك: "إن تقم قمت". ابن يعيش: يعيـش بن علي بن يعيـش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، 5/ 108.

والفرق بين لم ولما: أن في لهما توقُّعاً ليس في لم؛ لأنَّ لهما لنفي: قد فعَل، ولم لنفي: فعَل، ولهما في النفي بمعنى: قد في الإثبات، وفي قد معنى التوقُّع، فكذلك في لهما، تقول لقوم ينتظرون ركوب الأمير: قد ركب ولما يركب.

وأنَّ في لهما استغراقاً واستمراراً ليس "في لم"، تقول: "ندم أدُّم ولم ينفعه الندم؛ أي: "عقيب ندمه"، ولا تقول: لهما ينفعه الندم؛ إذ الندم نفعه بقبول التوبة، وإذا قلت: ندم الشيطان ولما ينفعه الندم، أفاد عدم استمرار النفع له، وبينهما فرق آخر، إن أردت تعريفه فانظر إلى الافتتاح (281).

[العامل الأربعون: لَامُ الأَمْرِ]

(والرابع: لَامُ الأَمْرِ، نَحْوُ: لِيَضْرِبَ زَيْدٌ) وهو احترازٌ عن لام الجرِّ ولام التأكيد، فإنَّهما لا يجزمان الفعل، وإمَّا كُسِرَتْ هذه اللامُ - "مع أنَّ الأصل في الحروف الواردة على هجاءٍ واحدٍ أن تفتح - فرقاً بينها وبين لام الابتداء"، وإمَّا عمِلت الجزم؛ لأنَّها مشابهةٌ بلام الجرِّ صورةً، لكنَّه [15/ظ] لدخول الفعل لم تعملَ عملَها، بل هو يقابله، وهو الجزم في الفعل.

(والأمر: طَلَبُ الفِعْلِ مِنَ الفَاعِلِ) (282).

[العامل الحادي والأربعون: لا لِلنَّهْيِ]

(والخامس: لا لِلنَّهْيِ؛ نَحْوُ: لا يَضْرِبُ) احتراز بقيد: النهي عن "لا" التي للنفي، فإنَّها لا تجزم، وإمَّا عمِلت "لا" هذه الجزم؛ لمشابهتها بـ "إن" الشرطية في لزومها المضارع، ونقل معناه من الإخبار إلى الإنشاء، كما أنَّ "إن" تنقل الفعل من كونه مجزوماً إلى كونه مشكوكاً فيه.

(281) ينظر، ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، 34/5.
(282) ينظر: شمس الدين أحمد المعروف بـ ديكنقوز أو دنقوز (المتوفى، 855هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط3، 1379 هـ - 1959 م)، ص54.

(وَالنَّهْيُ: طَلَبُ تَرْكِ الْفِعْلِ) ثُمَّ إِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ يَسْتَعْمَلَانِ لِمَعَانٍ
مختلفة، كلُّها مذكورةٌ مع أمثلتها في علم الاصول، خصوصاً في التوضيح،
فمَن أراد تفصيل ذلك، فليطالع فيه ⁽²⁸³⁾ .
"ولما فرغ من بيان الحروف، شرع في بيان الأسماء، فقال:"

(«النَّوْعُ السَّابِعُ: مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:

أَسْمَاءٌ تَجْزُمُ الْأَفْعَالَ عَلَى مَعْنَى: (إِنْ) يَعْنِي: لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

وَهِيَ تِسْعَةٌ أَسْمَاءٌ»:

يقولون: أَسْمَاءٌ مَنْقُوصَةٌ، وَإِنَّمَا قَالُوا: أَسْمَاءٌ مَنْقُوصَةٌ؛ لاحتياجها إلى
الشرط والجزاء والصلّة، كذا قيل.

[العامل الثاني والأربعون: مَنْ]

(أَحَدُهَا: مَنْ؛ نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ) بِالْجَزْمِ فِيهِمَا.

[العامل الثالث والأربعون: أَي]

(وَالثَّانِي: أَي) فِي الْحَوَاشِي الْعَصَامِيَّةِ: هُوَ مِمَّا يَجْزُمُ مطلقاً، سِوَاهُ كَانَ مَعَ

مَا؛ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: 110] وَبِدُونِهِ؛ (نَحْوُ:

أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ) ⁽²⁸⁴⁾ .

[العامل الرابع والأربعون: مَا]

(وَالثَّلَاثُ: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ).

(283) ينظر، عبيد الله بن مسعود المجبوبي البخاري الحنفي، التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، 1/ 421-422.

(284) ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص50.

[العامل الخامس والأربعون: مَتَى]

(والرابع: مَتَى لِلزَّمَانِ) وهو يجزم المضارع مُطلقاً، سواءً كان مع ما أو

بدونه؛ (نَحْوُ: مَتَى تَخْرُجُ أَخْرَجَ) ⁽²⁸⁵⁾.

[العامل السادس والأربعون: أَيْنَ]

(والخامس: أَيْنَ، لِظَرْفِ الْمَكَانِ) وهو أيضاً يجزم المضارع مُطلقاً، سواءً كان مع ما؛ نحو قوله

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78] أو بدونه؛ (نَحْوُ: أَيْنَ تَمْرُزُ أَمْرَزَ) ⁽²⁸⁶⁾.

[العامل السابع والأربعون: أَنَّى]

(والسادس: أَنَّى) بفتح الهمزة والنون المشددة؛ (نَحْوُ: أَنَّى تَأْكُلُ آكَلْنَا).

[العامل الثامن والأربعون: حَيْثُما]

(والسابع: حَيْثُما) وهو يجزم المضارع مع ما، وأما بدونه فلا؛ (نَحْوُ:

حَيْثُما تَذْهَبُ أَذْهَبَ).

[العامل التاسع والأربعون: مَهْمَا]

(والثامن: مَهْمَا) ومعناه: أيّ حالةٍ، واختلفوا في مهمما، فقال بعضهم:

مفردة، وقال بعضهم: مركّبة، ثمّ اختلفوا في الأصل، فقال بعضٌ: أصلها

ماما، فما الأولى أداة الشرط، والثانية زائدة، فلمّا اجتمعت كلمتان بلفظٍ

واحد، قُلبت الألف الأولى ياءً، فصار: مهمما، وقال بعضٌ: أصلها مه؛ بمعنى:

اكفّف؛ أي: امتنع، وما: أداة الشرط؛ (نَحْوُ: مَهْمَا تَخْرُجُ أَخْرَجَ) ⁽²⁸⁷⁾.

(285) ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص222.

(286) والمعنى: في أيّ مكانٍ تكن فيه، أكن فيه.

(287) وأما مهمما ففيها قولان؛ أحدهما: هي اسم مفرد للعموم؛ لأنّ الأصل عدم التركيب، والثاني: هي مركبة، وفي أصلها قولان؛ أحدهما:

أصلها (ماما) فالأولى شرطية، والثانية للتوكيد، مثلها في: إن ما: إماء، وأينما، إلا أنّ الألف الأولى قلبت هاء؛ لئلاّ يستنكر تكرير

اللفظ، وهو قول الخليل، والثاني: أنّ أصلها مه، التي بمعنى: اكفّف، وما: شرطية، والمعنى: اكفّف عن كلّ شيءٍ، ما تفعل أفعلاً، ويدلُّ

على أنّ مهمما اسم، أو فيها اسمٌ: عود الضمير إليها في مثل قوله تعالى: {مهما تأتينا به من آية}. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن

الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 53.

[العامل الخمسون: إِذْمًا]

(والتاسع: إِذْمًا) وهي تجزم المضارع مع: ما، وأَمَّا بدونه فلا؛ (نَحْوُ: إِذْمًا

[16/و] [تَفْعَلُ أَفْعَلًا] ومعناه: شيئاً ما إن تفعَلَ أفعله (288).

("النَّوعُ الثَّامِنُ: مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا":

"أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نَكَرَاتٍ")

على أَنَّ الأسماءَ "النكرات" تُمَيِّزُ عن تلك الأسماء (289).

(وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَسْمَاءُ):

[العامل الحادي والخمسون: العدد]

(أَوْلَهَا) أي: أَوْلُ تلك الأربعة ("لفظة": "عَشْرَةٌ، إِذَا رَكِبَتْ مَعَ أَحَدٍ أَوْ

اثنَيْنِ... إِلَى تِسْعَةٍ")؛ يعني: أَنَّ هذه الأسماءَ كُلُّهَا مبهمَةٌ؛ إذ لا يُدْرَى أَنَّ

المقصود ما هو؟ فهي تقتضي ما يُرْبِلُ إِهْمَامَهَا وَيُبَيِّنُهَا، والإزالةُ قد تكونُ

بطريقِ الإضافة، كما سيأتي مثلاًها في المتن، وقد تكونُ بطريقِ ذكرِ المزيدِ

بعدها منصوباً؛ (نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَاثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا... إِلَى تِسْعَةِ

عَشَرَ دِينَارًا).

وَيَقَالُ فِي الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ: وَاحِدٌ، وَفِي الْمُثَنَّى: ائْتَانِ، وَفِي الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ:

وَاحِدَةٌ، وَفِي الْمُثَنَّى: ائْتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ، وَمَا

فَوْقَهُمَا) أي: ما فوق المفرد والمثنى (إِلَى الْعَشْرَةِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ

(288) إذما: أداة شرط، تجزم فعلين، وهي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرفٌ عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم

قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم. ابن هشام: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، مغني اللبيب عن كتب

الأعراب، ص 120.

(289) الأسماء النكرات: هي التي وُضِعَتْ لغير معينة، كرجل وفرس وغيرها. والتمييز: التبيين والتفسير، واصطلاحاً: ما يرفع الإهمام المستقر

عن ذاتٍ مذكورة؛ نحو: عندي رطلٌ زيتاً. ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، شرح عوامل

الجرجاني، ص 231.

المَشْهُورِ؛ نَحْوُ: ثَلَاثَةٍ، بِإِثْبَاتِ التَّاءِ لِلْمُذَكَّرِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَنَحْوُ: ثَلَاثٌ،
بِحَذْفِ التَّاءِ لِلْمُؤنَّثِ إِلَى الْعَشْرَةِ).

فإن قيل: لم أثبت التاء في المذكر وأسقطتها في المؤنث من الثلاثة إلى

العشرة؟

قلنا: لأنَّ المعدود الجمع هنا، فيكون مؤنثاً، فيلزم لحوق التاء بعده، وإذا
لحقَّتْ للمذكر، لم تلحق للمؤنث؛ فرقاً بينهما، ولم يعكس؛ لأنَّ المذكر أسبق؛

(كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: 7])

وقيل: هنا نكتة لطيفة، وهي "أنَّ" أسماء العدد "إمَّا" يكون تذكيرها بالتاء
وتأنيثها بسقوطها "إذا كان المميز مذكوراً"، وأمَّا إذا لم يذكر، ففيه وجهان:
التأنيث بتقدير المذكر، والتذكير بتقدير المؤنث، المذكر والمؤنث، والتذكير
المؤنث، ففي مثل قوله عن النبي محمد: ((بُني الإسلام على خمس))⁽²⁹⁰⁾

روايتان: خمس، وخمسة، فالتقدير في الأولى: خمس معالم أو قواعد، وفي
الثانية: خمسة أشياء، أو أركان، أو أصول، انتهى.

ولهذا فرغ عن بيان العدد المفرد، شرع في بيان العدد المركب، فقال:

(«وَتَرْكِيْبُ الْمَذَكَّرِ: أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا؛ جَارٍ عَلَى الْقِيَّاسِ

(290) الروايتان في كتب الصحاح، الأولى: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان" أخرجه البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس»، 11/1، رقم الحديث 8.

والرواية الثانية: عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بني الإسلام على خمسة: على أن يؤخذ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج»، فقال رجل: الحج وصيام رمضان؟! قال، «لا، صيام رمضان والحج» هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (المتوفى 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، (لبنان: دار إحياء التراث العربي)، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس» 45/1، رقم الحديث 16.

المشهور") يعني: إذا رُكبت العدد المفرد مع العشرة، أُسقطت التاء من العشرة مع المذكّر، وأثبتت مع المؤنث.

(وتركيب المؤنث: "إحدى عشرة امرأة"، "واثنتا عشرة امرأة"، بإثبات التاء؛ جارٍ على [16/ظ] "القياس المشهور".

وثلاثة عشر رجلاً، وأربعة عشر رجلاً... إلى عشرين؛ بإثبات التاء في المذكّر، على غير القياس المشهور. وثلاث عشرة امرأة وأربع عشرة امرأة... إلى عشرين؛ بحذف التاء في المؤنث، على غير القياس المشهور) وإنما أُسقطت التاء من العشرة مع المذكّر؛ لأنّ الأوّل مذكّر، فلو لم يحذف منها التاء، "لاجتماع علامات التأنيث من جنس واحد فيما [هو كالكلمة الواحدة، بخلاف إحدى عشرة واثنتا عشرة، فإنّ التأنيث فيهما من جنسين]"⁽²⁹¹⁾.

وشين العشرة مكسورة عند بني تميم؛ لئلا يلزم توالي الفتحات، وعند أهل الحجاز ساكنة؛ حتى لا يلزم توالي الحركات، واللغة الفصيحة بالسكون⁽²⁹²⁾.

"ولما فرغ عن بيان حال أسماء الأعداد، شرع في بيان حال مميزاتها، فقال: (ومميّز ثلاثة إلى العشرة) والثلاث إلى العشر (مخفوض) أي: مجرور" (مجموع) وإنما ابتداءً من الثلاثة لأنّ مميّز الواحد والاثنين.

"أمّا كونه مخفوضاً"، "فلأنّه لما كثر استعماله آثروا في جرّ التمييز الإضافة للتخفيف؛ لأنّها تسقط التنوين، وأمّا كونه مجموعاً فيطابق المعدود والعدد".

(291) سقط بين معقوفتين من (أ) و(د).

(292) ينظر، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى، 672هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، المحقق د: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (السعودية: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م)، 2/ 401.

وقال العلامة ابن الحاجب في الكافية: "ومميّز الثلاثة مخفوضٌ ومجموع،
لفظاً أو معنى"، هذا كلامه (293).

مثال المجموع لفظاً (نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ) ومثال المجموع
معنى نحو: ثلاثة رَهْطٍ - بفتح الراء - فإنه اسم جمع.

(294) ("وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، بَلْ إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ
مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ؛ نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَفِي الْمَوْثِقِ:
إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ") أمّا نصبه في أحد عشر إلى تسعة
عشر، فلأنهم كرهوا أن يصير ثلاثة أسماء كلاسماً الواحد، وقيل: أمّا نصبه،
فلتمام الاسم قبل بتقدير التنوين في: أحد عشر إلى تسعة عشر؛ لأن كل
تنوين حذف بغير اللام والإضافة، فهو في تقدير الثبوت، انتهى.

وأمّا نصبه في عشرين وأخواتها، فلتنعذر الإضافة، إذ لا يستقيم إبقاء
النون معها؛ إذ هي في صورة الجمع، ولا حذفها؛ "إذ ليست في الحقيقة نون
الجمع"

"وأمّا" إفراده فلكونه الأصل، وحصول غرض التميّز به، فلا يسوغ
العدول عنه عن غير حاجة.

(وَمُمَيِّزُ مِئَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَّتَهُمَا وَجَمْعِهِ) أي: مميّز المئة والألف ومميّز تثنية
المئة والألف ومميّز جمع الألف (مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ) [17/و] أمّا كونه مخفوضاً،
فلإضافتها إليه، وأمّا كونه مفرداً، فلحصول الغرض به، وإنّما لم يقل: وجمعها،
كما قال: وتثنيتهما؛ لعدم استعمال جمع المئة، فلا يقال: ثلاثة مئات إلى تسع
مئات، بخلاف التثنية، فإنه يقال: مئتا رجل؛ (نَحْوُ: مِئَةٌ رَجُلٍ، وَمِئَتَا رَجُلٍ،

(293) ابن الحاجب: جمال الدين بن عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، ص 38.

(294) (وتسعين) سقط من (ج) و(د).

وَأَلْفٌ رَجُلٍ، وَأَلْفَا رَجُلٍ، وَأَلْفٌ رَجُلٍ) وفي الحواشي العصامية: وقد يجمع؛ نحو: "مئة رجال، وقد يفرد منصوباً، قال الشاعر":

"إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِئْتِينَ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْعَنَاءُ"⁽²⁹⁵⁾

[العامل الثاني والخمسون: كَم]

(وَالثَّانِي: كَم، لِلِاسْتِفْهَامِ؛ نَحْوُ: كَمَ دِرْهَمًا مَالِكٌ؟) وَأَمَّا كَمَ الْخَبْرِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُضَافُ إِلَى الْمَمَيِّزِ،

مفرداً كان ذلك المميّز أو جمعاً، تقول: كم رجلٍ لقيته! وكم رجالٍ لقيتهم!

فإن قلت: ما السرُّ في تخصيص المميّز المنصوب بالاستفهام، والمجرور

بالخبر؟

قلنا: إنَّ كم الخبريّة لا يكون إلا للكثرة، فيجرى مجرى العدد الكثير، وهو

المئة والألف، وكم الاستفهامية لا يختصُّ بالقلّة ولا بالكثرة؛ إذ الأمران جائزان

عند المستقيم، فيجرى مجرى العدد الوسط، وهو مراتب العشرات⁽²⁹⁶⁾.

[العامل الثالث والخمسون: كَأَيْن]

(وَالثَّلَاثُ: كَأَيْنٌ؛ نَحْوُ: كَأَيْنٌ رَجُلًا عِنْدِي!) واستعمالها مع "من" كثير؛

نحو قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: 45].

واعلم أنّ في "كأين لغات": منها: المذكورة، وهي أكثر استعمالاً من

غيرها؛ لأصالتها، ومنها: كاء، "على وزن كاع"، ومنها: كيء، "على وزن:

(295) البيت من بحر الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفراري.

الشاهد: تمييز المئة بمفرد منصوب، وهو شاذ. ينظر، بدر الدين: محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن

الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1420 هـ - 2000 م، ص

520، السيراني: أبو سعيد السيراني الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، 2/ 100.

(296) قال السيوطي: (كم) على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى: أي عدد، لا لقلّة ولا كثرة، ولا هي حرف ولا مركبة،

خلافاً لزاعمي ذلك، بل هي اسم بسيط، وضعت مبهمة، تقبل قليل العدد وكثيره، والدليل على اسميتها: دخول حرف الجرّ عليها،

والإضافة إليها، وعود الضمير عليها. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 602.

كيع، ومنها: كأبي، على وزن: كعي، بإسكان الهمزة، وحُذِفَت⁽²⁹⁷⁾ إحدى الياءين، ومنها: كءٍ، على وزن: كع، بحذف الياءين، وفي تفسير الكوْاشي: أصل أيّ: أوي، فعلٌ، من أويتُ إليه، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء⁽²⁹⁸⁾.

[العامل الرابع والخمسون: كَذَا]

(والرَّابِعُ: كَذَا) وأكني به عن العدد المبهم، لا عن الحديث والحكاية، "وهي مركبةٌ من كاف التشبيه وذا التي في: هذا، إلاَّ أنَّهما لما رَكِبتا تغيَّرَ حكمُ الكاف، وخلع معنى التشبيه"، واستوى فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ (نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا)، وإنما تنصبُ مميَّزها؛ لأنَّهم لما أدخلوا الكافَ على: ذا، صار بمنزلة اسمٍ مضاف؛ كقولك: ما في السماء قَدْرٌ راحةٍ سَحَابًا⁽²⁹⁹⁾.

("التَّوَعُّ التَّاسِعُ": "مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا":

كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: "أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ")

والدليلُ على اسميَّتها: عدمُ مجيء المصدر لواحِدٍ منها، فلو كانت [17/ظ] أفعالاً، لجاء لها أو لبعضها مصدرٌ.

واعلم أنَّ المستعمل في بعض المواضع عبارة: يُسَمَّى، على صيغة المضارع المجهول، وفي بعضها: تُسَمَّى، على صيغة الماضي المجهول، فكنيت في التأويل

(297) في نسخة (د): (حذف).

(298) الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، 237.

(299) قال السيوطي: (كذا) اسم مركب من كاف التشبيه و(ذا) اسم إشارة، وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم، ك(كم) الخبرية، لكن يفارقها في أنها ليس لها الصدر، تقول: قبضت كذا وكذا درهماً، وفي أنها الغالب في استعمالها تكرارها بالعطف عليها، كالمثال، وأوجه ابن خروف، فقال: إنَّهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا: كذا كذا درهماً. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/606.

في تحقيق الفرقِ برهنةً، فألهمتُ بين النوم واليقظة: بأنَّ الأوَّل اصطلاحُ أهل البصرة، والثاني اصطلاح أهل الكوفة، والله أعلم بحقيقة هذه القضية (300).

(بَعْضُهَا تَرْفَعُ، وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ) يعني: أنَّ هذه الأسماء على ضربين؛ الأوَّل: ما كان بمعنى الماضي فهو يرفع، والثاني: ما كان بمعنى الأمر فهو ينصب، وهي تسع كلمات، الناصبة منها: ستُّ كلمات، وهي التي كانت بمعنى الأمر ستَّ كلمات، فهذه كلُّها متعدية، كما أورده المصنِّف، وقد تجيء غير متعدية؛ كَصَهْ بمعنى: اسكُت، ومَهْ بمعنى: اكفُف، لكنَّ المصنِّف لم يورد هذه؛ مِن حيث إنَّها لا تعملُ في اسمٍ ظاهر، والمقصود هنا: ذكر العوامل في الظاهر (301).

[العامل الخامس والخمسون: رُوَيْدٌ]

(أَوْهَاءٌ: رُوَيْدٌ) وهو مصدرٌ أَرُوْدَ يُرُوْدُ في الأصل، "إِلَّا أَنَّهُ صُغِرَ تَصْغِيرَ الترخيم"، بأن "حُذِفَ مِنْهُ الزوائد"، ويسمَّى بالفعل، "وَجُعِلَ هَذَا الْحَذْفُ" "والتصغير" دليلاً على أنَّه خلع منه معنى المصدرية. ويُنَى، كما أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ، وإمَّا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، أَوْ لِثِقَلِ الْكَسْرِ بَعْدَ الْيَاءِ، عَلَى حِدِّ: أَيْنَ، وَكَيْفَ. ويستوي فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، فرقاً بينه "وبين الفعل"، ولأنَّه "في الأصل مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع"، وقد يكون "مصدراً مضافاً إلى مفعول: رويد زيدٍ"؛ كقوله تعالى: ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ [محمد: 4]، وقد

(300) قال خالد الأزهري: باب أسماء الأفعال، وهل هي أسماءٌ لألفاظ الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة، أو أسماءٌ للمصادر النابتة عن الأفعال، أو هي أفعال؟؟ أقوال: قال بالأوَّل: جمهور البصريين، وبالثاني: صاحب البسيط، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، وبالثالث: جماعة من البصريين، وبالرابع: الكوفيون، وعلى القول: إنَّها أفعالٌ حقيقة أو أسماءٌ لألفاظ الأفعال، لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة، واختاره ابن مالك. الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/ 281.

(301) الناصبة منها المتعدي، والرافعة هي اللازم، وقدم الناصبة لكثرة.

يكون منصوباً منوناً "على الوصفية للمصدر؛ نحو: سرتُ سيراً رويداً"، وعلى
"الحال أيضاً؛ نحو: ساروا رويداً"؛ أي: مروّين، يعني: غير مستعجلين.
"وإذا اتّصل به الكاف"؛ نحو: "رويدك زيداً"، فهو اسم فعلٍ بمعنى":
أمهل، لا غير.

(نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْدًا؛ أَي: أَمْهَل.)

ويعد) وهو اسمٌ ل: دع؛ (نَحْوُ: بعدَ زَيْدًا؛ أَي: دَعُهُ) واتركه، وقد يكونُ
مصدرًا فيضاف إلى المفعول؛ نحو: بعدَ زيدٍ؛ أَي: اتركَ زيدًا؛ بمعنى: اتركَ زيدًا
تركاً

[العامل السادس والخمسون: دُونَكَ]

(وَدُونَكَ) وهو اسمٌ ل: حُذِّ؛ (نَحْوُ: دُونَكَ؛ أَي: حُذِّ زَيْدًا).

[العامل السابع والخمسون: عَلَيْكَ]

(وعَلَيْكَ) وهو اسمٌ لازم (نحو: عَلَيْكَ زَيْدًا؛ أَي: الزَمَ زَيْدًا) قال
صاحبُ المفتاح في شرح المصباح: وعلى هذا: إليك، بمعنى: تنحّ؛ أي:
تباعد، وعليك [18/و] "من الظروف المضافة إلى الكاف"، "وقد جعل هنا
اسماً للفعل"؛ "لأنَّ الظروف تنوب مَنَابَ الأفعال وتُغني عناءها، فجُعِلت
لهذا اسماً لها⁽³⁰²⁾، انتهى.

[العامل الثامن والخمسون: هَا]

(وَهَا) وهو اسمٌ ل: حُذِّ؛ (نَحْوُ: هَا زَيْدًا؛ أَي: حُذِّ زَيْدًا) وفي هالغات،
منها: هذه المذكورة، ومنها: هاء، بالهمزة "فيها"؛ كالكاف في "ذاك"،
"وتُصَرِّفُ تصرِيفها"، وتوضّع الكاف موضع الهمزة، فيقال: هَاكَ... إلى

(302) ينظر، الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 3/ 296.

هاكئ"، وقد يُجمع بين الهمزة والكاف فيقال: هاءك - مثل: هاءك - ...
 "إلى هاءكئ، ومنها: هاء، على وزن: رام، ومنها: هاء، بجمزة ساكنة"⁽³⁰³⁾.

[العامل التاسع والخمسون: حَيْهَل]

(وَ حَيْهَل، نَحْوُ: حَيْهَلِ الثَّرِيدِ؛ أَي: اَيْتِ الثَّرِيدِ) وَ حَيْهَل: مَرْكَب
 مِنْ: حِيٍّ وَهَل، وَهُمَا مَفْتُوحَتَانِ؛ كخَمْسَةَ عَشَرَ، وَفِيهِ لُغَاتٌ ذَكَرَهَا سَبِيوِيه،
 مِنْهَا: الْمَذْكُورَةُ، وَمِنْهَا: حَيْهَلًا بِالتَّنْوِينِ، وَمِنْهَا: حَيْهَلًا بِالْأَلْفِ، وَزَادَ غَيْرُهُ:
 حَيْهَلٌ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَحَيْهَلًا بِسُكُونِ الْهَاءِ مَنْوًى⁽³⁰⁴⁾.

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الْمَاضِي فَقَالَ: (وَ الرَّافِعَةُ مِنْهَا ثَلَاثُ
 كَلِمَاتٍ):

[العامل الستون: هَيْهَات]

(هَيْهَات) أَصْلُ هَيْهَيْتَ، كَ حَرَجْتَ، قُلَيْتَ يَاؤُهُ أَلْفَاءً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَعِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى الْكَسْرِ،
 وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَضُمُّ التَّاءَ، وَبَعْضُهُمْ يَسْكُنُ [التَّاءَ]⁽³⁰⁵⁾، وَبَعْضُهُمْ يَحْذِفُهَا،
 وَبَعْضُهُمْ يُبَدِّلُ الْهَاءَ هَمْزَةً، فَيَقُولُ: أَيَهَاتَ؛ (نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ؛ أَي:
 بَعْدُ)⁽³⁰⁶⁾.

(303) ينظر، ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، 32/3.
 (304) وذكر عن بعض السلف أنه قال: إذا دُكِرَ الصالحون فحَيْهَلِ بَعْمَر، وفيه ثماني لغات، يقال: حِيٍّ هَلَا بَعْمَر، وَحِيٍّ هَلَا بَعْمَر، وَحَيْهَلِ بَعْمَر، وَحِيٍّ هَلِ بَعْمَر، وَحَيْهَلِ بَعْمَر، وَحِيٍّ هَلِ إِلَى عَمْر، وَحِيٍّ هَلِ عَلَى عَمْر. السيراني: أبو سعيد السيراني، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، 66/4.
 (305) سقط من (أ) و(ب): (التاء).
 (306) قال ابن هشام: ومنه: (هيهات) ومعناه: بعد، وتأوه مفتوحة عند الحجازيين، ومكسورة عند تميم، وبعضهم يضمُّها، ومن فتح وقف بالهاء، ومن كسر وقف بالتاء، واختلف على الضم. الجوزي: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، شرح شذور الذهب، 708/2.

[العامل الحادي والستون: شَتَان]

(وَشَتَانٌ؛ نَحْوُ: شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو؛ بمعنى: افترقا) وهو يقتضي شيئين فصاعداً؛ إذ الافتراق لا يمكن إلا بين شيئين أو أكثر.

[العامل الثاني والستون: سُرْعَان]

(وَسُرْعَانٌ؛ نَحْوُ: سُرْعَانٌ زَيْدٌ؛ أي: سَرَعَ زَيْدٌ).

وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في معناه، وهو بُعد وافتراق وسرعة⁽³⁰⁷⁾.

ثم لما بين الأسماء من العوامل؛ شرع في بيان الأفعال، فقال: الأفعال الناقصة⁽³⁰⁸⁾:

(النوع العاشر: في ثلاثة عشر نوعاً:

الأفعال الناقصة، التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)

قيل: هي أفعالٌ وُضعت لتقدير ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة.

(وهي ثلاثة عشر فعلاً) [والظاهر أنها غير محصورة⁽³⁰⁹⁾]، وقد زاد ابن الحاجب: أضَّ وعاد وغدا وراح، على هذه الثلاثة عشر، ومعنى هذه الأربعة: صار.

(307) قال ابن يعيش: والمراد: سُرْعٌ، وفُعِلَ به ما فُعِلَ بـ "شَتَان" من البناء والفتح. وفي المثل: "سُرْعَانٌ ذَا إِهَالَةٍ"؛ أي: ما أسرع هذه الإهالة! والإهالة: الشخم المذاب، زعموا أن بعضَ حَمَقَى العرب اشترى شاةً، فسأل رُعاثها، فتوهه شُخْمًا مُدَابًّا، فقال لبعض أهلها: لُحْدٌ من شاتنا إهالتها، فنظر إلى مُحاطِها فقال: سرعان ذَا إِهَالَةٍ! ف"إهالة" منصوبٌ على التمييز، وقيل: إنَّ بعضهم استضاف بقوم، فعَجَّلوا له إهالةً، فقال: سُرْعَانٌ ذَا إِهَالَةٍ. ابن يعيش: يعيـش بن علي بن يعيـش، شرح المفصل لابن يعيش، 23/3.

(308) شرع الآن في بيان النوع العاشر، وهي الأفعال الناقصة، وسميت ناقصة لأنها لا تستغني بالمرفوع عن المنصوب، بخلاف التامة، فإنها تستغني بالمرفوع عن المنصوب. ينظر، الأزهرى: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، 251.

(309) سقط من (ب) و(ج) و(د): (والظاهر أنها غير محصورة).

(وَأَيْمًا سُمِّيَتْ [18/ظ] هذه الأفعال النَّاقِصَةَ؛ لِأَنَّهَا لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ بِالْفَاعِلِ)، لو قال: بالرفوع - كما قال غيره - لكان أولى، كما لا يخفى، (بَلْ يَجْتَأُ إِلَى خَيْرٍ مَنْصُوبٍ؛ فَلِهَذَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةَ).

"كلمة": "بل" "إذا كان ما قبلها مثبتاً، دلّت على صرفِ الحكمِ عن الأوّل، وجعلته في حكم المسكوت عنه، بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه، كأن متكلم قال: أحكم على الثاني ولا أتعرض على الأوّل"، وإذا كان ما قبل "بل" منفيّاً؛ فهي عند المبرد تدلُّ على صرف ذلك النفي عن الأوّل، وجعله في حكم المسكوت عنه، كما في حكم الإثبات بعينه، وعند الجمهور: "تدلُّ على ثبوت المسند للثاني"، "وكون الأوّل في حكم المسكوت عنه"، "فلا صرف للحكم على مذهبهم"، كذا قال السيّد الشريف في شرح المفتاح، عليه رحمة الملك الفتّاح. (310)

[العامل الثالث والسّتون: كان]

(كَانَ؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) قدّم كان على الباقي؛ لأنّ كان يُعَرَّبُ به عن كلّ زمانٍ، ولا يختصُّ وقتاً، بخلاف: أصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، فإنّ فيها اختصاصاً بالوقت المعلوم. (وَلَهَا مَعَانٍ: أَحَدُهَا: بِمَعْنَى الْإِسْتِمْرَارِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 17] (311).

(310) ينظر، الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4/ 418.

(311) قال السيوطي: تختصُّ كان بمردفة: لم يزل كثيراً؛ أي: أمّا تأتي دالّة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن تدلُّ على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم، وعليه الأكثر، كما قال أبو حيّان، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين، وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى، نحو: {وكان الله سميعاً بصيراً} [النساء: 134] أي: لم يزل متّصفاً بذلك. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 437-438.

والثاني: بمعنى: حَدَثَ، أَوْ: وُجِدَ، فَهَذِهِ تَامَّةٌ؛ وَلِذَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ)،
بل يتمُّ بالرفوع؛ (كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: 280] أي:
وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ⁽³¹²⁾ .

والثالث: بمعنى الانتقال؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾
[البقرة: 34] بمعنى: صارَ مِنَ الْكَافِرِينَ) وهذه ناقصةٌ.

والرابع: بمعنى الماضي؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ غَيِّبًا؛ أي: في الزمان الماضي،
لا الاستمرار، وهذه أيضاً ناقصة⁽³¹³⁾ .

(وَالْحَامِسُ: زَائِدَةٌ)⁽³¹⁴⁾ ، إمَّا فِي الْفِظِ دُونَ الْمَعْنَى؛ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ،
أو فيهما جميعاً؛ (كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾
[مريم: 29]) تقدير الكلام: كيف نكلِّم مَنْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا؛ وَإِلَّا فَكُلُّ
إِنْسَانٍ قَدْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، فَلَا تَعْجَبُ مِنْ تَكَلُّمِ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا،
لَكِنْ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا يَتِمُّ أَنْ "كَانَ" فِي هَذِهِ الْآيَةِ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي الْآيَةِ
تَامَّةٌ؛ أَي: وُجِدَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، وَصَبِيًّا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالتَّعْجُبُ فِي
تَكْلِيمِ مَنْ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَهْدِ حَالَةَ الصَّبَا، فَتَأْمَلُ⁽³¹⁵⁾ .

(312) قال سيبويه: وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصرُ على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدُ الله؛ أي: قد حلِقَ عبدُ الله. وقد كان الأمر؛ أي: وقع الأمرُ. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى 180هـ)، الكتاب لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408 هـ - 1988 م)، 46/1.

(313) قال سيبويه: وتقول: ما كان أحسنَ زيداً، فتذكر: كان؛ لتدلُّ أنَّه فيما مضى. المصدر السابق، 73/1.

(314) قال الرضي: قوله: (وزائدة)، اعلم أنَّ (كان) تزداد غير مفيدةٍ لشيءٍ إلا محضَ التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب. الإستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4/190.

(315) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، 2/324.

("وَالسَّادِسُ: الَّتِي فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ؛ نَحْوُ: "كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ؛ أَي: كَانِ [19/و] الشَّأْنُ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ") وَكَانَ هَذِهِ هِيَ "النَّاقِصَةُ"؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ اسْمُهَا، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُهَا ⁽³¹⁶⁾.

[الْعَامِلُ الرَّابِعُ وَالسِّتُونَ: صَارَ]

(وَصَارَ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ أَمِيرًا).

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ "صَارَ" بِمَعْنَى: ذَهَبَ وَانْتَقَلَ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو؛ أَي: ذَهَبَ وَانْتَقَلَ، فَهِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَامَّةٌ ⁽³¹⁷⁾.

[الْعَامِلُ الْخَامِسُ وَالسِّتُونَ: أَصْبَحَ]

(وَأَصْبَحَ؛ نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا).

[الْعَامِلُ السَّادِسُ وَالسِّتُونَ: وَأَمْسَى]

(وَأَمْسَى؛ نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا).

(316) قَالَ الرَّضِيُّ: ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يَسْمَى ضَمِيرَ الشَّأْنِ، يَفْسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ، وَيَكُونُ مَنْفَصَلًا وَمَتَّصَلًا، بَارِزًا وَمُسْتَتَرًا، عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ، إِلَّا مَعَ (أَنَّ) إِذَا حَقَّقْتَ، فَإِنَّهُ لَازِمٌ، قَالَ الرَّضِيُّ: قَوْلُهُ: ضَمِيرٌ غَائِبٌ، إِنَّمَا لَزِمَ كَوْنُهُ غَائِبًا دُونَ الْفَصْلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ غَائِبًا وَحَاضِرًا، كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَصْلِ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، فَيَتَّبِعُهُ فِي الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الضَّمِيرِ: الشَّأْنُ وَالْقِصَّةُ، فَيَلْزِمُهُ الْإِفْرَادُ وَالْغَيْبَةُ، كَالْمَعُودِ إِلَيْهِ، إِنَّمَا مَدَّكَرًا وَهُوَ الْأَغْلَبُ، أَوْ مُؤَنَّثًا، وَهَذَا الضَّمِيرُ كَأَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، تَقُولُ مِثْلًا: هُوَ الْأَمِيرُ مَقْبَلٌ، كَأَنَّهُ سَمِعَ ضَوْضَاءَ وَجَلْبَةَ، فَاسْتَبْهَمَ الْأَمْرَ، فَسَأَلَ: مَا الشَّأْنُ؟ فَقِيلَ: هُوَ الْأَمِيرُ مَقْبَلٌ؛ أَي: الشَّأْنُ هَذَا، فَلَمَّا كَانَ الْمَعُودُ إِلَيْهِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ غَيْرَ ظَاهِرٍ قَبْلُ، اكْتَفَى فِي التَّفْسِيرِ بِخَبَرِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَتَعَقَّبُهُ. الْإِسْتِرَابَادِيُّ: رَضِيَ الدِّينُ، شَرَحَ الرَّضِيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ، 2/ 464.

(317) قَالَ ابْنُ عَيْشٍ: وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: "جَاءَ"، فَتَنْتَعِدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَتَفِيدُ مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ أَيْضًا؛ كَقَوْلِكَ: "صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو"، وَ"كُلُّ حَيٍّ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ". فَهَذِهِ لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، أَلَا تَرَكَ لَوْ قُلْتَ: "زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو" لَمْ يَكُنْ كَلَامًا، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَهَا هُنَا بِمَعْنَى: "جَاءَ"، كَمَا اسْتَعْمَلُوا "جَاءَ" بِمَعْنَى "صَارَ" فِي قَوْلِهِمْ: "مَا جَاءَتْكَ حَاجَتُكَ؟"؛ أَي: مَا صَارَتْ؟؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ مَصْدَرُهَا "الْمَصِيرُ"، كَمَا قَالُوا: "الْمَجِيءُ". قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَالِإِلَى الْمَصِيرِ} [الْحَجَّ: 48]. ابْنُ عَيْشٍ: يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَيْشٍ ابْنِ أَبِي السَّرَايَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، شَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ عَيْشٍ، 4/ 353.

[العامل السابع والستون: أَضْحَى]

(وَأَضْحَى؛ نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ رَاكِبًا).

"واعلم أنّ هذه "الثلاثة تجيء على ثلاثة معانٍ":

أحدها: "أن يقترن مضمونُ الجملة بالأوقات الخاصّة"، فيكون لها اسمٌ وخبر؛ نحو: أصبح زيد قائماً"، معناه: قيام زيد مقترناً بالصباح، وعلى هذا: أضْحَى وأمسى.

والثاني: أن يكون بمعنى: صار، في أن تقصد "بها الأوقات المعيّنة"، ويكون لها اسمٌ وخبر"، كما كان لـ صار، وفي هذين المعنيين هذه الثلاثة ناقصةً.

والثالث: أن يكون بمعنى الدخول في هذه الأوقات، فتكون تامّةً، فتتمُّ بالرفوع؛ نحو: "أصبح زيدٌ؛ أي": دخل في الصباح، وعلى هذا: "أمسى وأضحى" (318).

[العامل الثامن والستون: ظَلَّ وَبَاتَ]

("وَوَظَلَّ؛ نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ فَقِيرًا، وَبَاتَ زَيْدٌ عَرُوسًا") وهما تجيئان على

معنيين:

أحدهما: بمعنى "صار"؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: 58].

والثاني: اقتران مضمون الجملة بالوقتَيْنِ الحاصلين؛ أعني: الليل والنهار، فالنهار لـ ظَلَّ، والليل لـ بَاتَ؛ نحو: بات زيد قائماً، ففقرُ زيد مقترنٌ بالنهار،

(318) ينظر، الإسترابادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4/ 194.

وقيام [زيد]⁽³¹⁹⁾ مقترن بالليل، وهذين المعنيين إذا كانتا ناقصتين، وقد تجيئان تامتين؛ نحو: بات القوم؛ أي: نزل بهم ليلاً، وظلَّ اليوم؛ أي: دام ظلُّه⁽³²⁰⁾.

[العامل التاسع والسِّتُون: مَا زَالَ]

(وَمَا زَالَ) يَزَالُ، لَا مِنْ زَالَ يَزُولُ، فَإِنَّهُ تَأَمَّةٌ؛ (نَحْوُ: مَا زَالَ الْأَمِيرُ مَسْرُورًا)⁽³²¹⁾.

[العامل السابعون: مَا بَرِحَ]

(وَمَا بَرِحَ) بِمَعْنَى: زَالَ، وَمِنْهُ: الْبَارِحَةُ: اللَّيْلَةُ الْمَاضِيَةُ.

(نَحْوُ: مَا بَرِحَ زَيْدٌ غَنِيًّا).

[العامل الحادي والسبعون: مَا فَتَى]

(وَمَا فَتَى) بِالْهَمْزَةِ، وَقِيلَ: بِالْبَاءِ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ؛ (نَحْوُ: مَا فَتَى زَيْدٌ قَائِمًا).

[العامل الثاني والسبعون: مَا انْفَكَّ]

(وَمَا انْفَكَّ) أَي: مَا انفصلَ؛ نَحْوُ: (مَا انْفَكَّ زَيْدٌ قَائِمًا).

فمعنى هذه الأفعال الأربعة: الاستمرارُ للفعل لفاعلٍ في زمانه؛ يعني: إذا قلت: ما زال الأميرُ مسروراً، كان معناه: لم يأتِ عليه زمانٌ من الأزمنة إلا وهو مسرورٌ فيه، وكذا إذا قلت: ما برحَ زيدٌ غنيًّا، كان معناه: لم يأتِ عليه زمانٌ من الأزمنة إلا وهو غنيٌّ فيه، وهذا معنى استمرار الفعل لفاعل، وكلمة: ما نافية، دخلت على ما فيه معنى [19/ظ] النفي؛ أعني: زال وأخواته، فيجري مجرى الإثبات بمنزلة: كان؛ فلهذا لم يجز: ما زالَ زيدٌ إلا مقيماً، كما

(319) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(320) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 326.

(321) قال في الفوائد الضيائية: "وما زال" من زال يزال، لا من زال يزول، فأتمها تأمَّة. ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 232.

لا يجوز: كان زيدٌ إلا مقيماً؛ لما أن كلمة "إلا" إنما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الإثبات.

"ويلزم هذه "الأفعال" إذا أريد بها استمرارُ ثبوت النفي بدخول أدواته عليها لفظاً - وهو ظاهر - أو تقديرًا؛ كقوله تعالى: ﴿ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: 85] أي: "لا تفتأ، فإن لو لم يدخل أدوات النفي عليها؛ لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها"⁽³²²⁾.

[العامل الثالث والسبعون: مَا دَامَ]

("وَمَا دَامَ") تَوْقِيْتُ أَمْرٍ - أي: تَعَيَّنَتْهُ - "بِمَدَّةٍ ثَبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا"، بأن جُعِلَتْ "تلك المدَّة ظرفَ زمانٍ للأمر"، وذلك لأنَّ لفظه: "ما مصدرية، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، وتقدير الزمان قبل المصادر كثير"، وإذا قُدِّرَ الزمان قبله فلا بدَّ هناك من حصول كلامٍ يفيد فائدةً تامَّةً؛" فلهذا احتاج إلى وجود كلامٍ مستقلٍّ بالإفادة؛" لأنَّه حينئذٍ مع اسمه وخبره ظرفٌ، والظرف فضلةٌ غير مستقلٍّ بالإفادة"⁽³²³⁾.

("نَحْوُ: أَجْلَسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا")؛ أي: "أَجْلَسُ مَدَّةً دَوَامٍ جُلُوسٍ زَيْدًا، فما لم يشفع" "ما دام" بـ "أجلس"، لم يحصل في المجموع كلامٌ يفيد فائدةً تامَّةً، بخلاف الأفعال المصدرية بحرف: ما، فإنَّها بأسمائها وأخبارها كلام

(322) قال أبو الفداء عماد الدين: هذه الأربعة بمعنى واحد، وهي للدلالة على استمرار خبرها لاسمها مذ كان قبله، فإذا قلت: ما فتى، أو: ما زال زيد أميراً، كان معناها: أنه لم يمض له زمانٌ إلا وهو فيه كذلك، وذلك مذ كان قابلاً للإمارة، لا في حال طفوليته، قال الله تعالى: { تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } [يوسف: 85] أي: لا تزال تذكر يوسف، ولدخول النفي على النفي في هذه الأفعال جرت مجرى "كان" في كونها للإثبات. أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، الكناش في فني النحو والصرف، 2/ 42.

(323) قال جمال الدين ابن مالك: و"زال" و"برح" و"فتى" و"انفك" تعمله بشرط مصاحبة نفي، و"دام" تعمله بشرط مصاحبتها "ما" المصدرية النابتة عن ظرف زمان. ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، (السعودية: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط1، 1402 هـ - 1982 م)، 1/ 381.

مستقلّ بالإفادة، "فلا حاجة إلى وجود كلامٍ وراءَ ما"، كذا في الفوائد الضيائية⁽³²⁴⁾.

[العامل الرابع والسبعون: لَيْسَ]

(وَلَيْسَ) "لنفي مضمون الجملة في زمان الحال؛ مثل: "ليس زيدٌ قائماً الآن"، وقيل: في الأزمنة الثلاثة، وهذا مذهب سيبويه، والأوّل مذهب الجمهور؛ (نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِخِيالاً)⁽³²⁵⁾.

واعلم أنّ ليس فعلٌ غير متصرّف على المذهب الصحيح، بدليل حقوق الضمائر⁽³²⁶⁾؛ نحو: ليسا وليسوا، وتاء التانيث الساكنة؛ نحو: ليست، وقيل: إنّ أصل ليس، "ولكنّه لما لم يتصرّف التزم في عينه الإسكان"؛ ليكون دليلاً على عدم تصرّفه؛ نحو: ليت، "ولو كان متصرّفاً ل قيل: "لاسن، كهاب، وتُرك على الأصل ك صيد.

واعلم⁽³²⁷⁾ أنّ تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها جائزٌ بالاتّفاق في الكل؛ لكونها أفعالاً، ولجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الحال لقوّتها⁽³²⁸⁾.

وأما تقديم أخبارها على [20/و] أنفسها، فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أنّه يجوز، وهو كان إلى بات؛ لكونها أفعالاً صريحةً، ولا مانع

من تقديمه.

(324) ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 234/2.

(325) الإسترأبادي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4 / 198.

(326) ينظر: المصدر السابق، 2 / 802.

(327) سيبدأ ذكر حكم تقديم الخبر على المبتدأ، وهو جائز، ثم يذكر التفصيل في حكم تقديم الخبر على هذه الأفعال.

(328) ينظر، ملا جامي: نور الدين عبد الرحمن، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2 / 332.

والثاني: أنه لا يجوز، وهو الذي في أوله: ما، وهو على ضربين؛ أحدهما: أن تكون "ما" فيه نافية، وثانيهما: أن تكون "ما" مصدرية، وعلى التقديرين؛ لا يجوز تقديم أخبارها على أنفسها، أمّا إذا كانت مصدرية، فلا مانع من تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، وأمّا إذا كانت "ما" نافية؛ لأنّ "ما" النافية لها دخلت على الأفعال الدالة على النفي، صارت للإثبات بمنزلة: كان، وكما جاز تقديم خبر كان على نفسه؛ جاز تقديم هذه الأفعال على نفسها (329).

والقسم الثالث: مختلف فيه، وهو لفظ: "ليس"، "فالمبرّد والكوفيّون وابن السراج" (330) "والمصنّف على": "أنّه لا يجوز مراعاته للنفي، أو يمتنع تقديم معمول النفي عليه. والبصريّون وسيبويه والسيراي" (331) "والفارسيّ على: أنّه يجوز؛ بناءً على أنّه فعل"، وجواز تقديم معمول الفعل عليه".

(329) قال ابن عيش في شرح المفصل: قال صاحب الكتاب: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين؛ فالتى في أوائلها "ما" يتقدّم خبرها على اسمها، لا عليها، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها، وقد خولفَ في "ليس" فجعل من الضرب الأوّل، والأوّل هو الصحيح.

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذه الأشياء لما كانت داخلةً على المبتدأ والخبر، وكانت مقتضيةً لهما جميعاً؛ وجب من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً، فرفعت هذه الاسم، ونصبت الخبر؛ ليصير المرفوع كالفاعل، والمنصوب كالمفعول، من نحو: "كان زيد قائماً"، كما تقول: "ضرب زيد عمراً". ابن عيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن عليّ، شرح المفصل، 4/ 367.

(330) ابن السراج (000 - 316 هـ = 929 - 000 م): هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلغ بالراء فيجعلها غيناً، ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتّى عقله ابن السراج بأصوله، مات شاباً، وكان عارفاً بالموسيقا، من كتبه: (الأصول - ط) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه) و(الشعر والشعراء) و(الخط والهجاء) و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار، و(الموجز في النحو). الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 6/ 136.

(331) السيّراي (684 - بعد 712 هـ = 1285 بعد 1312 م): محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح، قطب الدين الفالي (بالفاء) الشقار السيّراي، مفسر، عالم بالنحو، له كتب، منها: (شرح اللباب في علم الإعراب للإسفرابيني - خ)، و(تقريب التفسير) في تلخيص الكشّاف. الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 7/ 96.

(وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا) أي: من هذه الثلاثة عَشْرَ (كَذَلِكَ) (332).

(التَّوَعُّ الحَادِي عَشَرَ: مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعاً:

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: تَرْفَعُ اسْمًا وَاحِدًا، وَخَبَرُهَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ).

(333) [أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ]

واعلم أنَّ هذه الأفعال من أخواتِ كان؛ لكونها " لتقرير الفاعلِ على صفةٍ"، "إِلَّا أَنَّهُ أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ"؛ لاختصاصِ خبرها بالفعل المضارع، وامتناعِ تقديم خبرها على نفسها، وجوازِ تقديم خبرِ كان على نفسها، (وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَفْعَالٌ):

[العامل الخامس والسبعون: عَسَى]

(الأوَّل: عَسَى، وهو غيرُ مُتَصَرِّفٍ)؛ بمعنى: أَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْهُ الْمُضَارِعُ واسمُ الفاعلِ، والأمرُ والنهي؛ حملاً على "علل"؛ لتضمُّنها معنى الإنشاء؛ ولهذا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَالَاتِ، فلا يقال: عسى زيدٌ أن يطير (334).

(332) هذه الأفعال في التصريف على ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما لا يتصرف بحال، وهو "ليس، ودام" فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر.

الثاني: ما يتصرف تصرفاً تاماً؛ بمعنى: أَنَّهُ تَأْتِي مِنْهُ الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ، وهو: "كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار".

الثالث: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً؛ بمعنى: أَنَّهُ يَأْتِي مِنْهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ لَا غَيْرَ، وهو: "ما زال، وما انفكّ، وما فتى، وما برح". ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى، 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، 1/ 233-234.

(333) أي: أفعال دالّة على المقاربة؛ أي: القرب، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قَرَبِ مَعْنَى خَبَرِهَا لِمَسْمَى اسْمِهَا.

أحمد بن محمد بن زيد بن مصطفى (المتوفى 1300هـ) الفطامي، تسريح العوامل في شرح العوامل، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ص 595.

(334) قال ملا جامي: ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَيْرِ رِجَاءً: (عسى). قال سيبويه: عسى: طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في

المكروه؛ نحو: (عسيت أن أموت) ومعنى الإشفاق: الخوف. (وهو غير متصرف) حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول، وأمر ونهي، إلى

غير ذلك من الأمثلة، وإنما لم يتصرف في (عسى) لتضمُّنه معنى إنشاء الطمع والرجاء، ك(لعل).

نور الدين عبد الرحمن ملا جامي، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 336.

(نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) فـ "زيد" مرفوعٌ بأنَّه اسمه، "وَأَنْ يَخْرُجَ" في "محلِّ النصب بالخبرية"؛ (يعني: "قَرُبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ"، معناه: الطمع والرجاء).

وقد يجيء لـ "عسى" وجهٌ آخر، وهو أن يقال: عسى أن يخرج زيدٌ، فإنَّ "أَنْ" مع صلتهما في موضعِ الرفعِ بأنَّه اسمُ عسى، فكأنَّك قلت: قَرُبَ خُرُوجَ زيد، وإنَّما لم يفتقر في هذا الوجه إلى الخبر، كما افتقر في الوجه الثاني الذي ذكره المصنِّف [رحمه الله]⁽³³⁵⁾؛ لأنَّ الغرض تقريبُ الخروج، وقد حصل بكون [20/ظ] "أَنْ" مع الفعل اسماً له.

وقد تُحذف (أَنْ) مِنَ الفعل المضارع في الوجه الذي [ذُكِرَ]⁽³³⁶⁾ في المتن؛ تشبيهاً لـ عسى بـ كاد، وحكماً، أي: "كاد زيد لم يخرج"، لم يذكر فيه (أَنْ)، "كذلك: عسى زيد يخرج؛ لا يذكر فيه" (أَنْ)، دون الوجه الثاني؛ لعدم مشابهة قولك: "عسى أن يخرج زيد" .. بقولك: كاد زيد يخرج، "وللنحاة كلامٌ في عسى"، فمن أراد تفصيل ذلك، فليراجع في الفوائد الضيائية⁽³³⁷⁾.

[العامل السادس والسبعون: كَادَ]

(وَكَادَ؛ نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) فـ "زيد" اسمه، وخبره: الفعلُ المضارع بغير "أَنْ" في تقدير اسمِ الفاعل المنصوب؛ كأنَّك قلت: كاد زيدٌ خارجاً، وقد تدخل "أَنْ" على خبر كاد؛ تشبيهاً بـ عسى، كما أنَّه تحذف "أَنْ" من خبر عسى؛ تشبيهاً به؛ كقوله:

(335) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(336) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(337) ينظر، نور الدين عبد الرحمن ملا جامي ، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 337-336/2.

"قد كَادَ" مِنْ طُولِ "الْبَلَى أَنْ يَمْضِيَ" (338)

"فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُشَابِهًا لِلْآخَرِ"، "أُعْطِيَ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَكْمُ
الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ".

ويجىء كاد في معنى: قُرْب؛ للشَّبه، نحو: "كاد العروسُ يكون أميراً"؛
يعني: "قُرْبُ مشابهة الأمير"، إلا أنَّ المراد ليس قُرْبُهُ من الإمارة؛ لأنَّ القرب
من الإمارة قد حصل، بل المراد ثبوتُ المشابهة [بينهما على وجه التأكيد،
حتى كان هذا ذاك، وليس في عسى هذا القرب، وإمَّا هو طمَعُ
ورجاء] (339).

[العامل السابع والسبعون: كَرَب]

(وَكَرَبَ) بفتح الراء بمعنى: قُرْب، وزاد ابنُ الحاجب عليه: طَفِقَ؛ بمعنى:
أخذ، "وجعل بمعنى: طَفِقَ، وأخذ بمعنى: شَرَعَ".
ثمَّ قال: "هذه الأفعالُ الأربعة في الاستعمال مثل: كاد. انتهى"؛ يعني:
في كون خبرها المضارع بغير أن؛ (نَحْوُ: "كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ") (340).

[العامل الثامن والسبعون: طَفِق]

وظفق "زيدٌ أو أخذ يفعل"، أو "جعل يقول"، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا
يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: 22].

(338) هذا من بيت الرجز، قال ابن يعيش: "قد كاد من طولِ البلى أن يَمْضِيَ" فالبيت لثُوبه، وقوله: "رُبَّ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاثْمَحَى" والشاهد فيه: دخول "أن" على "كاد"؛ تشبيهاً لها بـ"عسى"، والوجه سقوطها، وصف منزلاً بالقدم وعَفُو الأثر. وَتَمْضَحُ، في معنى: "يَذْهَب".

ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، 4/ 380.

(339) بين معكوفتين سقط من (أ) و(ب).

(340) ينظر، رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 4/ 212.

[العامل التاسع والسبعون: أَوْشَكَ]

(وَأَوْشَكَ) بمعنى: أسرع؛ (نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) فـ أَوْشَكَ يستعمل تارةً "استعمالَ عَسَى"، على وجهين؛ نحو: "أوشك زيدٌ أن يخرج"، وتارةً يستعمل استعمالَ كاد بدونِ أن؛ نحو: أوشك زيدٌ يخرج.

(النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

وَهُمَا: تَرْفَعُ الْأِسْمَ الْجِنْسَ الْمَعْرَفَ بِالْأَمِّ التَّعْرِيفِ)، أو المضاف إلى المعرّف بالألام، "إمّا بغير واسطة"؛ نحو: "نعم الرجل زيدٌ، أو بواسطة"؛ نحو: "نعم أخ غلام الرجل زيدٌ"، أو بواسطتين؛ "نحو: نعم غلام أخ صاحب الفرس زيدٌ... وهلمّ جرّاً".

(وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ يُذَكَّرُ بَعْدَهُ) وهو مبتدأ، ما قبله خبره، "أو خبرٌ مبتدأً محذوف"، وهو هو؛ نحو: "نعم الرجل زيدٌ"، فـ "زيد" في هذا المثال: إمّا "مبتدأ" [21/و] و"نعم الرجل" مقدّمًا عليه خبره، "وإمّا خبرٌ مبتدأً على تقدير سؤال سائل"، فكأنّه لما قيل: نعم الرجل، فكأنّه سُئِلَ: مَنْ هو؟ فقيل: زيد؛ أي: هو زيدٌ، فعلى الوجه الأوّل: "نعم الرجل زيدٌ" جملةٌ واحدة، وعلى "الوجه الثاني": جملتان، كذا في الضيائية⁽³⁴¹⁾.

[العامل الثمانون: نِعَمَ]

(نِعَمَ؛ نَحْوُ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ).

[العامل الحادي والثمانون: بِنَسَ]

(وبنَسَ؛ نَحْوُ: بِنَسَ الرَّجُلُ عَمْرُو).

(341) نور الدين عبد الرحمن ملا جامي ، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 357/2.

وأجمع البصريُّون على فعليتيهما، وتابَعُهُم الكسائيُّ⁽³⁴²⁾، وقال سائر الكوفيِّين: إنَّهما اسمان⁽³⁴³⁾.

واعلم أنَّ فيهما لغاتٍ⁽³⁴⁴⁾:

-أحدها: فتح الأوَّل وكسر الثاني.

-والثاني: فتح الأوَّل وسكون الثاني.

-والثالث: كسر الأوَّل والثاني.

-والرابع: كسر الأوَّل وسكون الثاني.

[العامل الثاني والثمانون: حَبَّذا]

(وَحَبَّذا مثلُ: نِعَم) في إفادة المدح، وهو "مرْكَبٌ" "من: حبّ الشيء"، أو: حبٌّ؛ إذا "صار" محبوباً، ومَن زاد فاعله "ذا"، لا يثني "ولا يجمع ولا يؤنِّث، إذا كان المخصوصُ مثنىً" أو جمعاً أو مؤنثاً؛ لجرِّه مجرى الأمثال التي لا تغَيَّر، فيقال: حَبَّذا الزيدان، وحَبَّذا الزيدون، وحَبَّذا هند، (نَحْوُ: حَبَّذا الرَّجُلُ زَيْدٌ).

(342) الكسائي (؟ - 189هـ): هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، أبو الحسن الكوفي، المعروف بالكسائي، مقرئ، مجوّد، لغوي، نحوي، شاعر، نشأ بالكوفة، وتنقّل في البلدان، واستوطن بغداد، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين، أصله من أولاد الفرس، وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة. من تصانيفه: "معاني القرآن"، و"المصادر"، و"الحروف"، و"القراءات". ينظر، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، الأعلام، 4/ 283، وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، 7/ 84.

(343) قال خالد الأزهري: "وهما" لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان: إحداهما: أحما فعلان عند جميع البصريين، والكسائي من الكوفيين؛ بدليل اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب، وفي الحديث: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومَن اغتسل فإلغسل أفضل"، وتقول: بست المرأة حمالة الحطب. واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليهما. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/ 75.

(344) الأول: نِعَم، بيس. الثاني: نَعَم، بئس. الثالث: نِعَم، بيس. الرابع: نَعَم، بئس.

وإعرابٌ مخصوصٍ "حبّذا" "كإعرابٍ مخصوصٍ" "نِعْمَ" على "الوجهين المذكورين"، قال الفاضل الهندي: قال بعضهم: المخصوص بعد حبّذا، وقيل: ذا زائدة، والمخصوص فاعل⁽³⁴⁵⁾، انتهى.

[العامل الثالث والثمانون: سَاء]

(وسَاءٌ مثلُ: بِئْسَ) في إفادة الدِّمِّ والأحكام والشرائط، كذا في الفوائد الضيائية⁽³⁴⁶⁾؛ (نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ).

(التَّنَوُّعُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:
أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ، وَتُسَمَّى: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ)

(345) ينظر، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، محبّ الدين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 190.

(346) نور الدين عبد الرحمن ملا جامي، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 359.

[أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ]

لأنَّ الشَّكَّ واليقينَ يحصلانِ من القلبِ، والمراد من الشكِّ: ما يقابل اليقين، لا: ما يتساوى طرفاه.

(وَهِيَ سَبْعَةٌ) قال الفاضل الهندي: انحصارُ أفعال القلوب في السبعة اصطلاحِيٌّ واستقرائيٌّ (347).

[العامل الرابع والثمانون: عَلِمْتُ]

(عَلِمْتُ).

[العامل الخامس والثمانون: وَجَدْتُ]

(وَوَجَدْتُ).

[العامل السادس والثمانون: رَأَيْتُ]

(وَرَأَيْتُ) وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِلْيَقِينِ.

[العامل السابع والثمانون: ظَنَنْتُ]

(وُظَنَنْتُ).

(347) قال ابن يعيش: اعلم أنَّ هذه الأفعال أفعالٌ غير مؤثِّرة ولا واصلةٍ منك إلى غيرك، وإنما هي أمورٌ تقع في النفس، وتلك الأمور علمٌ وظنٌّ وشكٌّ. فالعلم: هو القطع على شيءٍ بنفيٍّ أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً، فالضروريُّ: كالمذكَّر بالحواسِّ الخمس؛ نحو: "علمنا بأنَّ السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنَّ الاثنين أكثر من واحد، وأقلُّ من الثلاثة"، ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية، كالعلم بالألم واللذة ونحوهما. وأمَّا العقليُّ: فما كان عن دليلٍ من غير مُعارضٍ، فإنَّ وُجد معارضٍ من دليلٍ آخر، وتردَّد النظرُ بينهما على سواء، فهو شكٌّ، وإن رجح أحدهما، فالراجح ظنٌّ، والمرجوح وهمٌّ. والأفعال الدالَّة على هذه الأمور سبعة: "علمت"، و"رأيت"، و"وجدت"، و"ظننت"، و"حسبت"، و"خلت"، و"زعمت"، فالثلاثة الأولى متآخية؛ لأنَّها بمعنى العلم، والثلاثة التي تليها متآخية؛ لأنَّها بمعنى الظنِّ، و"زعمت" مفردٌ؛ لأنه يكون عن غير علمٍ وظنٍّ، والغالبُ عليه القول عن اعتقاد.

والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت: "علمتُ زيداً منطلقاً"، فإنَّما وقع علمك بانطلاقه إذ كنت عالماً به من قبل، فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، لا في المبتدأ.

ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، 4/ 318.

[العامل الثامن والثمانون: حَسِبْتُ]

(وَحَسِبْتُ).

[العامل التاسع والثمانون: خَلْتُ]

(وَخَلْتُ).

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِلشَّكِّ).

[العامل التسعون: زَعَمْتُ]

(وَزَعَمْتُ، وَهُوَ مَتَوَسِّطٌ بَيْنَ الشَّكِّ وَالْبَقِيْنِ) أي: يكون تارةً للظنِّ، وتارةً لليقين.

(وَهَذِهِ السَّبْعَةُ كُلُّهَا مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفْعُولَيْنِ) قال في المصباح: إذا كانت: علمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ، وزعمتُ بمعنى: معرفة الشيء بصفةٍ؛ يقتضي مفعولين، فإذا كانت علمتُ بمعنى: عرفتُ، ورأيتُ [21/ظ] [بمعنى] (348): أبصرتُ، ووجدتُ الضالَّةَ بمعنى: صادفتها، وزعمتُ بمعنى: قلت؛ لم تقتضِ الثاني (349)، انتهى.

[العامل الحادي والتسعون: حَسِبْتُ]

(وَالثَّانِي) أي: من مفعولين (عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ؛ أي: المفعول الأول؛ ويكون فيه ضميرٌ عائداً إلى الأول؛ نَحْوُ: حَسِبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَخَلْتُ زَيْدًا مُقِيمًا، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا، وَعَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَاكِبًا، وَوَجَدْتُ زَيْدًا عَاقِلًا، وَزَعَمْتُ زَيْدًا كَرِيمًا).

"قال ابن الحاجب": "ومن خصائصهما": أنه إذا ذُكِرَ أحدهما يجب ذكرُ الآخر، بخلاف باب: أعطيت، ومنها: جواز الإلغاء إذا توسَّطت أو

(348) بين معكوفتين سقط من (أ).

(349) ينظر، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/ 282.

تأخّرت؛ لاستقلال الجزأين كلاماً تامّاً، ومنها: أنّها "تعلّق" قبل حرف " الاستفهام والنفي واللام"؛ مثل: علمتُ أزيدُ عندك أم عمرُ؟ ومنها: أنّه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرين لشيءٍ واحد؛ مثل: علمتُني منطلقاً. هذا كلامه، ومن أراد التفصيل فليراجع في الفوائد الضيائية، فإنّه ينال بمراجعتها فوائد لطيفة⁽³⁵⁰⁾.

(فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا) أَي: مِنَ اللَّفْظِيَّةِ (أَحَدٌ وَتَسْعُونَ عَامِلًا) كَمَا عَرَفْتَ عَلَى التَّفْصِيلِ بِأَمْتَلِهَا

(351) [العوامل القياسية]

(وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةٌ عَوَامِلٌ) بالاستقراء، ووجهُ ضَبْطِهَا أن يقال: إنّ العاملَ إمّا عاملٌ بالأصالة، "أو لا"، الأوّل: "الفعل"، والثاني: إمّا أن يقع الفعلُ عليه، "أو لا"، الأوّل: "اسم المفعول"، والثاني: إمّا أن يجرى على الفعل، "أو لا"، الأوّل: اسم الفاعل، والثاني: إمّا أن يرفع الإبهام، "أو أن يقع مضافاً"، أو لا، الأوّل: الاسم التام، الثاني: الاسم المضاف، الثالث: "الصفة المشبهة".

ثمّ إن أراد أن يبيّن العوامل القياسية على التفصيل، فقال:

[العامل الثاني والتسعون: الفعل]

(الفعلُ عَلَى الإِطْلَاقِ)⁽³⁵²⁾ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ.

أمّا الرفع: فإنّ كلّ فعلٍ -لازماً كان أو متعدّياً - يرفع فاعله.

(350) نور الدين عبد الرحمن ملا جامي، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 414.

(351) لما فرغ من بيان العوامل السماعية، شرع في بيان العوامل القياسية.

(352) أي: سواء كان لازماً أو متعدّياً.

وأما النصب: فكلُّ فعلٍ ينصب المصدرَ، والمفعولَ فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحالَ، ولا ينصب كلُّ فعلٍ المفعولَ به، وإنما ينصبه الفعلُ المتعدّي؛ (نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فإنَّ (ضرب) فعلٌ ماضٍ متعدٍّ، نصبَ زيداً على أنَّه مفعول به، والفعل اللّازم لا ينصب المفعول به؛ نحو: ذهب .

[العامل الثالث والتسعون: اسمُ الفاعِلِ]

("وَأَسْمُ الْفَاعِلِ") وهو "ما اشتقَّ من فعلٍ لمن قام به الفعلُ على معنى الحدوث"، ويعمل عملُ "يفعل" [و/22] مِنْ فَعَلٍ، لكن بشرطين؛ أحدهما: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، والثاني: "أن يعتمد على أحد الأشياء الستة"، وهي: "المبتدأ، والموصول، والموصوف، وذو الحال"، وحروف النفي، وحروف الاستفهام. ("نَحْوُ": "زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْرًا"، "الآنَ أَوْ غَدًا") فإنَّ اسمَ الفاعلِ عملٌ هنا مثل: يضرب؛ لكونه بمعنى الحال والاستقبال، واعتماده من الأشياء الستة، وإن كان بمعنى الماضي بالاستقبال، أو في ضمن الاستمرار؛ وجبت الإضافة إضافةً معنوية (353).

[العامل الرابع والتسعون: "اسمُ المَفْعُولِ"]

("وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ") وهو ما اشتقَّ من فُعِلَ، لمن وقع عليه الفعلُ، "ويعمل عملُ يفعلُ مِنْ فعله بشرطين"، كاسم الفاعل؛ (نَحْوُ: "زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا").

"وإذا كان معرفاً باللام"، يعمل بمعنى "الماضي" أيضاً، فهو يرفع ما يقوم مقامَ الفاعل، فلو "كان هناك مفعولٌ آخر"، يبقى على نصبه؛ نحو: "زيد

(353) هو ما اشتقَّ من المصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به، وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالباً، أحمد بن محمد (المتوفى، 1351هـ) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، (السعودية: مكتبة الرشد)، ص 61-62.

معطى غلامه درهماً الآن أو غداً"، أو: "المعطى غلامه درهماً الآن أو غداً أو
أمس"، كذا في الفوائد الضيائية⁽³⁵⁴⁾.

[العامل الخامس والتسعون: الصفة المشبهة]

("وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ") "ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به الفعلُ على
معنى الثبوت"، لا معنى "الحدوث"⁽³⁵⁵⁾، وضعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
حال كونها على صيغة السماع؛ كحَسَنَ وصَعِبَ وشَدِيدَ، وتعمل عملَ
فعلها، ولا يشترط في عملها أن تكون بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنَّها بمعنى
الحدوث.

ويشترط الاعتماد "فيها"، "إِلَّا أَنَّ الاعتمادَ على الموصول لا يتأتَّى
فيها"؛ "لأنَّ اللامَ الداخلةَ عليها ليست بموصولةٍ بالاتِّفاق".

(نَحْوُ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ").

وسُمِّيت "صفةً مشبهةً"؛ لشبهها "باسم الفاعل" في التثنية "والجمع،
والتذكير والتأنيث"، فإنَّه [يقال]⁽³⁵⁶⁾: "حَسَنٌ" "حَسَنَانٌ" "حَسَنُونَ"،
"حَسَنَةٌ" "حَسَنَتَانٌ" "حَسَنَاتٌ"، كما يقال: "ضَارِبٌ ضَارِبَانٌ ضَارِبُونَ"،

(354) نور الدين عبد الرحمن ملا جامي، شرح ملا جامي على الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، 202/2.
(355) وهي ما اشتقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت، فقوله: الصفة المشبهة؛ أي: المشبهة باسم الفاعل، وقوله: ما اشتقَّ من
فعل لازم، يخرج به اسم المفعول، واسم الفاعل من الفعل المتعدي، وقوله: لمن قام به، يخرج نحو: المجلس والمقام من أسماء المكان، والمطلع
والمغرب من أسماء الزمان؛ لأنَّ هذه وإن كانت مشتقة من الأفعال اللازمة، لكن ليست لمن قام به؛ أي: ليست صفاتٍ لموصوفات،
وقوله: بمعنى الثبوت؛ أي: بمعنى بقائها زماناً ثابتاً؛ ليخرج به اسم الفاعل من الفعل اللازم؛ نحو: قائم وقاعد، إن قصدت الحدوث بهذه
الصفة، جئت بها على لفظ اسم الفاعل.

عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود أبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، 1/ 333-334.

(356) بين معكوفتين سقط من (أ).

ضاربة ضاربتان ضاربات، مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما، وكذلك لم تشبّه باسم المفعول.

[العامل السادس والتسعون: المَصْدَرُ]

(وَالْمَصْدَرُ) "هو الاسم الذي يشتقُّ منه الفعلُ ويعملُ عَمَلُ فَعْلِهِ"⁽³⁵⁷⁾.

واعلم أنَّ عمله على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يعمل خالياً عن الألف واللام [22/ظ] والإضافة، فحينئذٍ يرفع وينصب كالفعل؛ (نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا) وهذا أقوى من أحواله الثلاثة؛ لقوّة شبه الفعل؛ لأنّه عارٍ عن الألف واللام والإضافة كالفعل.

والثاني: أن يعمل مضافاً؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، بالإضافة، وهذا أضعفُ مِنَ الأوّل؛ لأنّه لم يقوِّ شبه الفعل، لكنّه عارٍ عن الألف واللام، فهذه الحيثيّة مشابهة للفعل، ويعمل عمله.

والثالث: أن يعمل معرّفاً باللام؛ نحو: أَعْجَبَنِي الضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا، وهذا أضعفُ مِنَ القسمين الأوّلين؛ لكونه معرفةً صورةً ومعنىً؛ ولذلك لا يعمل إلاّ في الضرورة⁽³⁵⁸⁾.

(357) قال ابن الحاجب: المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. قال الرضي: يعني بالحدث: معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشى، أو لم يصدر كالطول والقصر، والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل؛ أي: أصل له، ومأخذ اشتق منه، فيقال في حدث حمداً: إنّ المصدر جارٍ على فعله، وفي نحو: {وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبْيِيلاً} [المزمل: 8]: إنّ {تَبْيِيلاً} ليس بجارٍ على ناصبه، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع؛ أي: يوازنه في الحركات والسكنات، ويقال: الصفة جارية على شيء؛ أي: ذلك الشيء صاحبها، إمّا مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف، أو موصول.

رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 399.

(358) في (د): (إلا لظرورة).

[العامل السابع والتسعون: المُضَافُ]

(وَالْمُضَافُ: "هُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ") "فَإِنَّ الْأَوَّلَ تَجَرُّ

الثاني، ويسمى الجارُّ مضافاً، والمجرور مضاف إليه".

والإضافة على نوعين:

أحدهما: معنوية، وهي تفيد من حيث المعنى في المضاف، إمّا تعريفاً: "إن كان المضاف إليه معرفةً"؛ نحو: غلام زيد، فإنَّ "غلام" قد كان شائعاً قبل الإضافة في جماعته، غير مختصٍّ بواحد بعينه، فبالإضافة إلى زيدٍ كان معرفةً، فصار لواحدٍ بعينه. أو تخصيصاً: "إن كان المضاف إليه نكرةً؛ نحو"⁽³⁵⁹⁾: غلام رجل؛ لأنَّك إذا قلت: (غلام) كان شائعاً بين غلمان الرجال والنساء، فإذا قلت: غلام رجل، خصصته بالإضافة، وزال عنه بعضُ الشيع، ولم يكن معرفةً، إذ المضاف إليه ليس بمعرفةٍ حتَّى يكتسب منه التعريف.

والإضافة المعنويَّة في الغالب تكون بمعنى اللام⁽³⁶⁰⁾؛ (نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ) فهذا "إذا لم يكن المضافُ إليه من جنس المضاف"؛ بمعنى: أنَّه لا يجوز حملُه على المضاف، ولا ظرفٍ من، نحو: خاتم فضَّة، وهذا إذا "كان المضاف إليه من جنس المضاف"؛ بمعنى: أنَّه يجوز حملُه "على" المضاف⁽³⁶¹⁾، فإنَّ (زيد) في (غلام زيد) ليس من جنس المضاف؛ لعدم حملِه عليه، ولا ظرف؛ لعدم الحلول فيه، و(خاتم) في (خاتم فضَّة) من جنس المضاف؛ لجواز حملِه عليه.

(359) سقط (نحو) من نسخة (ب) و(د).

(360) هنا بيَّن الفائدة من الإضافة، فإن كان المضاف إليه معرفةً، فالإضافة أفادت التعريف، وإن كان المضاف إليه نكرةً، فالإضافة أفادت التخصيص.

ينظر، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 303.

(361) بين معقوفتين سقط من (د).

وَأَمَّا قَلْنَا: فِي الْغَالِبِ؛ احْتِرَازًا عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي "تَكُونُ بِمَعْنَى: فِي،
وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفَ الْمُضَافِ"؛ نَحْوُ: ضَرَبَ الْيَوْمَ (362).

والثاني: لفظية، "وهي" إضافة "اسم الفاعل" إلى مفعوله؛ نحو:
ضارب زيد، "والصفة المشبهة" إلى فاعلها؛ نحو قولك: "حسن الوجه"،
واسم المفعول إلى معموله؛ نحو: زيد معمور الدار، ذكره العلامة جار الله
"الزمخشري في المفصل" (363).

ولا بدّ في الإضافة المعنوية من تجريد المضاف [23/و] عن التعريف،
[وتقول في اللفظية: الضارب زيد، والضاربو زيد، والضارب الرجل، ولا
يجوز: الضارب زيد، وإنما لم يشترط في اللفظية تجريد المضاف؛ لأنّ الغرض
منها التخفيف، وهو تحصّل] (364) مع تعريف المضاف وتنكيره، وإنما جاز:
الضارب زيد، والضاربو زيد؛ لحصول التخفيف بحذف النون، وجاز أيضاً:
الضارب الرجل؛ لمشابهة: الحسن الوجه، من حيث إنّ "المضاف" في
الصورتين صفة معرّفة باللام، والمضاف إليه معرّف باللام، ولا يجوز:
"الضارب زيد"؛ لانتهاه هذه المشابهة مع "التخفيف" (365).

(362) فإن كان المضاف بعض ما أضيف إليه، وصالحاً لحمله عليه، كما في: خاتم فضة، وثوب خزّ، وباب ساج، وخمسة دراهم؛
فالإضافة بمعنى: (من) وإن لم يكن كذلك، كما في: غلام زيد، ولجام الفرس، وبعض القوم، ورأس الشاة، ويوم الخميس، ومكر الليل،
فالإضافة بمعنى (اللام). ومن العلماء من ذهب إلى أنّ الإضافة كما تكون بمعنى: (من) و(اللام)، تكون بمعنى (في).

بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد (ت 686 هـ) ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 272.

(363) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، ص 113-115.

(364) بين معكوفتين سقط من (أ).

(365) ينظر، محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، 2/ 315

[العامل الثامن والتسعون: الإِسْمُ التَّامُّ]

(وَالِإِسْمُ التَّامُّ) هو الاسم الذي [ينصب] ⁽³⁶⁶⁾ تميّزه، وإمّا اقتضى تميّزاً لإبهامه. وتماؤه: إمّا بالتنوين؛ (نَحْوُ: رَاقِدٌ خَالًا)، أو "بنون التثنية"؛ (نَحْوُ: قَفِيْزَانِ بُرًّا، وَمَنْوَانِ سَمْنًا)، أو بنون تشبه "نون الجمع"؛ ("نَحْوُ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا")، أو بالإضافة، ("نَحْوُ: لِي مَلْؤُهُ عَسَلًا") وإمّا وجب أن يكون الاسم التامّ عاملاً في التميّز النصّب؛ تشبيهاً بالمفعول به، ألا ترى أنّ قولك: (راقود خالًا) يشبه قولك: ضارب زيداً، و(قفيزان برًّا) و(منّوان سمنًا) يشبهان: ضاربان زيداً، و(عشرون درهماً) يشبه: ضاربون عمراً، و(ملؤه عسلاً) يشبه: ضرب زيدٍ عمراً. ⁽³⁶⁷⁾

[العوامل المَعْنَوِيَّةُ]

"ولما فرغ من بيان العوامل اللفظية"، شرع في بيان المعنوية:

(وَالْمَعْنَوِيَّةُ عَدَدَانِ) عند سيبويه:

(366) بين معكوفتين سقط من (أ) (ب).

(367) قال ابن يعيش: إنّ المميّز إذا كان بعد مفرد، فلا بدّ أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتّم به ويُؤدّن بانفصاله ممّا بعده، بحيث لا تصحّ إضافته إلى ما بعده؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة، كان في حكم الناقص الذي لا يتّم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه. والذي يتّم به الاسم أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة؛ لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده، وتؤدّن بانتهاه.

ابن يعيش: يعييش بن علي بن يعييش، شرح المفصل، 38/2.

[العامل التاسع والتسعون: رافع المُبتدأ والخبر]

أحدهما: (العامل في المبتدأ والخبر؛ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ)⁽³⁶⁸⁾ "وَحَقُّ المبتدأ أن يكون معرفة"، وقد يجيء "نكرة" "مُخَصَّصة"؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: 221]. وحق الخبر أن يكون نكرة، وقد يجيء المبتدأ والخبر معرفتين؛ نحو: "الله إلهنا"، "ومحمدٌ نبينا".

[العامل المئة: رافعُ الفعل المضارع]

(والثاني): الرفع ("في الفعلِ المُضارعِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ).

والعاملُ في الفعل المضارع هو وقوعه مَوْقِعَ الاسم، وذلك ("أَنَّكَ تقدر أن تقول في (زيد ضاربٌ): (زيد يضربُ)، فتوقع الفعلَ موقعَ الاسم".

(والعامل في المبتدأ والخبر هُوَ الإبتداء) وهو تعريضة الاسم عن "العوامل اللفظية"؛ للإسناد؛ نحو: "زيدٌ قائمٌ"، فإنَّ "زيداً" مبتدأً مجرداً عن "العوامل اللفظية"؛ لإسناد القيام إليه، (وَهُوَ مَعْنَى لَا يُوجَدُ فِي الخَارِجِ)⁽³⁶⁹⁾، وعند الكوفيَّين: "كلُّ واحد من المبتدأ والخبر يرفع الآخر"، فعلى هذا "لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية"، وعند البعض: الإبتداء [23/ظ] عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأ عاملٌ في الخبر، فعلى هذا لا يكون الخبرُ مجرداً عن العوامل اللفظية، وزاد الأخفش المعنى الثالث وهو: العامل في الصفة، وهو أن ترفع لكون الصفة صفة المرفوع، وتنصب وتجرَّ لكونها صفة المنصوب، ومجرور هذا معنًى وليس بلفظ، وعند سيبويه: العامل في الصفة هو العامل في الناصب.

(368) هناك ثلاثة مذاهب في العامل في المبتدأ والخبر؛ الأول وهو مذهب الأكثرين: أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو تجريد الاسم من العوامل اللفظية للإسناد؛ أي: أنَّ العامل معنويٌّ. المذهب الثاني: أنَّ عامل المبتدأ معنويٌّ، وعامل الخبر لفظيٌّ وهو المبتدأ. المذهب الثالث: أنَّ عامل المبتدأ هو الخبر، وعامل الخبر هو المبتدأ، فيكون العامل للمبتدأ والخبر هو لفظيٌّ. ينظر، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح عوامل الجرجاني، ص 312.

(369) (لا يوجد في الخارج) سقط من (ج) و(د).

حجّة سيويه: أنّ الصفة قد تُنزل منزلة الجزء من الموصوف، فالعامل يشتمل عليهما في المعنى، فيكون هو عاملاً فيها، ألا ترى أنّك إذا حملت إناءً فيه ماءً، كنت حاملاً للإناء والماء، إلا أنّ العامل يصل إلى الموصوف بلا واسطة، ويصل إلى الصفة بواسطة الموصوف.

واختار أبو عليّ مذهب الأخص، فاحتجّ بقولهم: يا عمّر الجواد، وبأنّ قد نجد من الصفات ما إعرابه يخالف حال الموصوف، فـ "عمّر" مضموم، "وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً"، "فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف"، لم تختلف حركتهما، بأن كان إحداهما إعراباً، والآخر بناءً، والجواب عن "يا عمّر الجواد": أنّ حرف النداء فيه شبيهه بالعامل المحقق، فكان الموصوف مرفوعاً كالصفة، فيرتفع اختلاف حكمهما بهذه الطريق⁽³⁷⁰⁾.

(وهذه مئة عاملٍ، فلا يستغني الصغير والكبير⁽³⁷¹⁾ والوضيع والرّفيع عن معرفتها واستعمالها؛ أي: العوامل).

وهذا آخر ما أوردناه، والحمد لله على الإتمام، والصلاة على محمد عليه السلام، وعلى آله الكرام، وصحبه العظام⁽³⁷²⁾.

تمت تمام⁽³⁷³⁾، بخط مرحوم بيزيغي، محمد بن صالح بن محمد بن إبراهيم، المعروف بـ بيزيغي.

(370) والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف، ويولى العامل الصفة، فتقول: مررت بالظريف، ولا تكرر العامل معها، فلا تقول: مررت بزيد بالظريف، وقال الأخص: العامل فيها معنوي، وهو كونه تابعاً، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة، فذلك لا يقتضي العمل، وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب، فليس ذلك بياناً للعامل، وهو مذهب الجميع، وإنما الخلاف في العامل في هذا التابع ما هو؟ لأن التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد.

عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 406.

(371) سقط من (ب): (الكبير).

(372) سقط (وصحبه العظام) من (ج).

(373) (تمت تمام) سقط من (د).

الخاتمة

وفي ختام هذه الرسالة يمكن تلخيص " أهمّ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة":

- 1- أن الإمام أبيي زاده يقارن بين المدارس النحوية ويعرض قول كل مدرسة ثم يرجح الى المذهب البصري .
- 2- إنَّ للمجتمع والمكان أثراً في الشخصيات، وإنَّ الإمام أبيي زاده مصطفى بن يوسف البوسنوي نشأ في مكانٍ محبٍ للعلم والعلماء، وهذا يبدو واضحاً في سيرته.
- 3- يظهر من خلال البحث والدارسة مكانة أبيي زاده في الاستنباط، والاستدلال بالقرآن الكريم، والحديث النبويّ، وكلام العرب.
- 4- دامت رحلة المصنّف مليئةً بالبركة، فحصل فيها خيراً كبيراً.
- 5- مكانة الإمام أبيي زاده في اللغة العربية.
- 6- تميّز الشيخ أبيي زاده بحافظة قويّة، وبقدرة فائقة على التصنيف، مع تنوع فنونها، فقد أَلّف في النحو والفقه والأصول والمنطق وغيرها.
- 7- كتاب (العوامل المئة) كتاب كثير النفع، وهو مليء بمسائل مهمّة في النحو.
- 8- اهتمّ علماء اللغة قديماً وحديثاً في تصنيف هذا الفنّ حتّى حازت المصنّفات فيه أكثر من مئة مصنّف.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الحشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد . المرتجل في شرح
الجمّل. دمشق : 1392 هـ - 1972م.
- ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل . الأصول في النحو. تح:
عبد الحسين الفتلي - بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر. الملحة في
شرح الملحة .، تح إبراهيم بن سالم، السعودية: عمادة البحث العلمي
بالجامعة الإسلامية : 2004م.
- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. شذرات الذهب في
أخبار من ذهب. دار ابن كثير، دمشق : 1986م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن . علل
النحو. تح محمود جاسم، السعودية ، الرياض : 1420 هـ - 1999م.
- ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر . شرح ألفية ابن مالك
المسمّى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. تح عبد الله بن علي الشلال،
مكتبة الرشد، السعودية: ط الأولى 1429هـ - 2008م
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد . شرح المقدمة المحسبة. تح خالد
عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى: 1977م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان . الخصائص. الهيئة المصرية العامة
للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان . سر صناعة الإعراب. حسن
هنداوي، دار القلم، دمشق: 1985م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط
الأعظم.، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت: 2000م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي . طبقات الشافعيين. تح: أحمد عمر هاشم، القاهرة مكتبة الثقافة الدينية: 1993م.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل . الكنش في فني النحو والصرف. تح رياض بن حسن، المكتبة العصرية ، بيروت: 2000م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي . لسان العرب..، بيروت: ط 3 : 1414هـ.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد. متن شذور الذهب. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.
- الرمخشري ، يعيش بن علي . شرح المفصل. إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية ، بيروت، 2001م.
- أبو المعالي، محمد بن الحسن بن محمد. التذكرة الحمدونية. دار صادر، بيروت: 1417هـ.
- أحمد ابن حنبل. مسند الإمام أحمد ابن حنبل. تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت: 2001م.
- أحمد رضا. معجم متن اللغة. دار مكتبة الحياة، بيروت: 1377 - 1380هـ.
- الأزهري، خالد بن عبدالله. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية - بيروت: 2000م.
- الإستراباذي، يوسف حسن عمر. شرح الرضي على الكافية. جامعة قار يونس، 1996م.
- الإستراباذي، محمد نور الحسن. شرح شافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية بيروت: 1975م.

- الأنباري، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. مكتبة المنار، الأردن: 1985م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. المكتبة العصرية-صيدا: 2003م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **البحر المحيط**. تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: 1420هـ.
- الأندلسي، أبو حيان. **التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق ط 1
- البار، عبد الرحيم. **عبد القاهر الجرجاني، حياته ومؤلفاته ومنهجه اللغوي**. مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة محمد خيضر، الجزائر، مجلد 6، العدد 3: 2017م
- بحرق، جمال الدين محمد بن عمر. **فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير**. مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1993م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: 1422هـ.
- البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن. **الحماسة البصرية**. المحقق: مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: 1964م
- البغدادي، إسماعيل بن محمد. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول: 1951م.

- البغدادي، عبد القاهر بن عمر. شرح أبيات مغني اللبيب. تح عبد العزيز رباح ، دار المأمون، بيروت:1393م.
- الخانجي، محمد بن محمد البوسنوي. الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة. تح: عبد الفتاح محمد، دار هجر للطباعة -1992م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. محمد عبد الرحمن، دار التراث العربي ، بيروت: 1418 هـ.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه. زكرياً عميرات، بيروت:ش1996م.
- الجاربردي، فخرالدين أحمد بن حسين. شرح على الشافية في الصرف. جميل عبدالله: 2013م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن . المفتاح في الصرف. تحقيق: علي توفيق، عمان مؤسسة الرسالة، ط1: 1987م.
- الجرجاوي، خالد بن عبدالله بن أبي بكر. شرح العوامل المئة النحوية للجرجاني. البدر اوي زهران، مصر.
- الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية.. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم ، بيروت: 1987م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مكتبة المثنى ، بغداد: 1941م.
- حسن باشا بن علاء الدين الأسود. الافتتاح شرح المصباح. معن يحيى رسالة دكتوراه جامعة الموصل: 2003م.
- حسن بن إسماعيل. البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع. القاهرة ، مصر: سنة 2006م.
- الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: إحسان عباس، بيروت: 1993م.

- الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله. **معجم البلدان**. بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر. **تاريخ بغداد وذيولها**. بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر: 1417هـ.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض: 1985م.
- الدسوقي، محمد بن عرفة. **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني**. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان.
- دنقوز، شمس الدين أحمد. **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**. مكتبة مصطفى الباي، بمصر، 1959م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد. **تاريخ الإسلام**. تحقيق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 2003م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد. **سير أعلام النبلاء**. دار الحديث - القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م.
- الرافعي، عبدالكريم بن محمد. **فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير**. تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: 1997م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود. **الأعلام**. دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة - 2002م.
- السامرائي، د. فاضل صالح. **معاني النحو**. دار الفكر الأردن، ط1: 2000م.

- سلامة، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق. **قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه**. رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس القاهرة.
- ديرشوي، دكتور سهل الديرشوي . **إسهامات علماء جرجان في علوم البلاغة**. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: من أواسط آسيا إلى الأناضول. كارابوك: 2021
- السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف . **تاريخ جرجان**. بيروت، الطبعة: الرابعة: 1407 هـ - 1987م.
- السُّهَيْلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله. **نتائج الفكر في النحو**. دار الكتب العلمية بيروت: 1992م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله . **شرح كتاب سيبويه**. أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية بيروت، 2008م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين . **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**. (شرح ألفية ابن مالك)، مَكَّة المكرمة، الطبعة الأولى: 1428 هـ - 2007م.
- شهاب الدين الأندلسي، أحمد بن محمد . **الحدود في علم النحو**. نجاة حسن عبدالله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة، العدد 112- السنة 33 : 1421هـ/2001م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي . **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**. دار الكتب العلمية بيروت: 1997م.

- عادل نويهض. معجم المفصّلين من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر. بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة: 1988م.
- عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عريشاه. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم.ت، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين . اللباب علل البناء والإعراب.تح مصطفى السقا ، دار المعرفة بيروت: 1995م.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد. شرح كتاب الحدود في النحو. مكتبة وهبة القاهرة:1993م.
- الفيروزآبادي ، مجد الدين أبو طاهر محمد. البلغة في تراجم أنمّة النحو واللغة.دار سعد الدين-دمشق: 2000م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. إخبار العلماء بأخبار الحكماء.بيروت، الطبعة: 2005م.
- القنوجي، أبو الطيب محمد صديق .البلغة إلى أصول اللغة.المحقّق: سهاد حمدان، رسالة جامعية - جامعة تكريت.
- القوّجوي، محمد بن مصطفى.شرح قواعد الإعراب. تح إسماعيل مروة، دمشق سورية: 1995م.
- كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين. مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الكرمي، دليل الطالبين لكلام النحويين. إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت،: 1430 هـ - 2009م.
- محمد بن أحمد بن عرفة .حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية-صيدا.

- محمد بن محمد حسن شُرَّاب. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. مؤسسة الرسالة لبنان : 2007م.
- محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. دار ابن حزم: 1988م.
- محمد عميم الإحسان المجدي البركتي. التعريفات الفقهية. دار الكتب العلمية-بيروت: 1424هـ - 2003م.
- المرادي، ابن ام قاسم . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .تح عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي : 2001م.
- مسلم بن الحجاج.المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي -بيروت.
- مصطفى بن يوسف المستتاري.مناقب الفاضل. (مخطوط) في الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، رقم الحفظ (3676).
- ملا جامي ، عبدالرحمن بن أحمد. الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب. أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي بيروت: 2009م.
- المناوي، زين الدين محمد .التوقيف على مهمات التعاريف. محمد رضوان ،عالم الكتب القاهرة:1990م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد .تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.تح علي محمد، دار السلام القاهرة : 1428هـ.
- النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف. روضة الطالبين وعمدة المفتين.زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت: 1991م.
- النووي، أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين.نهاية الأرب في فنون الأدب.دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: 1423هـ.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	عزوها	الآية
98	[البقرة: 17]	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾
143	[البقرة: 34]	﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾
70	[البقرة: 49]	﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾
115	[البقرة: 173]	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾
96	[البقرة: 177]	﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾
95	[البقرة: 185]	﴿وَلْيَتَكَبَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾
87	[البقرة: 187]	﴿أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾
114	[البقرة: 189]	﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾
168	[البقرة: 221]	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾
145	[البقرة: 280]	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾
82	[آل عمران: 75]	﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارٍ﴾
88	[النساء: 2]	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
142	[النساء: 17]	﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾
131	[النساء: 78]	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾
81	[النساء: 79]	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
152	[الأعراف: 22]	﴿وَوَطْفِقًا يَخْصِفَانِ﴾
86	[المائدة: 32]	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾
126	[الأعراف: 143]	﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾
111	[الأعراف: 144]	﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
91	[الأعراف: 187]	﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَفَّتْهَا﴾
88	[هود: 52]	﴿وَيَرِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾

97	[هود: 53]	﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا﴾
16	[يوسف: 2]	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾
122،123	[يوسف: 29]	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾
75	[يوسف: 31]	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
127	[يوسف: 80]	﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾
147	[يوسف: 85]	﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾
96	[الرعد: 6]	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَعْفُورٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ﴾
87	[الرعد: 11]	﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
95	[الحجر: 2]	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
94	[الحجر: 2]	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
145	[النحل: 58]	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾
91	[الإسراء: 7]	﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾
91	[الإسراء: 78]	﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾
130	[الإسراء: 110]	﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا﴾
97	[الكهف: 82]	﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ﴾
114	[الكهف: 110]	﴿أَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
146	[مريم: 29]	﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾
89	[طه: 71]	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾
87	[الأنبياء: 77]	﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾
،85	[الحج: 30]	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
138	[الحج: 45]	﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾
96	[الحج: 45]	﴿فَهِيَ حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
89	[النور: 14]	﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾
88	[النمل: 33]	﴿الْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾

91	[النمل: 72]	﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾
85	[فاطر: 3]	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾
90	[يس: 47]	﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾
،86	[الزمر: 53]	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾
85	[غافر: 28]	﴿رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾
98	[الشورى: 11]	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
114	[الشورى: 17]	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾
87	[الزخرف: 60]	﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾
138	[محمد: 4]	﴿فَضْرَبَ الرِّقَابِ﴾
126	[الحديد: 23]	﴿يَكْتِيلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾
96	[الممتحنة: 12]	﴿يُبَايِعُنَا عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكُنَا بِاللَّهِ﴾
88	[الصف: 14]	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
،85	[الجمعة: 9]	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
114	[الطلاق: 1]	﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾
133	[الحاقة: 7]	﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾
،85	[نوح: 4]	﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
81	[الإنسان: 6]	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾
611	[الغاشية: 25]	﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾
89	[الفجر: 29،30]	﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وادْخُلِي جَنَّتِي﴾

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	المخرج	الراوي	الحديث
71	؟؟	؟؟	آلي كل مؤمنٍ تقي
135 ، 47	متفق عليه	ابن عمر	بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ
62	أحمد	أبو هريرة	كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ بيسم الله
62	أحمد	أبو هريرة	كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ بالحمد

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	اسم العلم
101	إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج
32	أحمد بن إبراهيم السجزي
124	أحمد بن الحسين ابن الحَبَّاز الإربلي
32	أحمد بن عبد الله المهابازي
105	الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي
111	الخليل بن أحمد الفراهيدي
95	عبد الله بن جعفر ابن دُرُسْتَوَيْه
92	عبد الله بن عمر البيضاوي
71	عثمان بن عمر، أبو عمرو ابن الحاجب
154	علي بن حمزة الكسائي

30	علي بن عبد العزيز الجرجاني
32	عليُّ بنُ مُحَمَّد الفصيحى
73	عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه
32	الفضل بن إسماعيل التميمي
84	محمد بن الحسن، الرضى الإستراباذي
30	محمد بن الحسين الفارسي
152	محمد بن السري ابن السَّرَّاج
99	محمد بن حسن، الفاضل الهندي
105	محمد بن عبد الله ابن مالك
38	محمد بن محمد الأنطاكي البروسوي
93	محمد بن مسعود السيرافي
99	محمد بن يزيد المبرد
94	محمد بن يوسف، أبو حيَّان
103	محمود بن عمر الزمخشري
83	مسعود بن عمر التفتازاني
32	يحيى بن علي الخطيب
82	يعقوب بن إسحاق ابن السكِّيت

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القائل	البحر	القافية	رقم الصفحة
إذا رَضِيتْ عَلَيَّ	القحيف العقيلي	الوافر	رِضَاهَا	95
إذا عاشَ الفتى	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	والعَنَاءُ	136
فلا والله لا يُلفى	؟؟؟	الوافر	يزيد	103
قد كاد من	رؤبة	الرجز	يمضي	152
لِدُوا لِلْمَوْتِ	عليأو أبو العتاهية	الوافر	ذَهَابِ	91
لَيْتَ الشَّبَابِ	أبو العتاهية	الوافر	المشيبُ	113
ليس العطاء	المقنع الكندي	الكامل	قليلُ	104
ورجّ الفتى للخيرِ	المعلوط القريني	الطويل	يزيدُ	97
وقد لاح في الصُّبحِ	قيس بن الخطيم	الطويل	نورًا	100
ولا تكُ عن	؟؟؟	الطويل	وانيا	97
ومنهلٍ ورذثه	عبدالله بن رواحه	الرجز	لم يوهل	97
يضحكن	؟؟؟	الرجز	المنهمّ	99

السيرة الذاتية

الباحث "بلال محمد باشا هماوند" أكملت دراستي الأولية في العراق مدينة كركوك عام 2004، وكملت دراستي الجامعية سنة 2008 في بغداد، الجامعة العراقية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية، اعمل في مجال الترجمة بين اللغات العربية والتركمانية والكردية، ودرست الماجستير في تركيا – جامعة كارابوك.

ÖZGEÇMİŞ

Araştırmacı "**BILAL MOHAMMED BASHA HAMAWND**" ilk öğrenimimi 2004 yılında Irak Kerkük şehrinde, üniversite öğrenimimi 2008 yılında Bağdat, Irak Üniversitesi- Adabyat Fakültesi-Arap Dili Bölümü'nde tamamladı. Arapça, Türkmen ve Kürt dilleri arasında çeviri alanında çalışıyorum ve Türkiye - Karabük Üniversitesi'nde yüksek lisans eğitimi aldım.